

سلسلة من شعائر أهل الحديث 4

المفحمة

في

أن المضحى في الحضر لا يسك

عن شيء مما يسك عنه المحرم

تأليف:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي باب عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ونفعه

سلسلة من شعار أهل الحديث 4

المفحم

في

أنَّ المضحِّي في الحضرة لا يُبسك

عن شيءٍ ممَّا يُبسك عنه المحرم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سلسلةٌ من شُعَارِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ④

المُفْحَمُ

فِي

أَنَّ الْمُضْحِيَّ فِي الْحَضَرِ لَا يُبْسِكُ

عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُبْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ



تَأَلَّفَ:

الشيخ العلامة المحدث



فوزي بابن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله ونعمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ

* كُلُّ النَّاسِ مِنْ زَمَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم وَالتَّابِعِينَ، وَالْأَيْمَّةَ،
وَالْعُلَمَاءِ، وَكُلُّ الدُّنْيَا فِي سَالِفِ الزَّمَانِ، عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ، وَكَرِّ
الدُّهُورِ، يَقُولُونَ: يَجُوزُ لِلْمُضْحَى الْمُقِيمِ، أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ
وَيُظْفِرَهُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ: مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَجْمَعَ

الصَّحَابَةُ ﷺ عَلَى أَنْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ؛ فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَحْلِقَ شَعْرَهُ، وَأَنْ يُقْلَمَ أَظْفَارَهُ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ

عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى عَنِ

النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ

زُرَّارَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ الْهَدْيِ، هَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ،

فَيَبْعُثُ بِهَدْيِهِ مُقْلَدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، فَلَمَّا

بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَذَا أَخَذُوا بِقَوْلِهَا، وَتَرَكُوا فَتَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (!).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ» (ج ٢ ص ٢٦٨): (وَأَمَّا قَوْلُ

ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَدْ خَالَفَهُ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ

الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ ﷺ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَجْمَعَ

التَّابِعُونَ الْكِرَامُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى؛ فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَحْلِقَ
شَعْرَهُ، وَأَنْ يُقَلِّمَ أَظْفَارَهُ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ
وَوَظْفَرِهِ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ

عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ رحمته الله: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى عَنِ
النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ
زُرَّارَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ الْهَدْيِ، هَدَى رَسُولُ اللَّهِ،
فَبِعْتُ بِهِدِيهِ مُقَلِّدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، فَلَمَّا
بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ صلى الله عليه وسلم: هَذَا أَخَذُوا بِقَوْلِهَا، وَتَرَكَوا فَتَوَى ابْنَ عَبَّاسٍ صلى الله عليه وسلم (!).
حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.



(١) بَلْ وَتَرَكَوا حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ، فِي الْمَنْعِ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فِي

أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ،
إِذَا دَخَلَ شَهْرَ ذِي الْحِجَّةِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٥)؛ فِيمَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ

مِنَ الْأَحْرَامِ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، فَقَالَ: (الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي ذَلِكَ: قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهِدِيهِ، ثُمَّ أَقَامَ؛ فَلَمْ يَحْرُمْ»^(١) عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نَحَرَ هَدْيَهُ). اهـ



(١) قُلْتُ: فَلَا يَحْرُمُ شَيْءٌ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْأَحْرَامِ إِلَّا مَنْ أَهْلًا، وَلَيْتِي فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي

أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ،
إِذَا دَخَلَ شَهْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ اخْتِيَارٌ لَا وَاجِبٌ؛

يَعْنِي: الْأَخْذَ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، قِيلَ لَهُ رَوَى مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَنَا فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ حَتَّى

نَحَرَ الْهَدْيَ»، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي هَذِهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتُ، وَعَلَى أَنَّ الْمَرْءَ لَا يُحْرَمُ

بِالْبِعْثَةِ بِهَدْيِهِ، يَقُولُ: الْبِعْثَةُ بِالْهَدْيِ أَكْثَرُ مِنْ إِرَادَةِ الضَّحِيَّةِ).^(١)



(١) أَنْتَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٦٧)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَفْتَى

الإمام أبو حنيفة، والإمام أبو يوسف، والإمام محمد بن الحسن، والإمام سفيان الثوري؛ بجواز الأخذ من الشعر والظفر، وغير ذلك؛ لمن أراد أن يضحى وهو مقيم، وهو مذهب الجمهور من المتقدمين والمتأخرين

قال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله في «الاستذكار» (ج ١١ ص ١٨٥): (فقال مالك: لا بأس بحلق الرأس، وقص الأظفار، والشارب، وحلق العانة في عشر ذي الحجة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، والثوري). اهـ

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله في «التمهيد» (ج ١٧ ص ٢٢١): (تقليد الهدى لا يوجب على صاحبه الإحرام، وهذا المعنى الذي سبق له الحديث، وهو الحجة عند التنازع). اهـ

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله في «الاستذكار» (ج ١١ ص ١٨٦): (عن مذهب الشافعي الصحيح: (قال الشافعي: فإن أخذ من شعره، أو أظفاره شيئاً فلا بأس لحديث عائشة رضي الله عنها): كنت أفتل قلابد هدي رسول الله ﷺ... الحديث). اهـ

قلت: فصح أنه ﷺ كان يضحى، ويحض على الضحية، ولم يصح عنه ﷺ أنه كان يمتنع من الأخذ من الشعر والظفر، ولم ينقل عنه ﷺ ذلك بنقل صحيح الإسناد.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٣): (وَعَلَى

الْقَوْلِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا... جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١)، وَأَثَمَةُ الْفَتَوَى بِالْأَمْصَارِ). اهـ
قُلْتُ: فَمَا شَاعَ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُقَلِّدَةِ،
وَالْعَامَّةِ^(٢) مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ، وَلَوْ بَتَرَكَ الْأَخْذَ
مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَالْجِلْدِ!.

قُلْتُ: فَلَا يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: لِضَعْفِهِ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ
عَائِشَةَ لِصِحَّتِهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الْأَمْصَارِ.

وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَارِ» (ج ٤ ص ١٨٢)؛ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ
مَرْفُوعًا، ثُمَّ ذَكَرَهُ مَوْقُوفًا وَرَجَّحَهُ، ثُمَّ قَالَ: (فَهَذَا هُوَ النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا، وَهُوَ
قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ
رُويَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ). اهـ



(١) يَعْنِي: أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُضْحِيَّ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنْ شَعْرِهِ، وَظُفْرِهِ فِي عَشْرِ ذِي
الْحِجَّةِ الْأُولَى.

(٢) قُلْتُ: إِنَّ الَّذِي جَعَلَ الْعَامَّةَ يَصِلُ لَهُمْ هَذَا الْجَهْلُ فِي الدِّينِ حَتَّى تَرَكُوا الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ فِي أَثْنَاءِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ... هُوَ
كُونَ الْخُطْبَاءِ، وَالْوُعَاظِ وَغَيْرِهِمْ يُفْتُونَ لَهُمْ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ بِالتَّحْرِيمِ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ.
* فَالْبِدْعَةُ تَجُرُّ إِلَى بَدْعِهِ أُخْرَى، وَلَا بُدَّ.

* وَلَمْ يَجِدُوا مَنْ يُبَيِّنُ لَهُمْ طَرِيقَ التَّيْسِيرِ، لِكَيْ يَسْلُكُوهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي حَلْقِ الشَّعْرِ، وَقَلَمِ
الظُّفْرِ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ

فِي

جَوَازِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ فِي أَوَّلِ عَشْرِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، لِمَنْ أَرَادَ
أَنْ يُضْحِيَ، وَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٦): (وَهُوَ

أَتْرَكَ... - يَعْنِي: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - لِمَا رَوَاهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ
لَا بَأْسَ بِالْجَمَاعِ^(١) فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُبَاحٌ فَحَلَقَ
الشَّعْرَ وَالْأَظْفَارَ أَحْرَى، أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا). اهـ

قُلْتُ: فَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رحمته، تَرَكَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها،

وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ^(٢).



(١) قُلْتُ: فَالْإِحْرَامُ يَمْنَعُ الْمُحْرَمَ الْإِسْتِمْتَاعَ بِكُلِّ حَالٍ مَنَعًا مُؤَكَّدًا، فِي طُولِ الْمُدَّةِ الْمُحَدَّدَةِ فِي الْحَجِّ، أَوْ
الْعُمْرَةِ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْمُضْحَى مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَهُوَ مُقِيمٌ فِي بَلَدِهِ.

* وَيَسْتَحِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَمْنَعُ الْمُضْحَى مِنْ أَخْذِهِ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجَمَاعِ، وَغَيْرِهِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ فِي الْمَنْعِ.

* وَالشَّارِعُ الْحَكِيمُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجَزَّى مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَيَحِلَّ بَعْضُهَا، وَيُحْرَمَ بَعْضُهَا عَلَى الْمُضْحَى.

* فَمَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ لَا تَتَجَرَّأُ، فِيمَا أَنْ تُحْرَمَ عَلَى الْمُضْحَى كُلِّهَا، أَوْ تَحَلَّ لَهُ كُلُّهَا، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

(٢) وَأَنْظُرِ: «الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١١ ص ١٨٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ

عَلَى جَوَازِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فِي الْعَشْرِ
الْأُولَى مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ مُقِيمٌ

قَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تُحْفَةِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤١٥): (مَنْ
أُرْسِلَ الْهَدْيَ إِلَى مَكَّةَ لَا يَحْرُمُ بِذَلِكَ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛
خِلَافًا لِابْنِ عَبَّاسٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٩ ص ٧٠): (مَنْ بَعَثَ هَدْيَهُ لَا
يَصِيرُ مُحْرَمًا، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ
الْعُلَمَاءِ كَافَّةً). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّيْبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٥ ص ٣٣٨): (وَهَذَا مَذْهَبُ
الْجُمْهُورِ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ
بَيْنَ: «الْهَدْيِ»، وَبَيْنَ: «الْأُضْحِيَّةِ»
فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ

فَمَرَّةً: شَيْخُنَا يَرَى أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ تَسْمِيَةِ «الْهَدْيِ»، وَ«الْأُضْحِيَّةِ».

فَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَنَيْمِينُ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٦ ص ٤٢٩)؛ مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: (فِي هَذَا اسْتِحْبَابُ بَعَثِ الْهَدْيِ مِنَ الْبَلَدِ إِلَى مَكَّةَ، وَأَنَّهُ إِذَا بَعَثَهُ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ بِخِلَافِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، فَإِنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرَتِهِ وَأَظْفَارِهِ شَيْئًا، مِنْ حِينَ دُخُولِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ).
* وَهَذَا مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَ الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ: أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ إِذَا أَرَادَهَا الْإِنْسَانُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ حِينَ أَنْ يَدْخُلَ الْعَشْرُ يَتَجَنَّبُ الْأَخْذَ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَالْبَشْرَةِ بِخِلَافِ الْهَدْيِ^(١)، وَلِهَذَا نَصَّتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رضي الله عنها؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا كَانَ مُبَاحًا. اهـ
وَمَرَّةً: شَيْخُنَا لَا يَرَى الْفَرْقَ بَيْنَ تَسْمِيَةِ «الْهَدْيِ»، وَ«الْأُضْحِيَّةِ» فِي الْجُمْلَةِ.

فَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَنَيْمِينُ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١٢ ص ٣٧٢) مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ جَابِرٍ «لُحُومُ الْأَصَاحِيِّ»، وَ«لُحُومُ الْهَدْيِ»: (الْمُرَادُ بِالْأَصَاحِيِّ هُنَا: «الْهَدْيِ»، وَلِهَذَا كَانَ يَقُولُ أَحْيَانًا^(٢): «لُحُومُ الْهَدْيِ»، وَلَا يُمَكِّنُ

(١) قُلْتُ: وَمَا دَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَبَاحَ لِلْمُضْحِيِّ، أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ، وَظْفَرِهِ؛ فَالْأَصْلُ الْإِبَاحَةُ لَا التَّحْرِيمُ.

(٢) فَأَحْيَانًا يُعْبَرُونَ بِـ «لُحُومِ الْهَدْيِ»، وَأَحْيَانًا بِـ «لُحُومِ الْأُضْحِيَّةِ» وَلَا فَرْقَ عِنْدَ السَّلَفِ، فَيَجِبُ الْقَوْلُ بِقَوْلِهِمْ.

أَنَّ يَرَادُ بِهِ «الْأُضْحِيَّةُ»^(١) الَّتِي هِيَ: «الْأُضْحِيَّةُ»؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُضَحِّ فِي سَفَرٍ^(٢) أَبَدًا، بَلْ وَقَتْ عِيدَ الْأُضْحَى فِي السَّنَوَاتِ الَّتِي قَبْلَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ^(٣) كَانَ فِي الْمَدِينَةِ، وَكَانَ يُضْحَى عَشْرَ سَنَوَاتٍ فِي الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا التَّفْرِيقُ بَيْنَ: «الْهُدْيِ»، وَ«الْأُضْحِيَّةِ» لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ السَّلْفُ، وَأَنَّ السَّلْفَ يُطْلِقُونَ عَلَى «الْأُضْحِيَّةِ»؛ اسْمَ: «الْهُدْيِ»، وَعَلَى «الْهُدْيِ»؛ اسْمَ: «الْأُضْحِيَّةِ».

* وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ^(٤) وَالْأَثَارِ، سِوَاءَ كَانَ الْمُضْحَى بَعَثَ ذَبْحَهُ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ ذَبْحَهُ وَهُوَ مُقِيمٌ، فَ«الْهُدْيِ»، يُسَمَّى: «أُضْحِيَّةً».

وَالْيَكُ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّوا مِنَ الْأَضْحَى ثَلَاثًا»، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ «يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ»^(٥) حِينَ يَنْفِرُ مِنْ مَنَى، مِنْ أَجْلِ لُحُومِ الْهُدْيِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٧٠) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: فَسَمَى النَّبِيُّ ﷺ: «الْهُدَايَا»، «بِالضَّحَايَا»؛ رَغْمَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ فِي الْحَجِّ.

- (١) بَلِ الْهُدْيُ هُنَا: «الْأُضْحِيَّةُ» فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ.
- (٢) بَلِ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ كَانَ يُضْحَى عَشْرَ سَنَوَاتٍ فِي الْمَدِينَةِ، بِاسْمِ: «الْهُدْيِ»، وَالْمُرَادُ: «الْأُضْحِيَّةُ» فِي الْمُسَمَى، وَلَا فَرْقَ كَمَا بَيَّنَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَي: إِنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، فَهِيَ: «أُضْحِيَّةٌ» فِي الْأَصْلِ.
- (٣) وَفِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ لِنِسَائِهِ بِالْبَقَرِ، وَهَذَا فِي السَّفَرِ، فَمَرَّةٌ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى، وَمَرَّةٌ يَقُولُونَ: «هُدَى». وَلَا فَرْقَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ بَيْنَ «الْهُدْيِ»، وَ«الْأُضْحِيَّةِ» عِنْدَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ.
- (٤) فَمَرَّةٌ يُسَمَّى: «هُدَايَا» فِي الْأَحَادِيثِ، وَمَرَّةٌ يُسَمَّى: «أُضْحِيَّةً» فِي الْأَحَادِيثِ.
- (٥) بِالزَّيْتِ؛ أَي: يَأْكُلُ الْخُبْزَ مُؤْتَدِمًا بِالزَّيْتِ، «يَنْفِرُ»؛ أَي: يَرْجِعُ، مِنْ أَجْلِ: «لُحُومِ الْهُدْيِ»؛ حَتَّى لَا يَأْكُلَ مِنْ: «لَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ»، بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، مُدَّةَ بَقَائِهِ فِي مَنَى، وَالْمُرَادُ: «الْهُدْيِ»، هُنَا: «الْأُضْحِيَّةُ».

* وَهَذَا يُدَلُّ أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَسْمِيَةِ: «الْهَدْيِ»؛ «بِالْأُضْحِيَّةِ»^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٠ ص ٢٩): «قَوْلُهُ: «مِنْ أَجْلِ لُحُومِ الْهَدْيِ»؛ فَيَدْخُلُ فِيهِ: «لَحْمُ الْأُضْحِيَّةِ»، وَأَمَّا تَعْبِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ: بِ«الْهَدْيِ»، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: كَانَ يُسَوِّي بَيْنَ: «لَحْمِ الْهَدْيِ»، وَ: «لَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ» فِي الْحُكْمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَطْلَقَ عَلَى «لَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ»، «لَحْمِ الْهَدْيِ» لِمُنَاسَبَةِ أَنَّهُ كَانَ بِمَنْىً. اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ احْتِمَالٌ، بَلِ السَّلْفُ كَانُوا يُسَاوُونَ بَيْنَ مُسَمًى: «الْهَدْيِ»، وَ«الْأُضْحِيَّةِ» فِي الْحُكْمِ وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُمْ.^(٢)

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٢١١٥)؛ بَابُ: إِذَا بَعَثَ بِهِدْيِهِ؛ لِيُذْبَحَ لَمْ يَحْرَمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رضي الله عنها: (فَبَيْعَتْ هَدْيَهُ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ).

* وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، يُضَعِّفُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، فِي الْمَنْعِ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ.

وَعَنْ عَطَاءٍ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: (كُنَّا نَنْزُودُ لُحُومَ الْأَصْحَابِيِّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْمَدِينَةِ. وَقَالَ غَيْرُ مَرَّةٍ: لُحُومِ الْهَدْيِ).

(١) وَأَنْظُرْ: «شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١٣٩)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ١٠ ص ٢٨ و ٢٩)، وَ«عُمْدَةَ الْقَارِي» لِلْعِيْنِيِّ (ج ١٧ ص ٢٨٢).

(٢) وَمُرَادُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه بِ«الْهَدْيِ»، هُنَا: «الْأُضْحِيَّةُ».

وَأَنْظُرْ: «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ١٠ ص ٢٩).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٤٧) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ قَالَ: عَمْرُو أَخْبَرَنِي

عَطَاءٌ بِهِ.

قُلْتُ: فَسَمَى «الْهَدْيَ» بـ «الْأُضْحِيَّةِ»، فَمَرَّةً يَقُولُ: «لُحُومُ الْأَصْحَابِيِّ»، وَمَرَّةً يَقُولُ:

«لُحُومُ الْهَدْيِ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ «الْهَدْيِ»، وَ«الْأُضْحِيَّةِ» فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، فَافْهَمَ لِهَذَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٠ ص ٢٥): (قَوْلُهُ: «وَقَالَ: غَيْرُ

مَرَّةً: «لُحُومُ الْهَدْيِ»؛ فَاعِلٌ قَالَ، وَهُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَقَائِلُ ذَلِكَ الرَّاوي عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ

عَبْدِ اللهِ، وَهُوَ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ بَيْنَ، أَنَّ سُفْيَانَ كَانَ تَارَةً يَقُولُ: «لُحُومُ الْأَصْحَابِيِّ»، وَمَرَارًا

يَقُولُ: «لُحُومُ الْهَدْيِ». اهـ

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٢١١٥)؛ بَابُ: مَا يُؤْكَلُ مِنْ

لُحُومِ الْأَصْحَابِيِّ وَمَا يُتْرَوْدُ مِنْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ١٧ ص ٢٨٢): (قَوْلُهُ: «وَقَالَ غَيْرُ

مَرَّةً»؛ أَي: قَالَ سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةً، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ كَانَ يَقُولُ: قَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: «لُحُومُ

الْأَصْحَابِيِّ»، وَمَرَارًا يَقُولُ: «لَحْمُ الْهَدْيِ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقُسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٢ ص ٣٧٠): (وَقَالَ غَيْرُهُ

مَرَّةً: «لُحُومُ الْهَدْيِ»؛ بَدَلَ «لُحُومِ الْأَصْحَابِيِّ»). اهـ

يَعْنِي: لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٤٦)؛ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بِلَفْظِ:

«الْهَدْيِ»؛ وَهُوَ فِي كِتَابِ: «الْأَصْحَابِيِّ».

* وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ: «الْهَدْيِ»، وَ«الْأُضْحِيَّةِ» لِلْحَاجِّ،

وَعَبْرِ الْحَاجِّ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الضَّحِيَّةُ كُنَّا نُمَلِّحُ مِنْهَا، فَتَقَدَّمَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ).
 أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٥٠) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.
 قُلْتُ: فَقَالَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «الضَّحِيَّةُ» وَلَمْ تَقُلْ: «الْهَدْيُ»؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ السَّلَفِ،
 فَافْطَنُ لِهَذَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٠ ص ٢٦): (قَوْلُهُ: «نُملِّحُ مِنْهُ»؛
 أَي: مِنْ لَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ). اهـ
 * فَأَحْيَانًا يُطْلَقُونَ عَلَيْهَا: «هَدَايَا»، وَأَحْيَانًا «ضَحَايَا» وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ،
 وَهَذَا فِعْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَشُرُوحِهِمْ لِلْأَحَادِيثِ، وَفِي بَعْضِهَا فِي: حَجَّةِ الْوُدَاعِ.^(١)
 وَبَوَّبَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤١٤)؛ بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ
 الْهَدْيِ ^(٢) لِلْمُقِيمِ.

* وَذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي «سُنَنِ» (٩٢٤)؛ بِلَفْظِ: «الْهَدْيِ».
 وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِرْفٍ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: (مَا لَكَ
 أَنْفَسْتِ). قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: (هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ
 أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ)، وَضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقْرِ.

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرَحَ صَحِيحَ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١١٧ و ١٢٣ و ١٢٧)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٢٥
 و ٢٧ و ٢٨)، وَ«عُمْدَةَ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٧ ص ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٨٢)، وَ«إِرْشَادَ السَّارِي» لِلْفَسْطَلَانِيِّ (ج ١٢ ص ٣٥١
 و ٣٥٨ و ٣٦٤)، وَ«عَارِضَةَ الْأَحْوَدِيِّ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ج ٦ ص ٢٩٣ و ٣١٠).
 (٢) يَعْنِي: الْأُضْحِيَّةَ لِلْمُقِيمِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٣٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قُلْتُ: فَذَكَرْتُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى فِي «حَجَّةِ الْوَدَاعِ» يَعْنِي: بِاسْمِ «الْأُضْحِيَّةِ»، وَلَمْ تَقُلْ: «الْهُدْيِ»، لِأَنَّ لَافْرَقَ بَيْنَهُمَا، سِوَاءً فِي الْحَجِّ، أَوْ فِي غَيْرِ الْحَجِّ.

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٢١١٣)؛ بَابُ: مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً غَيْرَهُ.

وَلِمُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣١٩) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (نَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بَقْرَةً فِي حَجَّتِهِ)؛ يَعْنِي: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.^(١)

وَعَنِ الْقَاسِمِ: أَنَّ ابْنَ خَبَّابٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يُحَدِّثُ: (أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ، فَقَدِمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ، قَالُوا: هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا، فَقَالَ: أَخْرُوهُ، لَا أَذْوِقُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُفْتُ فَحَرَجْتُ، حَتَّى آتَى أَخِي أَبَا قَتَادَةَ، وَكَانَ أَحَاهُ لِأُمِّهِ، وَكَانَ بَدْرِيًّا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بَعْدَكَ أَمْرًا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٠٤٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ: أَنَّ ابْنَ خَبَّابٍ بِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ فِي «الْمُسْنَدِ»؛ وَفِيهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ).^(٢) وَالشَّاهِدُ: (قَالُوا: هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا)؛ رَغِمَ ذَلِكَ كَانَ فِي الْحَجِّ، فَلَمْ يَقُولُوا: (لَحْمُ هَدَايَانَا)، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ.

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ضَحَايَا).

(١) وَأَنْظُرْ: «فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ١٩).

(٢) وَأَنْظُرْ: «فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٢٥).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٣٥) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ
عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: (مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ

الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قُلْتُ: فَسَمَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الْأُضْحِيَّةَ»؛ «هَدِيًّا»، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنِّ فَإِنَّكَ نِعَمَ الْمُعِينِ
 الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عَمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) «يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْحَزَابُ: ٧٠ و ٧١].
 أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حِينَمَا تَكْفَلُ بِحِفْظِ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَرُ: ٩]، تَكْفَلُ أَيْضًا بِحِفْظِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ بَأَنْ خَلَقَ لَهَا رِجَالًا يَذُبُّونَ عَنْهَا، وَيَكْشِفُونَ مَا أُدْخِلَ فِيهَا، وَذَلِكَ بِتَدْوِينِهَا فِي الْكُتُبِ، سَوَاءً كَانَتْ تِلْكَ الْكُتُبُ لِلْأُمَّةِ عَلَى حَسَبِ الْمَسَانِيدِ، أَوْ عَلَى حَسَبِ الْأَبْوَابِ الْفِقْهِيَّةِ.

* وَقَدْ اتَّبَعَ كُلُّ إِمَامٍ بِمَنْهَجٍ فِي التَّأْلِيفِ؛ فَمِنْهُمْ: مَنْ اشْتَرَطَ الصَّحَّةَ فِي أَحَادِيثِهِ عَلَى مَا تَبَيَّنَ عِنْدَهُ؛ كَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ؛ دُونَ أَنْ يَسْتَوْعِبَا جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَمِنْهُمْ: مَنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الصَّحَّةَ، بَلْ أوردَ كُلَّ مَا عَنَّهُ، وَحَكَمَ عَلَى مَا رَأَى أَنَّهُ لَازِمٌ، كَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا.

قُلْتُ: وَأَهْلُ الْحَدِيثِ مِنْ خَصَائِصِهِمُ الْجَلِيلَةِ أَنَّ عُلُومَهُمْ بَيِّنَةٌ، وَكُتُبُهُمْ مُنْتَشِرَةٌ، وَذَكَرَهُمْ لِلْأَحَادِيثِ مَنْوُطَةٌ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ، مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ، وَالْمُثَبَّتِ مِنَ الْأَثْبَاتِ، لَا يَأْخُذُونَ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَيُفْتَشُّونَ عَنِ الرَّجَالِ فِي أَحْوَالِهِمْ تَفْتِيشَ الصَّيَارِفَةِ النُّقَادِ، فَلَا يَرُوجُ عَلَيْهِمْ مَغْشُوشٌ، وَلَا يَجُوزُهُمْ مَنْحُولٌ مَصْنُوعٌ، رَأَيْدُهُمُ الْحَقُّ الْمَحْضُ، وَسَائِقُهُمُ الدَّلِيلُ الصَّادِقُ، وَالْإِسْنَادُ النَّاطِقُ.

* فَمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ فَهُوَ الصَّحِيحُ الثَّابِتُ، وَمَا طَرَحُوهُ؛ فَهُوَ السَّاقِطُ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَأَلْقَرُبُ إِلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ الْأَسْعَدُ مِنْهُمْ بِالْدَّلِيلِ... فَانظُرْ فِي حُجَجِ الْفَرِيقَيْنِ، ثُمَّ رَجِّحِ الرَّاجِحَ مِنَ الْمَرْجُوحِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُقَلَّدَ الْمُتَعَصِّبَ، لَا يَتْرُكُ مَنْ قَلَّدَهُ، وَلَوْ جَاءَتْهُ كُلُّ آيَةٍ، وَأَنَّ طَالِبَ الدَّلِيلِ لَا يَأْتُمُّ بِسِوَاهُ، وَلَا يُحَكِّمُ إِلَّا إِيَّاهُ، وَلَقَدْ عُدِرَ مَنْ حَمَلَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَسَعَى إِلَى حَيْثُ انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ.^(١)

قُلْتُ: وَالْمَسَائِلُ الْعِلْمِيَّةُ، وَالْمَبَاحِثُ الْحَدِيثِيَّةُ، الَّتِي اخْتَلَفَتْ فِيهَا أَنْظَارُ السَّابِقِينَ، وَاضْطَرَبَتْ فِيهَا أَقْوَالُ اللَّاحِقِينَ؛ لَيْسَ سَبِيلَ حَلِّهَا، وَطَرِيقُ تَوْضِيحِهَا هُوَ

(١) وَانظُرْ: «زَادَ الْمَعَادِ لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٥ ص ٢٢١).

تَّبَاعُ الْكَثْرَةِ، أَوْ تَقْلِيدُ رَأْيٍ، أَوْ التَّأَثُّرُ بِالْأَجْوَاءِ الْمُحِيطَةِ بِالْمَرْءِ، أَوْ بَعَادَةُ بَلَدٍ، أَوْ شَهْرَةٌ حُكْمٌ بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سُبُلٍ لَيْسَ لَهَا فِي الْمَنْهَجِيَّةِ وَجْهٌ فِي الْعِلْمِ.^(١)

* وَهَذِهِ الرَّسَالَةُ الَّتِي أَضْعُهَا بَيْنَ يَدَيِ الْقَارِيِّ الْكَرِيمِ، تَكْشِفُ الْقِنَاعَ عَنْ ضَعْفِ إِسْنَادِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ، وَأَطْفَارِهِ)، الَّذِي نُسِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي ضَوْءِ قَوَاعِدِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، تِلْكَ الْقَوَاعِدُ الرَّضِيَّةُ، وَالْأُصُولُ الْمَتِينَةُ الَّتِي أَرْسَاهَا حَامِلُو أَلْوِيَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فَمَنْ اتَّقَنَهَا، وَتَمَرَّسَ عَلَيْهَا أَمَكَنَهُ مَعْرِفَةُ دَرَجَةِ أَيِّ حَدِيثٍ، وَلَوْ لَمْ يُنْصُوا عَلَيْهَا، وَحَسِبُهُمْ أَنَّهُمْ نَقَلُوا وَسَيَلُوا ذَلِكَ، لِأَنَّ مَنْ ذَكَرَ الْإِسْنَادَ فَقَدْ بَرَّتْ عَهْدَتُهُ؛ فَمَنْ أَسْنَدَ فَقَدْ أَحَالَ.

قُلْتُ: وَمَنَاهُجُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ قَامَتْ عَلَى الْبَاطِلِ، وَقَدْ يَكُونُ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنْ الْحَقِّ عَلَى تَفَاوُتٍ بَيْنَهُمْ، لَكِنَّ الْحَقَّ الَّذِي عِنْدَهُمْ قَلِيلٌ، وَمُتَلَبِّسٌ بِالْبَاطِلِ، وَلَا يَنْفَرِدُونَ بِهِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ يَكُونُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ مِثْلُهُ وَأَفْضَلُ مِنْهُ، وَلَا لَبْسَ فِيهِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ: (دُعَاةُ الضَّلَالِ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ، أَكْثَرُ مِنْ دُعَاةِ الْهُدَى: فَلَا يُغْتَرُّ بِهِمْ).^(٢) اهـ

(١) قُلْتُ: وَلَا يُبَادِرُ أَحَدُكُمْ بَجِدِّهِ فِي نَسْبِهِ بِمُجَرَّدِ سَمَاعِهِ مِنْ «شَيْخٍ»، أَوْ لِمُجَرَّدِ قِرَاءَتِهِ مِنْ «كِتَابٍ»، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا لَيْسَ طَرِيقَ الْعِلْمِ، بَلْ هَذَا طَرِيقُ الْمُتَلَدِّ لِلْمَذَاهِبِ الْفِئِيَّةِ، بَلْ عَلَيْهِ بِالْمُطَالَعَةِ فِي الْأَرَاءِ، وَالنَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ، ثُمَّ الْحُكْمُ بِالرَّاجِحِ فِي الدِّينِ.

قَالَ سَيِّدُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رحمته الله فِي «رِسَالَةِ الْحِجَابِ» (ص ٣٤): (وَلْيُحَدَّرِ الْكَاتِبُ، وَالْمَوْلُفُ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي طَلَبِ الْأَدِلَّةِ، وَتَمَحُّصِهَا، وَالتَّسَرُّعِ إِلَى الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ). اهـ

(٢) انظُرْ: «شَرْحُ أُصُولِ الْإِيمَانِ» (ص ٤١٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (ج ١ ص ٣٤٨): (فَإِذَا
أَعْرَضَ عَنْ سَمْعِ الْحَقِّ، وَأَبْغَضَ قَائِلَهُ بِحَيْثُ لَا يُحِبُّ رُؤْيَتَهُ اِمْتَنَعَ وُصُولُ الْهُدَى
إِلَى الْقَلْبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٥١٨): (وَمَنْ
أَرَادَ أَنْ يَنْقَلَ مَقَالَةً عَنْ طَائِفَةٍ؛ فَلْيُسَمِّ الْقَائِلَ وَالنَّاقِلَ، وَإِلَّا فَكُلُّ أَحَدٍ يَقْدِرُ عَلَى
الْكَذِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رحمته: (عَلَيْنَا أَنْ لَا نَيَأَسَ لِكَثْرَةِ
الْأَعْدَاءِ، وَقُوَّةِ مَنْ يَقَاوِمُ الْحَقَّ، فَإِنَّ الْحَقَّ مَنْصُورٌ مُمْتَحَنٌ).^(١) اهـ
* فَالْأَصْلُ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ الْبَاطِلُ، وَالشَّرُّ، وَالْإِبْتِدَاعُ، وَإِنْ وُجِدَ بَيْنَ أَفْرَادِهِمْ
مَنْ هُوَ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ فِي الْجُمْلَةِ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ^(٢)، وَلَا يُعَدُّ قُدُوةً فِيهِمْ، وَكُلُّ مَنْ سِوَى
أَهْلِ الْحَقِّ فَلَا يَنْفَرِدُ عَنْهُمْ بِحَقٍّ، وَلَا قَوْلٍ صَحِيحٍ، فَكُلُّ حَقٍّ، أَوْ قَوْلٍ صَحِيحٍ هُمْ فِيهِ
أَفْضَلُ وَأَسْبَقُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ١٦٧): (وَكُلُّ
مَنْ سِوَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ مِنَ الْفِرْقِ، فَلَا يَنْفَرِدُ عَنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ بِقَوْلٍ صَحِيحٍ،
بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ مَا هُوَ حَقٌّ، وَبِسَبَبِ ذَلِكَ وَقَعَتِ الشُّبُهَاتُ، وَإِلَّا
فَالْبَاطِلُ الْمَحْضُ لَا يَشْتَبَهُ عَلَى أَحَدٍ، وَلِهَذَا سُمِّيَ أَهْلُ الْبِدْعِ: أَهْلَ الشُّبُهَاتِ، وَقِيلَ
فِيهِمْ: إِنَّهُمْ يَلْبَسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ). اهـ

(١) أَنْظَرُ: «شَرَحَ كَشْفَ الشُّبُهَاتِ» (ص ٦٤ وَ ٦٥).

(٢) وَالطَّبِيُّ لَا بُدَّ أَنْ يَتْرَكَهُمْ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ.

قُلْتُ: فَكَثِيرٌ مِمَّنْ تَصَدَّرَ لِلْوَعظِ عُرِفَ عَنْهُ بَعْدَمُ الْمُبَالَاةِ بِالنَّقْلِ لِلْأَحَادِيثِ، فَمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ عَيْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الْكُتُبِ، أَوْ سَمِعَهُ مِنَ الْأَشْرِطَةِ، أَخَذَ بِهِ عَلَيَّ وَجِهَ الصَّحَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ صِحَّةَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، أَوْ ضَعْفَهَا.^(١)

* ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي الْحُكْمِ عَلَيَّ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ يَزِدَادُ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ عَلَيَّ حَدِيثٍ مَا حَتَّى إِنَّكَ لَتَجِدُ مِنْهُمْ مَنْ يُصَحِّحُ الْحَدِيثَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُضَعِّفُهُ... وَيَقِفُ الْمُسْلِمُ أَمَامَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ عَاجِزًا عَنْ مَعْرِفَةِ الصَّوَابِ فِي حُكْمِ هَذَا الْحَدِيثِ، لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا عِلْمٍ بِتَحْقِيقِ الْأَحَادِيثِ وَنَقْدِهَا، اللَّهُمَّ عَفِّرَا.

قُلْتُ: وَمِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا اخْتِلَافٌ؛ هُوَ حَدِيثُ: (إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ)، لِذَا عَزَمْتُ عَلَيَّ تَخْرِيجَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَنَقْدَهُ مُلْتَمِزًا بِقَوَاعِدِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَمُقْتَدِيًا بِأَقْوَالِ أَئِمَّتِنَا الْفُحُولِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قُلْتُ: وَعِلْمُ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ، مِنْ أَدَقِّ الْعُلُومِ الْحَدِيثِيَّةِ وَأَصْعَبِهَا، وَهُوَ عِلْمٌ لَا يَخُوضُ غِمَارَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَ السُّنَّةَ وَأَصُولَهَا... وَهَذَا الْجُزْءُ الْحَدِيثِيُّ فِي بَيَانِ حَالِ حَدِيثٍ؛ (مَنْعُ الْمُضْحِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ)؛ جَمَعْتُ فِيهِ تَخْرِيجَهُ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَيَّ إِسْنَادِهِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانِ عِلَّتِهِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لَمَّا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ لَا يَعْرِفُونَ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ ضَعِيفِهِ... وَذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ

(١) قُلْتُ: وَالْوَاقِعُ الَّذِي نَعِيشُهُ الْيَوْمَ، قَدْ انْدَفَعَ فِيهِ الْمُتَقَلِّدُ فِي الْفِئَةِ دُونَ بَحْثِ دَقِيقِ فِيمَا هُمْ قَائِلُونَ، أَوْ نَظَرِ عَمِيقِ فِيمَا هُمْ فَاعِلُونَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسْلُكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَأَطْلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أُمَّةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاثُهُمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالْإِطْلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يَمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ؛ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَصَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ، وَالصُّعْفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ، وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ وَالْوُقُوفِ عَلَى

دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طَوْلِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُدَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمُدَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيَكْثُرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأُمَّةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيِي بِنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛

كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا، فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ، وَفَهَمَهُ، وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَتْهُ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الْفُرُوسِيَّةِ» (ص ٤٤): (وَرُبَّمَا يُظَنَّ الْغَالِطُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ ذَوْقُ الْقَوْمِ وَنَقْدُهُمْ، أَنَّ هَذَا تَنَاقُضًا مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِالرَّجُلِ، وَيُوثِقُونَهُ فِي مَوْضِعٍ، ثُمَّ يَضَعُونَهُ بِعَيْنِهِ، وَلَا يَحْتَجُّونَ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَيَقُولُونَ: إِنْ كَانَ ثِقَةً وَجَبَ قَبُولُ رِوَايَتِهِ جُمْلَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثِقَةً وَجَبَ تَرْكُ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ جُمْلَةً. وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ فَاسِدَةٌ مُجْمَعٌ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى فَسَادِهَا، فَإِنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ مِنْ حَدِيثِ الرَّجُلِ بِمَا تَابَعَهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، وَقَامَتْ شُهُودُهُ مِنْ طَرِيقٍ، وَمَتُونٍ أُخْرَى، وَيَتْرَكُونَ حَدِيثَهُ بِعَيْنِهِ، إِذَا رَوَى مَا يُخَالِفُ النَّاسَ، أَوْ انْفَرَدَ عَنْهُمْ بِمَا لَا يَتَابِعُونَهُ عَلَيْهِ. إِذَا غَلَطَ فِي مَوْضِعٍ، لَا يُوجِبُ الْغَلَطَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَالْإِصَابَةُ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، أَوْ فِي غَالِيهِ لَا تُوجِبُ الْعِصْمَةَ مِنَ الْخَطَأِ فِي بَعْضِهِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا عَلِمَ مِنْ مِثْلِ هَذَا أَغْلَاطٌ عَدِيدَةٌ، ثُمَّ رَوَى مَا يُخَالِفُ النَّاسَ، وَلَا يَتَابِعُونَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، أَوْ يَجْزِمُ بِغَلَطِهِ.

* وَهَذَا يَعْرِضُ - لِمَنْ قَصَرَ نَقْدَهُ وَذَوْقَهُ هُنَا عَنْ نَقْدِ الْأَيِّمَةِ وَذَوْقِهِمْ فِي هَذَا

السَّأْنِ؛ نَوْعَانِ مِنَ الْغَلَطِ نُبِّهَ عَلَيْهِمَا لِعَظِيمِ فَائِدَةِ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُمَا:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرَى مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ قَدْ وُثِّقَ، وَشَهِدَ لَهُ بِالصِّدْقِ، وَالْعَدَالَةِ، أَوْ خَرَجَ حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحِ، فَيَجْعَلُ كُلُّ مَا رَوَاهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَهَذَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، إِذَا انْتَفَتَ عَنْهُ الْعِلَلُ، وَالشُّدُودُ، وَالنَّكَارَةُ، وَتَوَبَّعَ عَلَيْهِ؛ فَأَمَّا مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ صَحِيحًا، وَلَا

عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ الْبُخَارِيِّ، وَنَظَرَإِيهِ فِي تَعْلِيلِهِ أَحَادِيثَ جَمَاعَةٍ
أَخْرَجَ حَدِيثَهُمْ فِي صَحِيحِهِ، عَلِمَ إِمَامَتَهُ، وَمَوْقِعَهُ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ، وَتَبَيَّنَ بِهِ حَقِيقَةُ مَا
ذَكَرْنَا.

النُّوعُ الثَّانِي مِنَ الْغَلَطِ: أَنْ يَرَى الرَّجُلَ قَدْ تَكَلَّمَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ، وَضَعَّفَ فِي
شَيْخٍ، أَوْ فِي حَدِيثٍ؛ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ سَبَبًا لِتَعْلِيلِ حَدِيثِهِ، وَتَضْعِيفِهِ أَيْنَ وَجِدَ، كَمَا يَفْعَلُهُ
بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَغَيْرِهِمْ، وَهَذَا أَيْضًا غَلَطٌ؛ فَإِنَّ تَضْعِيفَهُ فِي رَجُلٍ،
أَوْ فِي حَدِيثٍ ظَهَرَ فِيهِ غَلَطُهُ لَا يُوجِبُ التَّضْعِيفَ كَحَدِيثِهِ مُطْلَقًا، وَأَيُّمَةُ الْحَدِيثِ
عَلَى التَّفْصِيلِ، وَالنَّقْدِ، وَاعْتِبَارِ حَدِيثِ الرَّجُلِ بغيرِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا انْفَرَدَ بِهِ، أَوْ وَاقَقَ
فِيهِ الثَّقَاتِ، وَهَذِهِ كَلِمَاتٌ نَافِعَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، تُبَيِّنُ كَيْفَ يَكُونُ نَقْدُ الْحَدِيثِ،
وَمَعْرِفَةُ صَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَمَعْلُولِهِ مِنْ سَلِيمِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ
مِنْ نُورٍ﴾ [النُّورُ: ٤٠]. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ج ٢ ص ١٠٥):
(وَإِنَّمَا تُحْمَلُ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ - عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهَا - عَلَى مَعْرِفَةِ أَيْمَةِ أَهْلِ
الْحَدِيثِ الْجَهَابِذَةِ النُّقَادِ، الَّذِينَ كَثُرَتْ مُمَارَسَتُهُمْ لِكَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِكَلَامِ غَيْرِهِ،
وَلِحَالِ رُوَاةِ الْأَحَادِيثِ، وَنَقْلَةِ الْأَخْبَارِ، وَمَعْرِفَتِهِمْ بِصِدْقِهِمْ وَكُذْبِهِمْ وَحِفْظِهِمْ
وَضَبْطِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَهُمْ نَقْدٌ خَاصٌّ فِي الْحَدِيثِ يَخْتَصُّونَ بِمَعْرِفَتِهِ، كَمَا يَخْتَصُّ
الصَّيْرَفِيُّ الْحَادِثُ بِمَعْرِفَةِ النُّقُودِ جَيِّدَهَا وَرَدِيثِهَا، وَخَالِصَهَا وَمَشُوبَهَا، وَالْجَوْهَرِيُّ
الْحَادِثُ فِي مَعْرِفَةِ الْجَوْهَرِ بِانْتِقَادِ الْجَوَاهِرِ، وَكُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْبَرَ عَنْ
سَبَبِ مَعْرِفَتِهِ، وَلَا يُقِيمُ عَلَيْهِ دَلِيلًا لغيرِهِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعْرَضُ الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ عَلَى

جَمَاعَةً مِمَّنْ يَعْلَمُ هَذَا الْعِلْمَ، فَيَتَّفِقُونَ عَلَى الْجَوَابِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ... وَبِكُلِّ حَالٍ، فَالْجَهَابِذَةُ التُّقَادُ الْعَارِفُونَ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ أَفْرَادٌ قَلِيلٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ جَدًّا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٠): (ذَكَرُ النَّوْعَ السَّابِعَ وَالْعِشْرِينَ، مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ هَذَا النَّوْعُ: مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ
* فَمِنْ الْأَحَادِيثِ مَا تَخْفَى عِلَّتُهُ فَلَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ، وَمُضِيِّ الزَّمَنِ الْبَعِيدِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٨١): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقَّهَا وَأَشْرَفَهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلَعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبْرَةِ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): (عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ: (يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثُّقَّةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلَطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا: «عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ» وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ؛ بَحِيثٌ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَّةٌ ضَابِطٌ، وَغَلَطَ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته: (وَهَذَا الْفَنُّ أَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُهَا مَسْلُكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ فَهَمًّا غَايِبًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً. وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَيْمَّةٌ هَذَا الشَّانِ، وَحُدَاثَةً هَمُّهُمْ؛ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَمْثَالِهِمْ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْتَلِكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ لِكَيْ يَضْبُطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.^(٢)

* فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(٣) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ، لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَاتِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ.

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً، وَلَا حَسَنَةً). اهـ

(١) أَنْظَرِ: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٧٧).

(٢) وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِلْمُسْلِمِ الْحَقُّ مَدَى الْفَرْقِ السَّابِعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَدُ مَا يَكُونُونَ عَنْ تَفْقَهُ هَذَا الْعِلْمِ الثَّاقِبِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ. اللَّهُمَّ عَفِّرْنَا.

أَنْظَرِ: «الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٥٧).

(٣) وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ، أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّ هُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ النَّصْرِيحُ يَعْنِي: عَنِ الْحَدِيثِ بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ النَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجَزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أُطْلِقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ؛ لَمْ يَجَزِ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْنُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ، وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لغيرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ.^(١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٣٦٧): (الْحَقُّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيمَا عَمِلَهُ النَّاسُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٠٢): (وَصَاحِبُ الْهُوَى يَقْبَلُ مَا وَافَقَ هَوَاهُ بِلَا حُجَّةٍ تَوْجِبُ صِدْقَهُ وَيَرُدُّ مَا خَالَفَ هَوَاهُ بِلَا حُجَّةٍ تَوْجِبُ رَدَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رحمته فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢ ص ٣٢٦): (لَوْ سَكَتَ مَنْ لَا يَدْرِي لَا سِتْرَاحَ وَأَرَاحَ، وَقَلَّ الْخَطَأُ، وَكَثُرَ الصَّوَابُ). اهـ

(١) وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَاحِبِهِ مِنْ سَيِّمِهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنَّ عُدْرَ الْعَالِمِ لَيْسَ عُدْرًا لغيرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ، أَوْ بَيْنَ لَهُ الْحَقُّ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَسَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

أَنْظَرُ: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ لِلْمُعْصُومِيِّ» (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوَفِيقِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللهُ: (هَدَفْنَا هُوَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ،

لَا الْإِنْتِصَارُ لِلْآرَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٤٤٩): (وَمَنْ

تَكَلَّمَ فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكِذْبَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِيُّ حَفِظَهُ اللهُ: (الَّذِي يُرِيدُ الْحَقَّ،

يَفْرَحُ بِالنَّصِيحَةِ، وَيَفْرَحُ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى الْخَطَا).^(١) اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ الْهِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأَجُوبَةُ الْفَاضِلَةَ» (ص ١٤٠): (لَا

يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الْأَحْكَامِ بِكُلِّ مَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ وَأَمْثَالِهَا مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقٍ

يُرْشِدُ إِلَى التَّمْيِيزِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الصَّحَاحِ، وَالْحَسَنِ، وَالضَّعَافِ، فَلَا بُدَّ

مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، أَوْ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، فَيُحْتَجُّ بِهِ، وَيَبِينُ

الضَّعِيفَ بِأَقْسَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَيَأْخُذُ الْحَسَنَ مِنْ مَطَانِهِ، وَالصَّحِيحَ مِنْ مَطَانِهِ،

وَيَرْجِعُ إِلَى تَصْرِيحَاتِ النُّقَادِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْإِعْتِمَادُ وَيَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ، إِنْ كَانَ أَهْلًا

لِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يُوَجَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ: تَوَقَّفَ فِيمَا هُنَالِكَ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: إِذَا فَيَحْرُمُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ؛ بِالْفَهْمِ السَّقِيمِ: سَوَاءٌ

بِنُصُوصٍ، أَوْ آثَارٍ.^(٣)

(١) انظر: «شَرْحُ الْعُبُودِيَّةِ» لَهُ (ص ٢٥٢).

(٢) أَي: ذَلِكَ الْعَالَمُ الْمُتَمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ.

(٣) وَلَا يُلَامُ وَلَا يُؤَاخَذُ مَنْ أَظْهَرَ السُّنَنَ بِالْبَيَانِ، وَالْإِبْضَاحِ، وَأَعْطَاهَا مَا تَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعِنَايَةِ.

* وَالْعَبْدُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَسْنَدَ الْعِلْمِ إِلَى أَهْلِهِ، أَوْ يَقُولُ لَا أَدْرِي... وَهَذَا الْأَمْرُ يُغَالِطُ بِهِ أَصْحَابُ الْمِرَاءِ فَيَنْزِلُوا فِيهِ بِلَا عِلْمٍ فَيَهْجُ بِذَلِكَ الشَّرَّ وَالْفِتْنَةَ، لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ فِي دِينِ اللهِ بِدُونِ دِرَاسَةِ مُتَأَنِّيَةٍ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته الله فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٣ ص ٧٢): (فَلِهَذَا كُتِبَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ نَازِلٍ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ مُرَاعَاةَ مَا فَهَمَ مِنْهُ الْأَوَّلُونَ، وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ بِهِ، فَهُوَ أَحْرَى بِالصَّوَابِ، وَأَقْوَمُ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته الله فِي «الِإِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ٨٠): (فَالسَّبِيلُ الْقَصْدُ هُوَ طَرِيقُ الْحَقِّ، وَمَا سِوَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ جَائِزٌ عَنِ الْحَقِّ أَيُّ: عَادِلٌ عَنْهُ، وَهِيَ طَرِيقُ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَكَفَى بِالْجَائِزِ أَنْ يُحَدَّرَ مِنْهُ، فَالْمَسَاقُ يَدُلُّ عَلَى التَّحْذِيرِ وَالنَّهْيِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْمُتَعَصَّبُ وَالْمُقَلِّدُ، لِأَرَاءِ الرِّجَالِ لَيْسَ مِنْ زُمْرَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٣٦].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْقَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ» (ص ٢٠٦): (كَمَا لَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ - يَعْنِي: مِنْ تَقْلِيدٍ - فَإِنَّهُ آثِمٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَادَفَ الْحَقَّ). اهـ
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته الله فِي «الْمُحَلِّي» (ج ١ ص ٦٩): (وَالْمُجْتَهِدُ الْمُخْطِئُ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُقَلِّدِ الْمُصِيبِ). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ أَبُو حَيَّانَ رحمته الله فِي «الْبَحْرِ الْمُحِيطِ» (ج ٤ ص ٣٦٧): (التَّقْلِيدُ بَاطِلٌ، إِذْ لَيْسَ طَرِيقًا لِلْعِلْمِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ١٤٠) - عَنِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِلَا عِلْمٍ -: (فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَامِلِينَ أَنْ لَا يَقُولُوا، إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ، لَكَانَ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى بِهِ، وَأَقْرَبُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ). اهـ

وَقَدْ تَكَلَّمَ أئِمَّةٌ أَفْضَلُ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمته، عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِحِفْظِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

وَإِلَيْكَ أَسْمَاءُهُمْ مُرْتَبَةً عَلَى تَارِيخِ وِفَاتِهِمْ:

- ١) الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته، نَفْسُهُ: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٢٥٦هـ).
- ٢) الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٢٧٥هـ).
- ٣) الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٣١١هـ).
- ٤) الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ بْنِ عَمَّارِ الشَّهِيدِ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٣١٧هـ).
- ٥) الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٣٥٤هـ).
- ٦) الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٣٨٥هـ).
- ٧) الْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٣٨٨هـ).
- ٨) الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٤٥٨هـ).
- ٩) الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٤٦٥هـ).
- ١٠) الْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٤٩٨هـ).

- (١١) الْحَافِظُ الْقَاضِي عِيَاضٌ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٥٤٤هـ).
- (١٢) الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٥٨١هـ).
- (١٣) الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٥٩٧هـ).
- (١٤) الْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٦٤٣هـ).
- (١٥) الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٦٥٦هـ).
- (١٦) الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٦٧٦هـ).
- (١٧) الْحَافِظُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٧٢٨هـ).
- (١٨) الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٧٤٤هـ).
- (١٩) الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٧٤٨هـ).
- (٢٠) الْحَافِظُ ابْنُ الْقِيَمِ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٧٥١هـ).
- (٢١) الْحَافِظُ الْبُلْقِينِيُّ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٨٠٥هـ).
- (٢٢) الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته: (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٨٥٢هـ).
- * فَهَذَا الْجَمُّ الْغَفِيرُ مِنَ الْأَيْمَةِ الْكِبَارِ، مِمَّنْ تَكَلَّمُوا فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ صَحِيحِ
 الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمته، فَهَلْ كُلُّ هَؤُلَاءِ لَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ؟^(١)
- * وَهَنَّاكَ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ فِي الصَّحِيحَيْنِ خَاصَّةً فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَرَضَ
 لَهَا بَعْضُ الْأَيْمَةِ بِالنَّقْدِ وَالتَّعْلِيلِ، إِمَّا لِأَسَانِيدِهَا، وَإِمَّا لِمُتُونِهَا، وَإِمَّا لَهَا مَعًا، فَهِيَ
- (١) فَهَذِهِ هِيَ طَرِيقَةُ أَهْلِ الْخَدِيثِ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِعِلْمِهِمْ، فَلَيْسَ بِكُونِ الْمَرْجِعِ عِنْدَ التَّنَازُعِ.

مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ مِمَّا يُسَوِّغُ فِيهِ الْإِتِّقَادُ، وَيَتَعَارَضُ فِيهِ الْإِجْتِهَادُ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَصَائِلِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَصَفَاءِ مَصَادِرِهِمْ، وَكُتُبِهِمْ^(١).
* وَقَدْ ائْتَقَدَ الْأَيْمَّةُ، وَالْحُقَاطُ أَحَادِيثَ؛ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَبَيَّنُوا عِلَلَهَا وَأَنْكَرُوهَا، وَطَعَنُوا فِيهَا، وَأَقَامُوا الْحُجَجَّ، وَالْبَيِّنَاتِ عَلَى ضَعْفِهَا، بَلْ وَنَكَارَتِهَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٢٥٦): (وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورُ مَا أَنْكَرَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِمَّا صَحَّحَهُ، يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهِ رَاجِحًا عَلَى قَوْلِ مَنْ نَارَعَهُ، بِخِلَافِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ؛ فَإِنَّهُ نُوزِعَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ مِمَّا خَرَّجَهَا وَكَانَ الصَّوَابُ فِيهَا مَعَ مَنْ نَارَعَهُ). اهـ

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ بَأَنَّ أَحَادِيثَ صَحِيحِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمته الله: لَمْ يُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهَا، وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ كُلَّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهِ مُتَلَقَّاةٌ بِالْقَبُولِ^(٢).

* إِذَا لَمْ يَحْضُرِ الْإِجْمَاعُ عَلَى صِحَّةِ أَسَانِيدِ صَحِيحِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمته الله، وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِ أَيْمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَهَا؛ كَمَا سَبَقَ الْقَوْلُ فِي ذِكْرِ أَسْمَائِهِمْ، وَهَذَا صَنِيعُ أَيْمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الَّذِي يَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِمْ وَفَهْمِهِمْ لِهَذَا الْعِلْمِ^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رحمته الله فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ٢١٨): (صِنَاعَةُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَةُ أَسْبَابِهِ، مِنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ؛ إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةٌ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْبُرُقُ الْيَمِينِيَّةُ فِي نَقْدِ مَرْوِيَّاتِ أَوْسِ الْقُرَيْشِيِّ» لِلْحُومَيْدِيِّ (ص ٩).

(٢) أَنْظُرْ: «رَدُّعُ الْجَانِبِيِّ الْمُتَعَدِّيِّ عَلَى الْأَلْبَانِيِّ» لِابْنِ عَوَّضِ اللَّهِ (ص ٩٤-١١٤).

(٣) وَمَنْ يَخْدُمُ السُّنَّةَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْعِلْمِيَّةِ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا، وَلَا مُسَوِّسًا عَلَيْهَا، بَلْ هَذَا عَيْنُ الْعَدْلِ، وَالْإِنْصَافِ، وَالتَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ.

وَأَنْظُرْ: «الصَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٣ ص ٤٦٥).

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَأْتِيَ مُحَاكِمًا لَهُمْ، مُرَجِّحًا بَيْنَهُمْ بِلَا مَعْرِفَةٍ لِعِلْمِ الْحَدِيثِ وَعَلَلِهِ، لِأَنَّ أُمُورَ الْعِلَلِ مِنْ دَقَائِقِ عِلْمِ الْحَدِيثِ.

* وَهَذَا الْعَمَلُ سَارَ عَلَيْهِ عَمَلُ أُمَّةٍ هَذَا الشَّانِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدِهِمْ، بِحَيْثُ إِنَّكَ إِذَا تَصَفَّحْتَ أَيَّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِمْ فِي نَقْدِ أَسَانِيدِ صَحِيحِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمته، وَغَيْرِهِ لَوَجَدْتَ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الْكَثِيرَ.^(١)

* فَقَدْ خَلَفَ لَنَا هَؤُلَاءِ الْأُمَّةُ الْحُفَاطُ ثَرْوَةً^(٢) عِلْمِيَّةً زَاخِرَةً، مَنْ تَأَمَّلَ فِي فُنُونِهَا، وَعُلُومِهَا الْمُخْتَلِفَةِ عِلْمِ الْجُهْدِ الشَّاقِّ، وَالصَّبْرِ الطَّوِيلِ، الَّذِي بَدَّلَهُ سَلْفُنَا، وَعُلَمَاؤُنَا فِي جَمْعِهَا، وَبَيَانِهَا وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، وَتَمْيِيزِ ضَعْفِهَا مِنْ صَحِيحِهَا، وَبَدَلِ الْعَالِي وَالنَّفِيسِ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ، وَعَلِمَ أَيْضًا مَقْدَارَ مَا حَظِيَ بِهِ السَّلْفُ مِنْ تَأْيِيدِ رَبَّانِيٍّ، وَفَضْلِ إِلَهِيٍّ، وَتَوْفِيقٍ مِنَ اللَّهِ لَمَّا صَدَّقُوا فِي الطَّلَبِ، وَالْعِلْمِ، وَالْعَمَلِ، وَالِدَّعْوَةِ، وَصَبَرُوا عَلَى ذَلِكَ^(٣): ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٤].

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى

(١) بَلْ نَجِدُ هَذَا الْعِلْمَ اسْتَنْكَرَهُ أَهْلُ التَّحْزُبِ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) وَمِنْ هَذِهِ الثَّرْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَجَوَانِبِهَا جَانِبُ الْعِنَايَةِ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ وَبَيَانِهَا، فَإِنَّ لِعِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ دَوْرًا كَبِيرًا وَدَقِيقًا، فِي حِفْظِ الشُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٣) انظُرْ: «جُهُودَ الْمُحَدِّثِينَ فِي بَيَانِ عِلَلِ الْحَدِيثِ» لِلصَّبَّاحِ (ص ٦).

الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَشْرَعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ. فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنًا».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْمَرْوَزِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (٨٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (١٩١)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٢٠٥)، وَاللَّكَايْنِيُّ فِي «الإِعْتِقَادِ» (١٢٦) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ الْغَازِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ» (ج ١ ص ٣٥٥):

وَمَا تَحَلَّى طَالِبُ الْعِلْمِ بِأَحْسَنَ مِنَ الْإِنْصَافِ، وَتَرَكَ التَّعَصُّبِ. اهـ
هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَنَا بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ عَبْدِهِ، وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۙ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٣ و٤].

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي: أَنَّ الْمُضْحِيَّ لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ، وَجِلْدِهِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، إِلَى أَنْ يَنْذُبَ أَضْحِيَّتَهُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشْرِهِ شَيْئًا». وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ».

حَدِيثٌ ضَعِيفٌ شَادٌّ

وَهَذَا الْحَدِيثُ: رُوِيَ مَرْفُوعًا، وَمَوْقُوفًا، مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ

سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالْمَرْفُوعُ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، لَهُ طَرِيقَانِ:

الْأُولَى: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ عَوْفٍ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يُحَدِّثُ

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشْرِهِ شَيْئًا».

وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، وَالْخَبَرُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

(١) هَذِهِ الرِّوَايَةُ قَالَ فِيهَا: (لَا يَمَسُّ مِنْ بَشْرِهِ)، يُعْنَى: لَا يَمَسُّ مِنْ جِلْدِهِ شَيْئًا، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مُنْكَرَةٌ، لِأَنَّ كَيْفَ لَا يَأْخُذُ مِنْ جِلْدِهِ؟ لِأَنَّ الْبَشْرَةَ: ظَاهِرُ جِلْدِ الْإِنْسَانِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٣٦)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٢١٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣١٤٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٨٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٢)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٩٣)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٦٥)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٢)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٦٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٥ ص ٢٠٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (١١٢٧)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ١ ص ٣٣٥) مِنْ طُرُقٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

* وَعِنْدَ الْحُمَيْدِيِّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٩٣)، وَإِحْدَى رِوَايَتِي مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٥): قِيلَ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: فَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَرْفَعُهُ، قَالَ: لَكِنِّي أَرْفَعُهُ. ^(١)

قُلْتُ: وَقَدْ أَخْطَأَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ.

* فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ مَرْفُوعًا، وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ مَوْقُوفًا.

وَقَدْ خَالَفَهُ: الثَّقَاتُ، الْأَثْبَاتُ، فَذَكَرُوا الْحَدِيثَ، مَوْقُوفًا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَدْ وَهَمَ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ.

وَالصَّوَابُ: وَقْفُهُ.

(١) يَعْنِي: هَكَذَا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِي مَرْفُوعًا، فَروِيْتُهُ مَرْفُوعًا، عَلَيَّ مَا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِي، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ مَحْفُوظٌ، فَتَنَبَّهُ.

وَقَدْ وَهَمَ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، فِي أَحَادِيثَ؛ مِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣١٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنَ أَبِي عَمْرٍ، وَاللَّفْظُ: لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ؛ فَصَاعِدًا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بِهَذَا: اللَّفْظِ، يَعْنِي: جَعَلَهُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّحِيحُ: مِنْ قَوْلِهِ ﷺ.

وَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٤٤٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٧٤٠٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٨ ص ٤٥١) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٣٨٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٦٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٢٠٧) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٨٢٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ حَيَّانَ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٨ ص ٤٥) مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٤٥٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ الْعَلَاءِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٣

ص ٣٨٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي طَاهِرٍ: أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٢٥٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٢٠٧) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شَيْبَانَ الرَّمْلِيِّ.

كُلُّهُمْ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.
* هَكَذَا قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ؛ فَصَاعِدًا).

* فَجَعَلَهُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّوَابُ: ثَبَتَ الْحَدِيثُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.
* فَوَهُمَ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَخَالَفَ: سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، الثَّقَاتُ، الْأَثْبَاتُ: فَجَعَلُوهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِنْهُمْ:
مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَمَالِكٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَزُمَعَةُ بْنُ صَالِحٍ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ؛ فَروَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ، فَصَاعِدًا). وَفِي رِوَايَةٍ: (الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٧٨٩)، وَ (٦٧٩٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٨٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٨٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٨ ص ٣٩٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١٠٢٣)، وَ (١٩١٠)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٥ ص ٢٣١).

* فَجَعَلُوهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهُوَ الصَّوَابُ. (١)

* لَذَا لَمْ يُخْرِجِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، حَدِيثَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؛ لِلِاخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي

لَفْظِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٤ ص ٤٣٩): (وَالْبُخَارِيُّ

رَحِمَهُ اللَّهُ: لَمْ يُخْرِجْ حَدِيثَ: ابْنِ عُيَيْنَةَ، هَذَا فِي: «الصَّحِيحِ»، وَأَظْنُهُ إِنَّمَا تَرَكَهُ لِمُخَالَفَتِهِ

سَائِرِ الرُّوَاةِ فِي لَفْظِهِ، وَلَا ضَطْرَابَهُ فِيهِ). اهـ.

* وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؛ فَجَعَلُوهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِنْهُمْ:

الْحَمِيدِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ الْجَوْهَرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ، وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ،

وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ حَسَّانَ.

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٣٣٤)، وَفِي «السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (٥٥٩)، وَابْنُ

رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٤٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٢٥٤)،

وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٧٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٣

ص ١٦٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (٣١٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٤٤٦٥).

* فَضَبَطَ سُفْيَانَ بْنُ عُيَيْنَةَ، هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَافَقَ الْجَمَاعَةَ، وَهُوَ

الصَّوَابُ. (٢)

(١) انظُر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٢ ص ١٠٢)، وَ«التَّنْكِيلُ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ج ٢ ص ١٢٥)، وَ«مُخْتَصَرُ

الْخِلَافِيَّاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٤ ص ٤٣٩).

(٢) وَانظُر: «الْمُسْنَدُ» لِلْحَمِيدِيِّ (٢٧٨)، وَ«التَّنْكِيلُ» لِلْمُعَلِّمِيِّ (ج ٢ ص ١٢٥).

وَقَدْ رَوَاهُ: عَنْهُ، الْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٧٨)، وَ (٢٧٩)؛ وَهُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي:

سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

فَخَالَفَهُمْ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، تَارَةً، وَوَأَفَقَهُمْ تَارَةً، فَلَا أَخْذَ بِرِوَايَتِهِ: الْمُوَافِقَةُ،

لِلْجَمَاعَةِ: أَوْلَى.

وَأَخْرَجَهُ الْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصَاتِ» (ج ٣ ص ٣٥١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مَسْرَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ

بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مِنْ أَوْهَامِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ، فَمَرَّةً: يَرَوِيهِ

مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَمَرَّةً: مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ؛ كَذَلِكَ فِيهِ مَجْهُولٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٥ ص ٢٠٧)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ

فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٢٣١٢)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصَاتِ» (ج ٣ ص ٣٥١) مِنْ

طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ بِهِ مَرْفُوعًا.

* وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَكَثِيرُ الْأَوْهَامِ^(١)، قَالَ الْبُخَارِيُّ

عَنْهُ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ:

(١) انظر: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٣٨)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ٢٧ ص ٥١٢).

«ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «كَانَ كَثِيرَ الْغَلَطِ»^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَهَذَا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، لَا أَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٩ ص ٤٦٣)؛ أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ رَوَاهُ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ فَذَكَرَهُ؛ يَعْنِي: مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ.

* وَهَذَا أَيْضًا يُرَكِّدُ أَوْهَامَ الزُّنْجِيِّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

قُلْتُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ قَدْ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وَالثَّانِيَةُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٧٩١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٢٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٣٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٢١١)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»

(١) انظر: «إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَاي (ج ١١ ص ١٧٢)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٢٤)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٧ ص ٢٦٠)، وَ«الضُّعْفَاءُ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٤ ص ١٣٠٣)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٨٣)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٢ ص ٨٢٨).

(٨٥٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٢١٥٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٠١ و ٣١١)، وَالْحَاكِمُ^(١) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ٢٢٠)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٢ ص ٢٤٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ٣٦٣) وَفِي «مُثِيرِ الْعَزْمِ السَّاكِنِ» (١٧٥)، وَفِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ٣٠٧)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الإِفْنَاعِ» (ج ١ ص ٣٧٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٥ ص ٢٠٤)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «تُحْفَةِ عِيدِ الْأَضْحَى» (ص ٣٨)، وَابْنُ أَبِي عَيْسَى فِي «اللِّطَائِفِ» (ص ١٢٣)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ٣٤٩ و ٣٥٠)، وَابْنُ شَادَانَ فِي «الْمَشِيخَةِ الصُّغْرَى» (ص ١٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٨ ص ١١٨)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْمُخْتَصِّ بِالْمُحَدِّثِينَ» (ص ١٤٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٣٠٥)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٢٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٩١٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٦)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (٢١٤)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢٢٣)، وَابْنُ رُشَيْدٍ فِي «مِلْءِ الْعَيْبَةِ» (ج ٥ ص ١٤٨)، وَالخَلْعِيُّ فِي «الْخَلْعِيَّاتِ» (ص ١٤٧)، وَابْنُ طُولُونَ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُمْتَةِ» (ص ٦٤)، وَابْنُ مَخْلَدٍ فِي «مَا رَوَاهُ الْأَكَابِرُ عَنْ مَالِكٍ» (١٧) و (١٨) و (١٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَالِيِ التَّلْخِيسِ» (٢٦٠)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٢٧٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٩١١)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ١ ص ٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٦٢ و ٥٦٤) مِنْ طَرِيقِ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

(١) فَاسْتَدْرَكَهُ: الْحَاكِمُ فَوَّهَمَ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «السِّيَرِ» (ج ٨ ص ١١٨): (هَذَا غَرِيبٌ، وَكَيْسَ ذَا

فِي الْمَوْطَأِ).^(١)

* فَالْإِسْنَادُ مُنْكَرٌ مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي رَفْعِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، فَهُوَ خَطَأٌ عَلَيْهِ؛ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ.

وَاخْتَلَفَ فِي عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ؛ فَمَرَّةٌ يُقَالُ: عُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ، وَمَرَّةٌ يُقَالُ: ابْنُ مُسْلِمٍ، وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ أَوْ عَمْرُ عَلَى الشَّكِّ، وَمَرَّةٌ يُقَالُ: عَمْرُو بِلَا شَكٍّ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْمِرْيُوثِيُّ رحمته فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ١٣ ص ٦): (عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ غُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ أَوْ عَمْرُو بْنِ مُسْلِمٍ بِهِ... عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَلَمٍ الْبَلْخِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شَمَيْلٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ مُسْلِمٍ بِهِ وَلَمْ يُسَمِّهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رحمته فِي «النُّكْتِ الطَّرَافِ» (ج ١٣ ص ٦): (عُمَرُ بْنُ

مُسْلِمٍ كَذَا ذَكَرَ أَبُو مَسْعُودٍ، وَفِي كِتَابِ خَلْفٍ: عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ، كُنَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ وَغَيْرِهِ، فَقَالَ: «عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ»، أَوْ «عَمْرُ» عَلَى الشَّكِّ، وَمِنْ حَدِيثٍ: مُعَاذٍ عَنْ «عَمْرُو» بِلَا شَكٍّ). اهـ

(١) يَعْنِي: ذَكَرَهُ مِنْ رِوَايَةِ الْإِمَامِ مَالِكٍ غَلَطٌ.

انظُرْ: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٧ ص ٢٧٤).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ مِنَ الرَّوَاةِ فِي تَعْيِينِ اسْمِهِ بَدَلُ عَلَى صَعْفِ الْإِسْنَادِ، لِيُؤَمِّدَ فِيهِ أَيْضًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الْإِسْتِدْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٣): (لِأَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ تَقُولُ: إِنَّ

عُمَرَ بْنَ مُسْلِمٍ شَيْخُ مَالِكٍ: مَجْهُولٌ!). اهـ

وَوَقَعَ عِنْدَ: مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (١٨١٦): «عَمْرُ بْنُ مُسْلِمٍ».

وَوَقَعَ عِنْدَ: النَّسَائِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٤٥١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٢١١)، وَابْنِ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣١٥٠)، وَأَبِي يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٩١١)، وَغَيْرِهِمْ: «عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ».

وَوَقَعَ عِنْدَ: التِّرْمِذِيِّ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٠٢)، وَغَيْرِهِ: «عَنْ عَمْرٍو أَوْ عُمَرَ» عَلَى الشُّكِّ.

وَقَدْ سَمَّاهُ: الْحَافِظُ الْمَزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٢ ص ٢٤٠): «عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ»، وَذَكَرَ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ: «عَمْرُ بْنُ مُسْلِمٍ».

وَوَقَعَ فِي مَطْبُوعِي: النَّسَائِيِّ مِنْ «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٤٥١)، وَ«الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٢١١): «عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ»، وَهُوَ خَطَأً، صَوَابُهُ: «عَنْ ابْنِ مُسْلِمٍ».

قُلْتُ: فَهَذَا اضْطِرَابٌ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي اسْمِ الرَّاوي.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٤١٩): (اخْتَلَفُوا عَلَى مَالِكٍ، وَعَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو فِي: عَمْرٍو بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ «عَمْرٌ»، وَأَكْثَرُهُمْ قَالَ: «عَمْرُو»، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ الْجُنْدَعِيِّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٨ ص ١١٠): (قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو - يَعْنِي: ابْنَ عَلْقَمَةَ - عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عَمَّارِ بْنِ

(١) قُلْتُ: وَمَهْمَا يَكُونُ فَالِاخْتِلَافُ قَائِمٌ فِي اسْمِهِ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْأَيْمَةُ.

وَأَنْظُرِ: «الِاسْتِدْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١١ ص ١٨٣).

أَكِيمَةَ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكٍ، وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو؛ كِلَاهُمَا: عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ بِهِ، قَالَ مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ عُمَرَ أَوْ عَمْرٍو بْنِ مُسْلِمٍ، وَقَالَ مُعَاذٌ: عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عَمَّارِ بْنِ أَكِيمَةَ، وَلَمْ يَشُكَّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ١٧٠): (عَمْرٍو بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَكِيمَةَ، رَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ، وَأَخُوهُ عَمْرٍو بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عُمَارَةَ يَرْوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ... رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ، وَقَالَ: عَمْرٍو بْنُ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمْرٌ بْنُ مُسْلِمٍ، لَا عَمْرٍو؛ لِأَنَّ مَالِكًا لَمْ يُدْرِكْ عَمْرًا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢٣٨)؛ (وَهُمْ فِيهِ مَالِكٌ حَيْثُ قَالَ: عَمْرٍو بْنُ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمْرٌ بْنُ مُسْلِمٍ^(١) بْنِ عَمَّارِ بْنِ أَكِيمَةَ، وَأَخُوهُ عَمْرٍو بْنُ مُسْلِمٍ، لَمْ يُدْرِكْهُ مَالِكٌ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ). اهـ

قُلْتُ: وَقِيلَ إِنَّهُمَا وَاحِدٌ، وَقَدْ جَزَمَ بِذَلِكَ: الْخَطِيبُ فِي «مَوْضِعِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (ج ٢ ص ٣٢٠).

وَرَدَّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» (ج ٨ ص ١٠٤)؛ قَوْلَ ابْنِ حِبَّانَ هَذَا؛ وَقَالَ: (لَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ عِلْمَتُهُ عَلَى ذَلِكَ). اهـ

* وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَالْإِسْنَادُ فِي أَصْلِهِ خَطَأٌ، وَهُوَ مَعْلُولٌ بِالْوَقْفِ أَيضًا.

(١) وَقِيلَ فِيهِ أَيضًا: «عُمَارَةُ»، و«عَمْرٍو»، و«عَامِرٌ»، كَذَا فِي تَرْجَمَةِ جَدِّ: «عَمْرٍو بْنُ مُسْلِمٍ»، وَهُوَ «عُمَارَةُ بْنُ أَكِيمَةَ».

انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْبُزِّيِّ (ج ٢١ ص ٢٢٨)، و(ج ٢٢ ص ٢٤٠ و ٢٤١).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٦٠٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٤٥١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٢١١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٢١٥٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٨٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٥)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢٢٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (١٨٩٢٢)، وَالتُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ١ ص ٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٥ ص ٢٠٦)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ٣٠٧)، وَالخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ١٤٧)، وَالدَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْمُخْتَصِّ بِالْمُحَدِّثِينَ» (ص ١٤٨)، وَابْنُ طُولُونَ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمِئَةِ» (ص ٦٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٩١١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»^(١) (ج ٤ ص ٢٢٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «مَوْضِعِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (ج ٢ ص ٣٢٠)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٢٧٨)، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٨١)، وَفِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (٥٥٠٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٩١٦)، وَالتُّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٦٤)، وَالمُخَلِّصُ فِي «الْمُخَلِّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ٣٤٩ و ٣٥٠) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ مَرْفُوعًا.

قَالَ عِمْرَانُ بْنُ أَبَانَ^(٢)، رَاوِيَ الْحَدِيثَ: (سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْهُ، فَقَالَ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي).

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» (ج ١ ص ٢١٢): (وَوَهُمَ الْحَاكِمُ؛ فَاسْتَدْرَكُهُ). اهـ.

يَعْنِي: أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ».

(٢) نَقَلَ عَنْهُمَا ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «عَارِضَةِ الْأَحْزَابِ» (ج ٦ ص ٣١٣).

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا فَالْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، مِنْ رِوَايَةِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٧): (وَقَدْ ذَكَرَ

عِمْرَانُ بْنُ أَنَسٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ مَالِكًا، عَنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ هَذَا، فَقَالَ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي،

قَالَ: فَقُلْتُ لِجُلَسَائِهِ قَدْ رَوَاهُ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَحَدَّثَ بِهِ عَنْهُ، وَهُوَ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي،

فَقَالُوا لِي: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذْ بِالْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رحمته فِي «عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ» (ج ٦ ص ٣١٢)؛ عَنِ

حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ: يَرْوِيهِ شُعْبَةُ عَنْ مَالِكٍ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ مَالِكٌ فِي

«الْمُدَوَّنَةِ»؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَرَاهُ، وَلَا رَأَاهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهَا). اهـ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ مَتْرُوكٌ.^(١)

وَتَابَعَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ: الْقَعْنَبِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ؛

فَرَوَاهُ: فِيمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٦٢) عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ

مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَخَالَفَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ فَارِسٍ؛ فَرَوَاهُ مَوْقُوفًا: فِيمَا أَخْرَجَهُ

الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٨٢)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٥٥٠٨)

و(٥٥٠٩)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصَاتِ» (ج ٣ ص ٣٥٠) عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ

مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: (مَنْ أَرَادَ أَنْ

يُضْحِيَ فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ، إِذَا اسْتَهَلَ ذُو الْحِجَّةِ).

وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها.

(١) كَمَا فِي «الطُّبُورِيَّاتِ» (ج ١ ص ٤)؛ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبَانَ السُّلَمِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٦)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٨٥٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٥ ص ٢٠٥)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «تُحْفَةِ عِيدِ الْأَضْحَى» (٥)، وَابْنُ رُشَيْدٍ فِي «مِلَّةِ الْعَيْبَةِ» (ج ٥ ص ١٤٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٦٩٤٩) مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ، فَإِذَا أَهْلٌ هَلَالٌ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا، حَتَّى يُضْحَى).

قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ رَحِمَهُ اللهُ: مَا زَالَ النَّاسُ يَتَّقُونَ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ

عَمْرٍو.^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٣٥): (عَمْرُو بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ أَكِيمَةَ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ فَقِيلَ: «عَمْرٌ»، وَقِيلَ: «عَمْرُو»، وَهُوَ مَدَنِيٌّ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٣٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٣ ص ٢١٢)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٢٤٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٦٣) وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٨٩٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٠١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ص ٣٠٨).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٨١)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣١)، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٩٣)، وَالْفَسَوِي فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٦٨٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ٣ ص ١٦٨٣)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ٣٥٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٥ ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ مَرْفُوعًا بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ جَاءَ هَذَا. يَعْنِي: يَسْتَنْكَرُ الْإِسْنَادَ فِي رَفْعِهِ. وَأَخْرَجَهُ الْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ٣٥١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٥ ص ٢٠٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٦ ص ٣١٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مَسْرَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي صَالِحٍ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ أَوْهَامِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(١)، فَهُوَ إِسْنَادٌ مُنْكَرٌ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ يَعْنِي: رَفَعَهُ.

(١) انظُرْ: «السُّنَنَ» لِأَبِي دَاوُدَ (ج ٢ ص ٥٢٧)، وَ«الضُّعْفَاءَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٤ ص ١٣٠٣)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٧ ص ٢٦٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١١٤)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٨٣)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَّجَرَ (ج ١٢ ص ٧٢٨).

وَرَوَاهُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ أَبِي عَقِيلٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ
بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ
الْأَوَّلُ، فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ بَشَرِهِ شَيْئًا).

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣١)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي
«إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٨ ص ١٠٩).

هَكَذَا: مَوْفُوفًا.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: (هَكَذَا وَجَدْنَا هَذَا الْحَدِيثَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَقِيلٍ: بِهَذَا
اللَّفْظِ).

قُلْتُ: وَهُوَ شَاذٌ بِزِيَادَةٍ: (وَلَا مِنْ بَشَرِهِ شَيْئًا).

وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ وَالِاخْتِلَافِ فِي السَّنَدِ وَالْمَتْنِ.

فَرَادَ: «وَلَا مِنْ بَشَرِهِ شَيْئًا»، وَهِيَ زِيَادَةٌ: مُنْكَرَةٌ، لَمْ تَرِدْ فِي الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى.

* وَهَذَا وَهُمْ^(١) مِنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

* وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْمَتْنِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

* فَهَذَا يُرْجَحُ: ضَعْفَ الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

(١) وَأَنْظُرْ: فِي وَهُمْ، سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، فِي الْحَدِيثِ: «فَتَحَّ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٢٥٥ و ٣٦٦)، وَ«فَتَحَّ
الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٢)، وَ(ج ٣ ص ٥٥١)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٢١ ص ٩١ و ١٠١)، وَ«السُّنَنِ»
لِابْنِ دَاوُدَ (ج ٢ ص ٤٧٥)، وَ«التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٥ ص ١٥)، وَ(ج ٢ ص ٥٢١)، وَ«مَعْرِفَةَ السُّنَنِ»
لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١١ ص ١٥١)، وَ(ج ٤ ص ١٩٦)، وَ«الْعِلَّلَ» لِلدَّارِقُطِيِّ (ج ٩ ص ٣٩٣)، وَ(ج ١٥ ص ٢٥٩)،
وَ«الْمُنْتَحَبَ مِنَ الْعِلَلِ» لِلْحَلَّالِ (ص ٢٨٧).

وَمِنْهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ١٥): (وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ،

عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَهْلِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه: «فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ»، وَأَنْكَرُوهُ: عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ). اهـ.

وَمِنْهُ: قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٠ ص ٢٨٠): (وَكَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ:

يَضْطَرِبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٤ ص ١٩٦): (وَكَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ:

يَضْطَرِبُ فِيهِ، فِرَوَايَةُ: الْعَدَدِ الَّذِينَ لَمْ يَشْكُوا فِيهِ: أَوْلَى). اهـ.

وَرَوَاهُ مَوْفُوفًا؛ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ - وَهُوَ ثِقَةٌ مِنْ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ ^(١) -: فِيمَا أَخْرَجَهُ

الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (٥٥١٢)؛ عَقَبَ الْحَدِيثُ؛ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ

قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، وَذَكَرَهُ مَوْفُوفًا، وَلَمْ

يَرْفَعَهُ.

فَهُوَ: غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٥٤٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي

«الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٥٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٢٠) مِنْ طَرِيقِ

الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها بِهِ مَوْفُوفًا عَلَيْهَا. ^(٢)

قُلْتُ: وَهَذَا يُؤَيِّدُ حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الْمَوْفُوفِ.

(١) «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ١٥٤).

(٢) قُلْتُ: فَالْمَوْفُوفُ ذَكَرَ بِأَجْوَدِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَدَّةِ، فَبَتَرَجَّحَ عَلَى الْمَرْفُوعِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمِ الْجُنْدَعِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَوْقُوفًا بِهِ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٢٩)، وَفِي «مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٨١)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ٣٥٠).
هَكَذَا: مَوْقُوفًا.

وَتَابَعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٠)، وَفِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٨١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٦٢).
وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٨ ص ١٠٩)؛ ثُمَّ قَالَ: «مَوْقُوفٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٦): (وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَعَيْرُهُمَا عَنْ مَالِكِ بْنِ مُسْلِمٍ: مَوْقُوفًا، عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا). اهـ

وَهُوَ: الصَّوَابُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٢٩): (هَكَذَا رَوَى شُعْبَةُ: هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ، فَخَالَفَهُ فِي ابْنِ مُسْلِمٍ الَّذِي رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْهُ، فَقَالَ فِيهِ: عُمَرُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَأَوْقَفَهُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَتَجَاوَزْهَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!). اهـ

* وَعَلَى هَذَا فَالْمَحْفُوظُ هُوَ الْمَوْقُوفُ؛ يَعْنِي: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مِنْ قَوْلِهَا، وَلَا يَصِحُّ أَيُّضًا.

قُلْتُ: وَانْفَرَدَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي تَخْرِيجِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ لِضَعْفِهِ عِنْدَهُ، وَخَرَجَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ، فَافْهَمَ لِهَذَا.

قُلْتُ: وَخَفِيَتْ عِلَّةُ الْوَقْفِ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛^(١) حَيْثُ إِنَّ الرُّوَاةَ الثَّقَاتَ كُلَّهُمْ رَوَوْهُ مَوْقُوفًا؛ كَمَا خَفِيَتْ عَلَيْهِ بَعْضُ الْعِلَلِ فِي أَحَادِيثِ أُخْرَى.^(٢)
وَالْحَدِيثُ رُوِيَ مَرْفُوعًا، وَمَوْقُوفًا.

* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَوَاهُ مَرْفُوعًا؛ فَأَخْطَأَ.

وَالْحِفَاطُ رَوَوْهُ: مَوْقُوفًا.

وَالْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ: الْمَوْقُوفُ.

وَالْحَدِيثُ أَعْلَى: الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ بِالْوَقْفِ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٩

ص ٤٦٣)، بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ: مَوْقُوفٌ!).^(٣)

وَأَقْرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ» (ج ٤ ص ١٤٨٥)؛ بِعِلَّةِ

الْوَقْفِ.

(١) وَالْحَدِيثُ الْمُعَلَّلُ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي بِهِ عِلَّةٌ، وَهِيَ سَبَبٌ خَفِيٌّ غَامِضٌ، يُقَدِّحُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ مَعَ ظُهُورِ السَّلَامَةِ مِنْهُ.

وَأَنْظُرْ: «التَّقْرِيبُ وَالتَّيْسِيرُ» لِلنَّوَوِيِّ (ص ٤٤)، و«الْمَجْمُوعُ» لَهُ (ج ١ ص ٥٥)، و«الْمُلَخَّصُ فِي مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِأَبِي إِسْحَاقَ الْمَكِّيِّ (ص ٥٧).

(٢) وَأَنْظُرْ: «التَّبَعُ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص ٤٣٩)، و«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١٢٨).

(٣) وَأَنْظُرْ: «إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ٣٧٦).

* وَكَذَا صَوَّبَ الْوَقْفَ: الْحَافِظُ أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشَقِيُّ فِي «أَجْوِبَتِهِ» (١٧).
 وَذَكَرَ الرَّوَايَةَ الْمَرْفُوعَةَ: مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: عَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْبِيلِيُّ فِي
 «الْأَحْكَامِ الْوَسْطَى» (ج ٤ ص ١٢٥)، ثُمَّ قَالَ: (هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا، قَالَ
 الدَّارِقُطْنِيُّ: وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ!). اهـ
 وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْبِيلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّغْرَى»
 (ج ٢ ص ٧٧٥) أَيْضًا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي عَيْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «اللِّطَائِفِ» (ص ١٢٣): (وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ
 عَمْرٍو بْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ مَوْقُوفًا). اهـ

وَذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُحَرَّرِ فِي الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨٢٠)؛
 مَرْفُوعًا، وَعَزَاهُ إِلَى مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، ثُمَّ قَالَ: (وَقَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا). اهـ
 فَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ: غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَلَمْ يُعْرَفْ عِنْدَ السَّلَفِ، بَلِ الْمَحْفُوظُ: هُوَ
 الْمَوْقُوفُ، وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا، فَوَرَدَتْ فَتَوَى فِي الْمَنْعِ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ
 لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى بِاجْتِهَادٍ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ، ثُمَّ لَمَّا وَرَدَ خِلَافُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
 تَرَكَ النَّاسُ هَذِهِ الْفَتَوَى، بَعْدَ أَنْ رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٥٧) مِنْ طَرِيقِ سَهْلِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ
 جُنَادَةَ بْنِ سَلَمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ مَرْفُوعًا.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ فِيهِ جُنَادَةُ بْنُ سَلَمٍ السُّوَائِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ،
 وَكَهْ أَعْلَاطٌ؛ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٢ ص ١٠٠)، و«تقريب التهذيب» له (ص ٢٠٣).

قَالَ الْحَافِظُ الْأَزْدِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٩ ص ٤٦٣): (يُرْوَاهُ: عَمْرُو بْنُ

مُسْلِمِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ أَكِيمَةَ الْجُنْدَعِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ:

* فَرَوَاهُ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ عَنْ عَمْرٍو عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ.

وَتَابَعَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، رَوَاهُ أَيْضًا عَنْهُ، مَرْفُوعًا.

* وَرَوَاهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُسْلِمٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ:

فَرَوَاهُ: شُعْبَةُ عَنْ مَالِكِ مَرْفُوعًا، وَاخْتَلَفَ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ:

* فَرَوَاهُ: عَثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، مَوْقُوفًا.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الْأَسْلَمِيُّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُسْلِمٍ، مَوْقُوفًا.

* وَرَوَاهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَيَّبِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ:

* فَرَوَاهُ: ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْهُ، مَرْفُوعًا.

وَتَابَعَهُ: عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَمْرٍو؛ مِنْ رِوَايَةِ: مُسْلِمِ بْنِ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ عَنْهُ.

* وَرَوَاهُ: يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَأَبُو ضَمْرَةَ: أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

حُمَيْدٍ، مَوْقُوفًا.

* وَرَوَاهُ: عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

* فَرَوَاهُ: مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الزُّنْجِيُّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، مِنْ قَوْلِهِ.

* وَرَوَاهُ: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، مِنْ قَوْلِهَا.

* وَرَوَاهُ: عَمَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، مُرْسَلًا.

* وَرَوَاهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، وَقَتَادَةُ، وَصَالِحُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، مِنْ قَوْلِهِ.

* وَرَوَاهُ: ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، مِنْ قَوْلِهَا.

* وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رحمته الله: يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدِي: قَوْلُ مَنْ وَقَفَهُ). اهـ

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «إِذَا دَخَلَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا تَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِكَ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِكَ، حَتَّى تَذْبَحَ أُضْحِيَّتَكَ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٢٠) مِنْ طَرِيقِ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ ثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، مَوْقُوفًا بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ: (هَذَا شَاهِدٌ صَحِيحٌ لِحَدِيثِ مَالِكٍ، وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا، وَوَأَفَقَهُ الذَّهَبِيُّ).

قُلْتُ: فَاَلْمَحْفُوظُ هُوَ الْمَوْقُوفُ، وَلَا يَصِحُّ أَيضًا.^(١)

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٨ ص ١٨٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي عَيْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «اللِّطَائِفِ مِنْ دَقَائِقِ الْمَعَارِفِ»

(ص ١٢٣): (وَرَوَى عَنْ غُنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ يَحْيَى

بْنِ يَعْمَرَ، مِنْ قَوْلِهِ!).

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي عَيْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «اللِّطَائِفِ مِنْ دَقَائِقِ الْمَعَارِفِ»

(ص ١٢٣): (هَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ، مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكٍ، رَوَاهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ

كَذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ غُنْدَرًا قَالَ عَنْهُ: عَمْرُو، أَوْ عَمْرُ بْنُ مُسْلِمٍ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: عَمْرُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ

عَنْ عَمْرٍ بْنِ مُسْلِمٍ نَفْسِهِ.

* وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُسْلِمٍ نَفْسِهِ.

* وَرَوَاهُ: عَثْمَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، مَوْقُوفًا.

وَرَفَعَهُ: عَثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ.

(١) قُلْتُ: وَقَدْ رَوَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بِالْغَلَطِ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ مِنْهَا أَنْ تُخَالِفَ الرَّسُولَ ﷺ، وَهِيَ تَعْلَمُ أَنَّهُ ﷺ،

إِذَا ضَحَى فِي الْمَدِينَةِ، لَا يُمْسِكُ عَنْ شَعْرِهِ، وَأَطْفَارِهِ شَيْئًا.

* وَهَذَا الْحُكْمُ مِنْ اجْتِهَادَاتِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هُوَ الَّذِي كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَأَنْكَرَتْ عَلَيْهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا

الاجْتِهَادَ.

انظُر: «السُّنَنَ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٥ ص ٢٣٤)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٤٦).

* وَرَوِي: عَنْ غُنْدَرٍ أَيْضًا عَنْ شُعْبَةَ^(١) عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ

يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، مِنْ قَوْلِهِ.

* وَأُورِدَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ: مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكٍ، وَمِنْ طَرِيقِ

سِوَاهُ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «ذِكْرِ مَنْ اسْمُهُ شُعْبَةُ» (ص ٥٧): مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

أَيُّوبَ حَدَّثَنِي شُعْبَةُ الْمَدَنِيُّ قَالَ: أَرْسَلَنِي عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَيَّبِ: أَسْأَلُهُ عَنِ النَّوْرَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ يُكْرَهُ أَخْذُ الشَّعْرِ

وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ فِي الْعَشْرِ، وَلَا أَحْسَبُ النَّوْرَةَ إِلَّا كَمَا مِثْلُ هَذِهِ».

* وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ: فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي

«الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٣٦٩)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ.

قُلْتُ: وَقَدْ تَرَكَ النَّاسُ الْفَتَوَى بِمَنْعِ الْمُضْحَى مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ

إِلَى السُّنَّةِ، وَتَرَكَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِأَنَّهُ نُقِلَ عَنْهَا بِالْخَطِّ، كَعَادَةِ النَّاقِلِينَ، بِمِثْلِ:

هَذَا النَّقْلِ الْغَلَطِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

فَعَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عَمَّارِ اللَّيْثِيِّ قَالَ: (كُنَّا فِي الْحَمَّامِ قُبَيْلَ الْأَضْحَى،

فَاطَّلَى فِيهِ نَاسٌ^(٢))، فَقَالَ: بَعْضُ أَهْلِ الْحَمَّامِ، إِنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُكْرَهُ هَذَا، أَوْ يَنْهَى

عَنْهُ، فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ يَا ابْنَ أَخِي: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ

(١) وَقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ رِوَايَةَ: شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ: رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، فَتَبَّهْ.

(٢) فَاطَّلَى فِيهِ نَاسٌ: يَعْنِي: أَرَأَلُوا الشَّعْرَ مِنَ الْجِسْمِ بِالنَّوْرَةِ.

انظُر: «الدِّيَّاحُ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٥ ص ٤١).

نُسِيَّ وَتَرِكَ^(١). حَدَّثَنِي أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى: حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٥ ص ٢٠٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢٤٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٧٩١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ مُسْلِمٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَقَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: (هَذَا حَدِيثٌ قَدْ نُسِيَ وَتَرِكَ)، فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ النَّاسَ فِي الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ نَسُوا هَذِهِ الْفِتْوَى الْمَوْقُوفَةَ، وَتَرَكُوهَا عِنْدَمَا عَلِمُوا أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ الْمَرْفُوعَةِ، فَتَأَمَّلْ.

وَأَخْرَجَهُ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٢٧٨) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى اللَّخْمِيِّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: دَخَلْنَا الْحَمَّامَ قَبْلَ الْأَضْحَى، فَاطَّلَى نَاسٌ فِي الْحَمَّامِ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَكْرَهُ هَذَا، وَيَنْهَى عَنْهُ، فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ هَذَا حَدِيثٌ قَدْ نُسِيَ وَتَرِكَ، حَدَّثَنِي أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَهُ، فَأَهْلَ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يَذْبَحَ).^(٢)

(١) يَعْنِي: حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ الْمَرْفُوعِ، لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَلَطٌ.

(٢) لَكِنْ هَلِ الْمُقْلَدَةُ يَنْسُونَ الْفِتْوَى وَيَتْرَكُونَهَا، لِأَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَيَقْتَدُونَ بِالسَّلَفِ فِي الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ فِي تَرْكِهِمْ مَا خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْأَثَارَ. هِيَ هَات... هِيَ هَات.

قُلْتُ: فَلَمْ يَلْتَفِتْ عُلَمَاءُ السَّلَفِ إِلَى حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا لِشُدُودِهِ، وَرَدُّوهُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِتَوَاتُرِ طُرُقِهِ عَنْهَا وَصِحَّتِهِ، وَمَا يَضْحَبُهُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ وَالْمَعْنَى. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣): (وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَيْضًا مِنَ الْفِقْهِ: مَا يَرُدُّ الْحَدِيثَ الَّذِي؛ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ أَكِيمَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بَشْرِهِ» ^(٢) شَيْئًا، فَنَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ أَنْ يَحْلِقَ شَعْرًا، وَلَا يَقْصُرَ ظَفْرًا.

* وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَمْ يَجْتَنِبْ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ حِينَ قَلَّدَ هَدْيَهُ، وَبَعَثَ بِهِ)، وَهُوَ يَرُدُّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَيَدْفَعُهُ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ وَوَهْنِهِ، أَنَّ مَالِكًا رَوَى عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: (لَا بَأْسَ بِالْإِطْلَاءِ بِالنُّورَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)، فَتَرَكَ سَعِيدٌ لِاسْتِعْمَالِ هَذَا الْحَدِيثِ - وَهُوَ رَاوِيهِ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ ثَابِتٍ، أَوْ مَنْسُوخٌ.

(١) وَهَذَا فِي زِيَادَةٍ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٧٤ - الْحَاشِيَّةُ): وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لَمْ يَدْخُلْهُ مَالِكٌ فِي «مُوطِئِهِ»، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ صَحِيحًا، لِأَدْخَلَهُ فِي «مُوطِئِهِ»، كَمَا أَدْخَلَ فِيهِ مَا يَعَارِضُهُ وَيَدْفَعُهُ.

(٢) هَذِهِ الرَّوَايَةُ قَالَ فِيهَا: (لَا يَمَسُّ مِنْ بَشْرِهِ)، يَعْنِي: لَا يَمَسُّ مِنْ جِلْدِهِ شَيْئًا، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مُنْكَرَةٌ، لِأَنَّهُ كَيْفَ لَا يَأْخُذُ مِنْ جِلْدِهِ!، لِأَنَّ الْبَشْرَةَ: ظَاهِرُ جِلْدِ الْإِنْسَانِ.

انظُرْ: «مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ٥٩).

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَ مُبَاحٌ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَمَا دُونَهُ أَحْرَى، أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِحَلْقِ الرَّأْسِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَقَصِّ الشَّارِبِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ بِالْمَدِينَةِ، وَالْكُوفَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٦): (ج ١٧ ص ٢٣٥): (وَرَدُّهُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، لِتَوَاتُرِ طُرُقِهِ عَنْهَا وَصِحَّتِهِ، وَمَا يَصْحَبُهُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ إِلَى ثُبُوتِهِ مِنْ طُرُقِ الْأَثَرِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٦٦): (ج ١٧ ص ٢٣٥): (رَوَاهُ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا). * وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

* وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَأَفْلَحُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

* ذَكَرَ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ). اهـ

وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ فِي الْعَشْرِ، وَابْتِاعَ أَضْحِيَّتَهُ، فَلْيُمْسِكْ عَنْ

شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، قُلْتُ: النَّسَاءُ؟ قَالَ: أَمَّا النَّسَاءُ فَلَا). وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي حَدِيثِهِ أُمَّ سَلَمَةَ.^(١)

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٧ و ٢٣٨)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ص ٣٠٨).

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١٧ ص ٢٣٨): (لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي حَدِيثِهِ: أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا). اهـ

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٤٥٣)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمِ بْنِ عَبَّادٍ الْأَحْلَافِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ: (مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَدَخَلَتْ أَيَّامُ الْعَشْرِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا أَظْفَارِهِ؛ فَذَكَرْتُهُ لِعِكْرِمَةَ، فَقَالَ: أَلَا يَعْتَزِلُ النَّسَاءَ، وَالطَّيِّبَ!). وَهُوَ مَقْطُوعٌ عَلَى ابْنِ الْمُسَيْبِ.

وَشَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، سَبَّيُّ الْحَفِظِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(٢)
قُلْتُ: لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ التَّشْبِيهِ بِالْمُحْرَمِ، لَكَانَ اللَّائِقُ حِينَئِذٍ تَرَكَ النَّسَاءَ وَالطَّيِّبَ، وَالنِّكَاحَ، وَهَذَا أَوْلَى لِلْمُحْرَمِ، لَا تَرَكَ الشَّعْرَ وَالظُّفْرَ^(٣): (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ) [ص: ٥].

(١) فَرَوِي مَرْسَلًا أَيْضًا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.

(٢) انظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٤٦٢).

(٣) وَانظُرْ: «الْحَاشِيَةَ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ» لِلْسَّنْدِيِّ (ج ٧ ص ٢١٢).

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ تَرَكَ الظُّفْرَ، لَيْسَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَلَمْ يُبْتَعْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَنْعُ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ ﷺ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٦): (مِنْ
الِاخْتِلَافِ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ: رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، مَوْقُوفًا عَلَيْهَا.

وكَذَلِكَ: رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ...
فَذَكَرَهُ؛ مَوْقُوفًا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ. اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٥): (تَرَكَ مَالِكُ
أَنْ يُحَدِّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَقَالَ عَنْهُ عِمْرَانُ بْنُ أَنَسٍ، فَقَالَ: لَيْسَ مِنْ
حَدِيثِي ^(١)). اهـ

قُلْتُ: فَبَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ
عَلَيْهَا، وَلَا يَصِحُّ أَيضًا.

وَوَقَفَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ الْأَسْلَمِيِّ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَأَبُو ضَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ^(٢).

وَوَقَفَهُ: ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ قَوْلِهِ.

(١) يَعْني: حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْعِلَالُ» لِلدَّارِ قُطَيْبِي (ج ٩ ص ٤٦١)، و«مُشْكِلُ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (٥٥٠٨) و(٥٥٠٩) و(٥٥١٢).

وَوَقَفَهُ: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ قَوْلِهَا.

وَوَقَفَهُ: ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ قَوْلِهَا.

وَوَقَفَهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ، وَقَتَادَةَ، وَصَالِحُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، مِنْ قَوْلِهِ... وَغَيْرُهُمْ مِنَ الَّذِينَ أَوْقَفُوهُ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٩ ص ٤٦١): (وَالْمَحْفُوظُ عَنْ مَالِكٍ: مَوْقُوفٌ... وَالصَّحِيحُ: عِنْدِي قَوْلٌ مَنْ وَقَفَهُ). اهـ

قُلْتُ: فَاضْطَرَبَ الرُّوَاةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَمَرَّةٌ يُرَوَى مَرْفُوعًا، وَمَرَّةٌ مَوْقُوفًا، وَمَرَّةٌ مُرْسَلًا، وَمَرَّةٌ مَقْطُوعًا، كَمَا مَرَّ عَلَيْنَا فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ يُوجِبُ ضَعْفَهُ أَيْضًا، مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ هَذِهِ.

قُلْتُ: كَذَلِكَ مُتَوْنُ الْحَدِيثِ غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ عَدَمِ ضَبْطِ الرُّوَاةِ لِلْحَدِيثِ، فَمِثْلُ: (مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ، فَإِذَا أَهْلَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ)، فَهَذَا اللَّفْظُ يُخَالِفُ لَفْظَ: (إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ)، وَلَفْظَ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ فَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ)، وَلَفْظَ: (وَلَا مِنْ بَشَرِهِ شَيْئًا).

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٣): (وَكَانَ فِي مَتْنِ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو مَا يُخَالِفُ مَا فِي مُتَوْنِ الْأَثَارِ، الَّتِي رَوَيْنَاهَا قَبْلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ). اهـ

قُلْتُ: وَلَا يُقْبَلُ الْحَدِيثُ إِذَا كَانَتْ أَسَانِيدُهُ مُضَادَّةً، وَمُخْتَلِفَةً، وَكَذَلِكَ مُتُونُهُ لَمْ يَتَّفِ عَنْهَا التَّضَادُّ وَالِاخْتِلَافُ.

قُلْتُ: وَقَدْ كَشَفَ النَّاسُ عِلَّةَ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) فَعَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى

عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ

زُرَّارَةَ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ الْهَدْيِ، هَدَى رَسُولِ اللَّهِ،

فَيَبْعْتُ بِهِدِيهِ مُقَلِّدًا وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا حَتَّى يَنْحَرَ هَدِيَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ

النَّاسُ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا أَخَذُوا بِقَوْلِهَا، وَتَرَكَوا فَتَوَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (!).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَحْيَى عَبْدِ

الْكَرِيمِ بْنِ الْهَيْثَمِ ثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحِمَاصِيُّ أَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ

بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤): (وَرَوَى فِي

هَذَا الْمَعْنَى: مَسْرُوقٌ، وَالْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ). اهـ

(١) بَلْ وَتَرَكَوا حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦): (نَعَمْ جَاءَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا^(١))، فَفِي نُسْخَةِ أَبِي الْيَمَانِ عَنِ شُعَيْبٍ عَنْهُ: وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ عَنْهَا، قَالَ: (فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكَوا فَتَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ التَّيْنِ رَحِمَهُ اللهُ: (خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي هَذَا جَمِيعَ الْفُقَهَاءِ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: فَمَا احْتَجَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، بِفِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا رَوَتْهُ فِي ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ.^(٣)

قَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِجَابَةِ» (ص ٧٧): (اسْتَدْرَاكُهَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَقَالَ: فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هَذَا أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكَوا فَتَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، بَلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَعَهُ النَّظَرُ، وَالْمَعْنَى). اهـ

(١) وَاسْتَقَرَّ الْحُكْمُ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْمُضْحَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَطُفْرِهِ أَيْضًا.

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٤٦).

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَجْمَعَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عَلَى خِلَافِهِ، وَأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالطُّفْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى.

وَانْظُرْ: «التَّعْلِيقُ الْمُمَجَّدُ» لِلْكَنْوِيِّ (ج ٢ ص ٢٦٨).

(٣) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٤٦).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ» (ج ٢ ص ٢٦٨): (وَأَمَّا قَوْلُ

ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فَقَدْ خَالَفَهُ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ رضي الله عنهم.

بَلْ جَاءَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَهُ، فَفِي نُسْخَةِ أَبِي الْيَمَانِ عَنِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ قَالَ: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ رضي الله عنها... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْهَا.

وَقَالَ: (لَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلُ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكَوا فَتَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه)، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ كَانَ مَهْجُورًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْخُذْ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْأَمْصَارِ الْمَعْرُوفِينَ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الطَّبِيبِيُّ رحمته فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٥ ص ٣٣٩): (إِنَّمَا قَالَتْهُ - يَعْنِي: عَائِشَةَ - رَدًّا لَمَّا بَلَغَهَا مِنْ فُتْيَا ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه)، فِيمَنْ بَعَثَ هَدِيًّا إِلَى مَكَّةَ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ^(١)، حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ وَيُنْحَرَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْقَارِي رحمته فِي «مِرْقَاةِ الْمَصَابِيحِ» (ج ٥ ص ٥٢٠): (سَبَبُ هَذَا الْقَوْلِ عَائِشَةُ رضي الله عنها)، أَنَّهُ بَلَغَهَا فُتْيَا ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه)، فِيمَنْ بَعَثَ هَدِيًّا إِلَى مَكَّةَ، أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ، حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ بِمَكَّةَ، فَقَالَتْ ذَلِكَ رَدًّا عَلَيْهِ). اهـ

(١) قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْرُمَ حَتَّى لَوْ بَجُزءٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْأَحْرَامِ مِثْلَ: الْإِمْسَاكِ عَنِ الشَّعْرِ، وَالظَّفْرِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٨ ص ٢٠٢): (وَرَدُّوا قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ مَنْ بَعَثَ بِهَدْيٍ إِلَى الْكَعْبَةِ لَزِمَهُ إِذَا قَلَّدَهُ الْإِحْرَامَ، وَيَجْتَنِبُ كُلَّ مَا يَجْتَنِبُ الْحَاجُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رحمته الله فِي «الْإِجَابَةِ» (ص ٧٧): (وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: (أَوَّلَ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى^(١)) عَنْ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ رضي الله عنها^(٢)، فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، وَعَمْرَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ رضي الله عنها هَذَا أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكُوا فَتَوَى ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه). اهـ

(٢) وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يُضْحِيَ).

قَالَ الْإِمَامُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ رحمته الله: (قَدْ جَاءَ هَذَا، وَأَكْثَرَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِهِ).^(٣)
أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٨١).

(١) فِي الْأَصْلِ: الْعَمَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَاَنْظُرْ: «السُّنَنَ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٥ ص ٢٣٤).

(٢) فَكَشَفَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها عَنِ الْأُمَّةِ الْعُمَّةَ، لِأَنَّ لَا دَخَلَ لِغَيْرِ الْمُحْرَمِ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظَّفْرِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى النَّاسِ.

قَالَ تَعَالَى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) [البقرة: ١٨٥].

(٣) يَعْنِي: لَا يَرُونَ هَذَا الْحُكْمَ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، بَلْ يَرُونَ فَصَّ الشَّعْرِ، وَالظَّفْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، أَي: هُمْ لَمْ يَعْمَلُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، لِأَنَّهُ عَلَطَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ٥ ص ٣٨٢).

(٣) وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ يُونُسُ قَالَ نَافِعٌ قَالَ عُرْوَةُ بْنُ

الرُّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُنْ يَجْتَنِبُ شَيْئًا مَا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ؛ لَا نِسَاءً وَلَا غَيْرَهُنَّ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمْثَالِ» (٤٧٧).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٧ ص ١٤٨): (وَقَالَ اللَّيْثُ

بْنُ سَعْدٍ، وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ حَدِيثٌ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ أَهَلَ عَلَيْهِ مِنْكُمْ هَلَالُ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يُضْحِيَ؛ فَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: قَدْ رَوِيَ^(١) هَذَا وَالنَّاسُ عَلَى غَيْرِ هَذَا!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ٥ ص ٣٨٢): (وَقَالَ اللَّيْثُ: قَدْ

جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ - يَعْنِي: حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ -، وَأَكْثَرَ النَّاسِ^(٢) عَلَى خِلَافِهِ). اهـ
قُلْتُ: وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يُوَهِّنُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَيُعَلِّلُهُ، لِثُبُوتِهِ عَنِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، وَقَدْ عَمِلَ بِهِ السَّلَفُ فِي الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ.

(١) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ: يُضَعِّفَ الْحَدِيثَ.

(٢) يَعْنِي: أئِمَّةَ الْحَدِيثِ فِي الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ، وَهُمْ: الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالتَّبَاعُ عُمُومًا. اللَّهُمَّ غُفْرًا.
وَانظُرْ: «إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعْلَمِ» لِلأَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٨٦)، وَ«مُكْمَلُ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» لِلْسُّوسِيِّ (ج ٤ ص ٣٨٦).

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَنْتَلُ قَلَانِدَ هَدِيهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَتَلْتُ قَلَانِدَ بَدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ أَشَعَرَهَا وَقَلَدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا». وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ». وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَهْدَى مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا مُقَلَّدَةً».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٦)، وَ (١٦٩٨)، وَ (١٦٩٩)، وَ (١٧٠٥)، وَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٧ وَ ٩٥٨)، وَ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٥٧)، وَ (١٧٥٨)، وَ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٨)، وَ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٤)، وَ فِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٤)، وَ (٣٠٩٨)، وَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٩٣)، وَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ١٠٠)، وَ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٦ وَ ٧٨)، وَ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧٣)، وَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٠٠٩)، وَ (٤٠١٣)، وَ أَبُو سَهْلٍ الْقَطَّانُ فِي «حَدِيثِهِ» (ق / ٤ / ط)، وَ الدُّوْلَابِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالْكَنَى» (ج ٢ ص ٥٧٧)، وَ ابْنُ الْحَمَّامِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٢)، وَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي «الْأَمَالِي» (ق / ٢ / ط)، وَ أَبُو شَنْجِي فِي «جُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ» (٣٢)، وَ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٥٣)، وَ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٢)، وَ الدَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٣٧٦)، وَ فِي «السِّيَرِ» (ج ٧ ص ١٤٩)، وَ (ج ٩ ص ٥٥٨)، وَ أَبُو حَفْصٍ الْكَتَّانِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ق / ٣١٧ / ط)، وَ الْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصَاتِ»

(١٧٤)، و(١١٩٣)، وَأَبُو الْفَضْلِ الزُّهْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٣١٠)، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٤)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «الْأَسَامِي وَالْكُنَى» (ج ٤ ص ١١٢)، وَجَهْمَةُ بِنْتُ الْفَرَجِ فِي «الْمُصَافِحَاتِ وَالْمُؤَافَقَاتِ وَالْأَبْدَالِ وَالْأَحَادِيثِ الْعَوَالِي» (٢٥)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَامِرِيُّ، وَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَامِرِيُّ فِي «الْأَمَالِي وَالْفِرَاءَةِ» (٢٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٠١)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «بُلْغَةِ الطَّالِبِ الْحَثِيثِ فِي صَحِيحِ عَوَالِي الْحَدِيثِ» (ص ٣٣٧)، وَفِي «الرُّوَاةِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ» (ق/٣/ط)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٦٨)، وَفِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (٦٨)، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ فِي «حَدِيثِهِ» (٦٨)، وَابْنُ السَّمَّاكِ فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شَيْخِهِ» (٦٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٧٥٣٥)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ١ ص ٢٠٧)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْمَحَامِلِيَّاتِ» (٢٧٦)، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «مُنْتَهَى رَغَبَاتِ السَّامِعِينَ فِي عَوَالِي أَحَادِيثِ التَّابِعِينَ» (٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٥١٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢١٤)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٩٣ و ٩٣) وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٦٤)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٠٨)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٣٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٩١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦) وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٨)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٣)، وَ(١٦٤٤)، وَ(١٦٤٥)، وَ(١٦٤٧)، وَ(١٦٤٨)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ٢٢٩)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ق/١٦٥/ط)،

وَأَبْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٧٠)، وَ(ج ٣ ص ٧٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَفِي «الْعِلَلِ» (ج ١٥ ص ٧٧)، وَأَبْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٥ ص ٢٠٢)، وَ(ج ٦ ص ٣٨٨ و ٤١٧)، وَ(ج ٥٧ ص ٣٩٧)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٢ و ٢٨٤)، وَأَبْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٤٧٣)، وَالْحَرْبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨٩١)، وَأَبُو مُضْعَبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَفِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ص ١٥٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١ و ٣٢١٢)، وَفِي «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ٢٥٤)، وَأَبُو بَكْرٍ السَّجِسْتَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ عَائِشَةَ» (ص ٩٤)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُصْبَاحِ فِي عُيُونِ الصَّحَاحِ» (ق/١٩/ط)، وَأَبْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٢٣)، وَأَبْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ٢٩١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ١٤٨)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١)، وَأَبْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٢ ص ١٧٨ و ١٧٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤١)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَعْدَادَ» (ج ٤ ص ٦٩٩)، وَفِي «تَالِي تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ١ ص ٧٧)، وَفِي «تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ٢ ص ٦٤٦)، وَفِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ٣ ص ١٧٠٢)، وَفِي «الْمَوْضِحِ» (ج ٢ ص ٤٣١)، وَالْخَلْعِيُّ فِي «الْخِلَعِيَّاتِ» (٩٩٢)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (٣٦٠)، وَ(٦٦٦)، وَأَبْنُ غَيْلَانَ فِي «الْغَيْلَانِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٦٦ و ٧٦٨)، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»

(ص ١٥٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٨)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ١ ص ٥٢٤)، وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٢ ص ٥٢٥)، وَابْنُ خَلَّادٍ النَّصِيبِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١١٠)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٠٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٨٥٢) وَ(٤٦٥٨)، وَفِي «الْمُعْجَمِ» (٩١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٨١ وَ ٣٨٢)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٦٣٤)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١٠٨)، وَ(٢١٠٩)، وَ(٢١١٠)، وَ(٢١١٤)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُعَلَّلَةِ» (٢٥)، وَالْحَرَانِيُّ فِي «جُرْتِهِ» (٢٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٤ ص ٥١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٩٠١)، وَالمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٢٥٧) وَ(٢٥٨)، وَأَبُو بَكْرٍ الْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٥٢)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٥٠)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (٣١)، وَ(٣٦)، وَ(٤٩)، وَ(٥٢)، وَالحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٥٣)، وَالجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٤٩٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٠٢)، وَالقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (ص ١٥٩)، وَفِي «الْفَوَائِدِ» (٣٩)، وَفِي زِيَادَاتِهِ عَلَى «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧١٩)، وَتَمَّامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٤٠٩)، وَ(٤١٠)، وَالإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (١٧٨) مِنْ طَرُقٍ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٨): (وَالأَثَارُ عَنْ

عَائِشَةَ، بِهَذَا: مُتَوَاتِرَةٌ). اهـ.

وَقَالَ الإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٥):؛ فِيمَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ

مِنَ الإِحْرَامِ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، وَلَا العُمْرَةَ، فَقَالَ: (الأمرُ عِنْدَنَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي

ذَلِكَ: قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، ثُمَّ أَقَامَ؛ فَلَمْ يَحْرُمْ» ^(١) عَلَيْهِ شَيْءٌ، مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نَحَرَ هَدْيَهُ». اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته: (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ اخْتِيَارٌ لَا وَاجِبٌ؛ يَعْني: الْأَخْذَ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، قِيلَ لَهُ رَوَى مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ»، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي هَذِهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتُ، وَعَلَى أَنَّ الْمَرْءَ لَا يُحْرَمُ بِالْبِعْثَةِ بِهَدْيِهِ، يَقُولُ: الْبِعْثَةُ بِالْهَدْيِ أَكْثَرُ مِنْ إِرَادَةِ الصَّحِيَّةِ). ^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رحمته فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٠١): (وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُحْرَمُ: الَّذِي يَتَوَجَّهُ مَعَ هَدْيِهِ يُرِيدُ مَكَّةَ، وَقَدْ سَاقَ بَدَنَتَهُ وَقَلَدَهَا ^(٣))، فَهَذَا يَكُونُ مُحْرَمًا، حِينَ يَتَوَجَّهُ مَعَ بَدَنَتِهِ الْمُقْلَدَةِ، بِمَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا، وَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَلَّ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي حَنِيفَةَ رحمته. اهـ.

(١) قُلْتُ: فَلَا يُحْرَمُ بِشَيْءٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، إِلَّا مَنْ أَهَلَ وَلَبَّى فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةِ.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٦٧) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) التَّقْلِيدُ: جَعَلَ الْقَلَادَةَ فِي رَقَبَةِ الْبَعِيرِ.

وَالِإِشْعَارُ: أَنْ يُشَقَّ أَحَدَ جَانِبَيْ سَنَامِ الْبَدَنَةِ حَتَّى يَسِيلَ دَمُهَا، وَيَجْعَلَ ذَلِكَ لَهَا عَلَامَةً تُعْرَفُ بِهَا أَنَّهَا هَدْيٌ.

انظُرْ: «عَرِيبَ الْحَدِيثِ» لِلْحَرْبِيِّ (ج ٢ ص ٨٩١)، وَ«النَّهَائِيَّةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٤٧٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٢): (فِي هَذَا دَلَالَةٌ

عَلَى مَا وَصَفْتُ، مِنْ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يُحْرَمُ بِالْبَعْثَةِ بِهِدِيهِ). اهـ.

وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٨٢)؛ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ

مَرْفُوعًا، ثُمَّ ذَكَرَهُ مَوْقُوفًا وَرَجَّحَهُ، ثُمَّ قَالَ: (فَهَذَا هُوَ أَصْلُ الْحَدِيثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ

رضي الله عنها، فَهَذَا حُكْمُ هَذَا الْبَابِ، مِنْ طَرِيقِ الْأَثَارِ.

* وَأَمَّا النَّظَرُ فِي ذَلِكَ: فَإِنَّا قَدْ رَأَيْنَا الْإِحْرَامَ يَنْحَطِرُ بِهِ أَشْيَاءٌ، مِمَّا قَدْ كَانَتْ كُلُّهَا

قَبْلَهُ حَلَالًا، مِنْهَا: الْجِمَاعُ، وَالْقُبْلَةُ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَحَلْقُ الشَّعْرِ، وَقَتْلُ الصَّيْدِ، فَكُلُّ

هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، وَأَحْكَامُ ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ.

فَأَمَّا الْجِمَاعُ: فَمَنْ أَصَابَهُ فِي إِحْرَامِهِ، فَسَدَ إِحْرَامُهُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يُفْسِدُ

إِصَابَتُهُ الْإِحْرَامَ؛ فَكَانَ الْجِمَاعُ أَغْلَظَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُحْرِمُهَا الْإِحْرَامُ.

* ثُمَّ رَأَيْنَا مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ أَنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ

مِنَ الْجِمَاعِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِمَاعِ، وَهُوَ أَغْلَظُ مَا يُحْرَمُ بِالْإِحْرَامِ، كَانَ

أَحْرَى أَنْ لَا يَمْنَعَ مِمَّا دُونَ ذَلِكَ.

* فَهَذَا هُوَ النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ،

وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ

الْمُتَقَدِّمِينَ). اهـ.

قُلْتُ: إِنَّ الْإِحْرَامَ مَبْنَاهُ عَلَى مُفَارَقَةِ الْعَادَاتِ فِي التَّرَفُّهِ، وَتَرَكَ أَنْوَاعَ

الِاسْتِمْتَاعَاتِ، فَلَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ اللَّبَاسَ الْمُعْتَادَ، وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَلَا يَتَزَيَّنُ، وَلَا

يَتَزَوَّجُ، وَلَا يُجَامِعُ، فَلَمَّا أُبِيحَ لِلْمُضْحِيِّ الْمُقِيمِ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمُعْتَادَةَ، فَقَدْ جَازَ لَهُ

الْأَخْذُ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ أَي: فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودُهُ الْإِحْرَامُ فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةِ فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ. (١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٦): (وَهُوَ أَتْرَكُ... - يَعْنِي: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - لِمَا رَوَاهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْجَمَاعِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى، وَأَنَّ ذَلِكَ مُبَاحٌ فَحَلَقَ الشَّعْرَ وَالْأَظْفَارَ أُخْرَى أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا). اهـ

قُلْتُ: فَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رحمته، تَرَكَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ. (٢)

* فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُضْحَى، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنْ شَعْرِهِ، وَأَظْفَارِهِ، أَوْ بَشْرَتِهِ، وَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ لُنُقِلَ إِلَيْنَا عَنْ طَرِيقِ صَحَابَتِهِ رضي الله عنهم.

* وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ: كَانُوا يُضْحُونَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ امْتَنَعُوا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ شُعُورِهِمْ، وَأَظْفَارِهِمْ، وَأَبْشَارِهِمْ، بَلْ ثَبَتَ عَنْهُمْ النَّكِيرُ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ، وَظْفَرِهِ شَيْئًا.

(١) قُلْتُ: فَالْإِحْرَامُ يَمْنَعُ الْمُحْرِمَ الْإِسْتِمْتَاعَ بِكُلِّ حَالٍ مَنَعًا مُؤَكَّدًا فِي طُولِ الْمُدَّةِ الْمُحَدَّدَةِ فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةِ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْمُضْحَى مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ وَهُوَ مُقِيمٌ فِي بَلَدِهِ.

* وَيَسْتَحِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَمْنَعُ الْمُضْحَى مِنْ أَخْذِهِ مِنْ شَعْرِهِ وَظْفَرِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجَمَاعِ، وَغَيْرِهِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ فِي الْمَنْعِ.

* وَالشَّارِعُ الْحَكِيمُ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْزَى مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَيَحِلَّ بَعْضُهَا، وَيُحَرِّمَ بَعْضَهَا عَلَى الْمُضْحَى.

* فَمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ لَا تَجْزَأُ، فِيمَا أَنْ تُحَرَّمَ عَلَى الْمُضْحَى كُلُّهَا، أَوْ تُحَلَّ لَهُ كُلُّهَا، فَافْتَمَّ لِهَذَا تَرَشُدًا.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْإِسْتِذْكَارَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١١ ص ١٨٦).

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الَّذِي يُضْحَى لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ، أَوْ ظُفْرِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٣): (وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَيْضًا مِنَ الْفِقْهِ مَا يَرُدُّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحَى فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ»؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ النَّهْيَ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مِنْ ظُفْرِهِ، أَوْ مِنْ شَعْرِهِ كُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى، وَالْهَدْيُ فِي حُكْمِ الضَّحِيَّةِ.

* وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ الْهَدْيَ لَمْ يَجْتَنِبْ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ، فَهُوَ مُعَارِضٌ لِأُمِّ سَلَمَةَ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ وَأَصَحُّ.

* لِأَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ تَقُولُ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ مُسْلِمٍ شَيْخَ مَالِكٍ مَجْهُولٌ، يَقُولُ فِيهِ شُعْبَةٌ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ: عَمَرُو بْنُ مُسْلِمٍ، وَكَذَلِكَ: قَالَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* وَقَالَ فِيهِ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمَرُو بْنِ مُسْلِمٍ، وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ.

وَكَذَلِكَ: قَالَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ عَمَرِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أُكَيْمَةَ). اهـ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٥): (فَقَالَ

مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِحَلْقِ الرَّأْسِ، وَقَصِّ الْأَظْفَارِ، وَالشَّارِبِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَالشُّورِيِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢١): (تَقْلِيدُ

الْهَدْيِ لَا يُوجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ الْإِحْرَامَ، وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي سَبَقَ لَهُ الْحَدِيثُ، وَهُوَ الْحُجَّةُ عِنْدَ التَّنَازُعِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الاسْتِدْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٦): عَنِ

مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ الصَّحِيحِ: (قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ، أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا فَلَا بَأْسَ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: كُنْتُ أَقْبَلُ فَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللهِ ﷺ... الْحَدِيثِ). اهـ

قُلْتُ: فَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُضَحِّي، وَيَحُضُّ عَلَى الضَّحِيَّةِ، وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ﷺ ذَلِكَ بِنَقْلِ صَحِيحِ الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الاسْتِدْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٣): (وَعَلَى

الْقَوْلِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا... جُمُهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١)، وَأَثَمَةُ الْفَتَوَى بِالْأَمْصَارِ). اهـ
قُلْتُ: فَمَا شَاعَ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُقَلِّدَةِ، وَالْعَامَّةِ^(٢) مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ، وَلَوْ بَتَرَكَ الْأَخْذَ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَالْجِلْدِ!.

* فَهَذَا مِمَّا لَا صِحَّةَ لَهُ إِطْلَاقًا، إِذْ لَا إِحْرَامَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ، أَوْ الْعُمْرَةَ.

(١) يَعْنِي: أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُضْحَى لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنْ شَعْرِهِ، وَظُفْرِهِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ الْأُولَى.

(٢) قُلْتُ: إِنَّ الَّذِي جَعَلَ الْعَامَّةَ يُصَلُّ لَهُمْ هَذَا الْجَهْلُ فِي الدِّينِ حَتَّى تَرَكُوا الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ فِي أَثْنَاءِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ... هُوَ كَوْنُ الْخُطْبَاءِ، وَالْوَعَاظِ وَغَيْرِهِمْ يُفْتَنُونَ لَهُمْ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ بِالتَّحْرِيمِ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ. فَالْبِدْعَةُ تَجْرُ إِلَى بَدْعَةٍ أُخْرَى، وَلَا بُدَّ.

* وَلَمْ يَجِدُوا مِنْ يُبَيِّنُ لَهُمْ طَرِيقَ التَّيْسِيرِ، لِكَيْ يَسْلُكُوهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي حَلْقِ الشَّعْرِ، وَقَلَمِ الظُّفْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّي.

قُلْتُ: لِهَذَا يَجُوزُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ، أَنْ يَفْعَلَ سَائِرَ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الطَّيِّبِ، وَالْجِمَاعِ، وَاللَّبَاسِ، وَإِنْ اِحْتَجَّ إِلَى حَلْقِ شَعْرِهِ، أَوْ تَقْلِيمِ ظَفْرِهِ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، وَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ.

قُلْتُ: فَلَا يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِضَعْفِهِ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ لِصِحَّتِهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الْأَمْصَارِ.

* فَلَا يَمْنَعُ الْأَخْذَ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ^(١)، فَإِذَا مَنَعَ ذَلِكَ فَلِأَوْلَى الْمَنَعِ مِنَ الْوَطْءِ وَهُوَ أَعْلَى مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، وَكَذَلِكَ الْأَحْرَى مِنْ مَنَعَ لُبْسِ الشِّيَابِ، وَالطَّيِّبِ، وَالزَّيْنَةِ، فَإِذَا لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ، فَأَحْرَى أَنْ لَا يَمْنَعَ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ^(٢)، وَاللَّهُمَّ غَفِرًا^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١٣ ص ١٣٩): (قَالَ أَصْحَابُنَا^(٤) هَذَا غَلَطٌ، لِأَنَّهُ لَا يَعْتَزَلُ النِّسَاءَ، وَلَا يُتْرَكُ الطَّيِّبُ وَاللَّبَاسُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتْرُكُهُ الْمُحْرَمُ). اهـ

(١) وَعِلَّةُ الْمَنَعِ عِنْدَهُمُ الشَّيْبَةُ بِالْحَاجِّ!، وَهَذَا غَلَطٌ.

وَأَنْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١٣٩).

(٢) وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعَلِّمِ» لِلأَبِيِّ (ج ٧ ص ٧٦)، وَ«مُكْمَلُ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» لِلسُّنُوسِيِّ (ج ٧ ص ٧٦)، وَ«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١٣٩).

قُلْتُ: فَالْمُضْحَى لَا يَعْتَزَلُ النِّسَاءَ، وَالطَّيِّبَ، وَاللَّبَاسَ، وَالزَّيْنَةَ، وَيَعْتَزَلُ الشَّعْرَ وَالظُّفْرَ: (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ) [ص: ٥].

(٣) وَالْمُرَادُ بِالشَّعْرِ عِنْدَهُمْ: جَمِيعُ شَعْرِ الْبَدَنِ حَتَّى شَعْرَ الْإِبْطِ، وَالْعَانَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(٤) يَعْنِي: الشَّافِعِيَّةَ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تُحْفَةِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤١٥):
(مَنْ أَرْسَلَ الْهَدْيَ إِلَى مَكَّةَ، لَا يَحْرُمُ بِذَلِكَ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ
الْعُلَمَاءِ؛ خِلَافًا لِابْنِ عَبَّاسٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٩ ص ٧٠): (مَنْ بَعَثَ هَدْيَهُ لَا
يَصِيرُ مُحْرَمًا، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ
الْعُلَمَاءِ كَافَّةً). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُعْلِمِ» (ج ٣ ص ٦٠): (مَذْهَبُنَا أَنَّ الْحَدِيثَ
- يَعْنِي: حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ - لَا يَلْزَمُ الْعَمَلَ بِهِ، وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا^(١) بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا:
«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلُ قَلَانِدَ هَدْيِهِ ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ
الْمُحْرِمُ»، وَظَاهِرُ هَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ، وَلَا قَصَّ الشَّعْرِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّيْبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٥ ص ٣٣٨): (وَهَذَا مَذْهَبُ
الْجُمْهُورِ). اهـ

قُلْتُ: كَيْفَ وَأَنَّ تَحْرِيمَ النِّسَاءِ، وَالطَّيْبِ، وَاللِّبَاسِ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِالْإِحْرَامِ لَا
يَتَعَلَّقُ بِالْأُضْحِيَّةِ، فَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ أَخَذَ الشَّعْرَ، وَتَقْلِيمَ الظُّفْرِ، لَا عِلَاقَةَ لَهُ
بِالْأُضْحِيَّةِ.^(٢)

(١) يَعْنِي: الْمَالِكِيَّةَ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٨ ص ٣٦٣).

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٣٤٣): (وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ اللَّبَاسُ وَالطَّيْبُ، كَمَا يَحْرُمَانِ عَلَى الْمُحْرِمِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ، دُونَ الْحَتْمِ وَالِإِجَابِ). اهـ

قُلْتُ: حَتَّى أَنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، قَالُوا هُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ، وَلَيْسَ بِحَرَامٍ، فَلَا بَأْسَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَأْخُذَ الْمُضْحِيَّ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ. ^(١)

قُلْتُ: وَقَدْ شَاعَ عِنْدَ الْمُقَلِّدَةِ، وَالْعَامَّةِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَنْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُمْسِكَ عَنِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ فِي الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْأُولَى.

* وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَلَا إِحْرَامٌ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ، أَوْ يَعْتَمِرَ. قُلْتُ: وَعَائِشَةُ رضي الله عنها أَفْقَهُ وَأَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُضْحِي فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ يُمْسِكُ عَنْ شَعْرِهِ أَوْ ظْفَرِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَخْفَى.

قُلْتُ: وَفِي الْعِلْمِ عِنْدَ التَّعَارُضِ يُقَدَّمُ مِنَ الْأَدِلَّةِ مِنْهَا مَا هُوَ أَقْوَى، وَأَصَحُّ، وَأَصْرَحُّ، وَلَيْسَ فِيهِ خَطَأٌ مِنَ الرَّوَاةِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: رِوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي نِكَاحِ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها. ^(٢)

(١) وَأَنْظُرْ: «عَوْنُ الْمَعْبُودِ» لِلأَبَادِي (ج ٧ ص ٤٩٢)، وَ«تَهْذِيبُ السُّنَنِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٧ ص ٤٩٠)، وَ«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ٧٠).

(٢) وَأَنْظُرْ: «شَرَحَ الْعُمْدَةَ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٦٣٠ وَ٦٣١).

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

حَدِيثٌ مَعْلُولٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ١٦٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٣٨٦)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٧)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٣٦٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٨٠)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٠٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٦٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤١٣١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٨)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (ص ٣٠٢)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٩٩)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٣٠١)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٩٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٥١٧)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»^(١) (ج ١٤ ص ٥٠٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالتَّمْسُوحِ» (٥١٨)، وَالتَّطَائِلِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦١١)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (٤٢٣) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الشَّعْثَاءِ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: أُنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

(١) سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِ: التَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٩)؛ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، فَكَانَ هَكَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَتَنَبَّهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٥٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٢)، وَ(٨٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٨٠٩)، وَ(٥٣٨٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٦ و ٣٤٦)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٦٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٤ ص ٢٨٠)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ٢٦٠)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١٥)، وَ(٥١٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٣٣٤)، وَ(ج ٥ ص ١٢١)، وَ(ج ١١ ص ٢١ و ٢٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ١١١)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٣)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٥٩٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ٢٧٥)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ١٢٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٥٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسِرْفٍ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣١٨٩)، وَ(٣٨٠٨)، وَ(٣٨١٠)، وَ(٥٣٨٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩١ و ١٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٦٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٠ و ٣٦٢)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٥٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١١٢)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ١ ص ٣٤٩)، وَابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٣ ص ٤٢٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١١٢٩٧)، وَفِي «الْمُعْجَمِ

الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٨٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَابْنُ سَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ١١١)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٦)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٥٨٤)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٠٣)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٩٩)، وَابْنُ الْمَأْمُونِ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُتَّقَاةِ عَنِ الشُّيُوخِ الْعَوَالِي» (١٩)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٢٠٢)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٢٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٠٨٦)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (٥٤٣)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٣٠١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٥)، وَالْأَبْرُقُوهِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٣٨٥)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٦ ص ٤٢٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٥٠)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٤١)، وَالسُّبْكِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٣٩٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَخَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقُرَشِيُّ فِي «الرَّقَائِقِ وَالْحِكَايَاتِ» (ص ١٩٦)، وَالْبَحِيرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ق/٢٨/ط)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٩٣)، وَالنَّقَّاشُ فِي «فَوَائِدِ الْعِرَاقِيِّينَ» (ص ٦١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلِّى بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٧ و ١٧٨)، وَابْنُ الشَّرْقِيِّ فِي «أَحَادِيثَ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٣٥)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٥٠)، وَابْنُ

سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ١٣٦)، وَالْخُلْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٥٩ و ١٨٤)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْأَمَالِي» (٩٣)، وَابْنُ رَاهُوِيَه فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٠٥)، وَابْنُ بَيْوَيْهِ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٥٦)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨١) مِنْ طُرُقٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ كَوْنِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» فَقَدَ عَدَّهُ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ غَلَطَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْخُذُوا بِهِ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْطَأَ فِيهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَّحُوا عَلَيْهِ حَدِيثَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِأَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ، وَيُؤَيِّدُهُ: حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ. ^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٢): (وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهَا هِيَ الْمُنْكَوْحَةُ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِالْحَالِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ.

فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٥)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ بِهِ.

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٣٠ و ٦٣١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ كَانَ السَّلْفُ يُحَطِّطُونَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ اخْتَجَّ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. ^(١) وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦ ص ١٠٩):

(حَدِيثٌ: مَقْطُوعٌ صَحِيحٌ). اهـ

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٥)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ»

(ص ٣٤٧)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٣ ص ١٣١٥)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «اخْتِلَافِ

الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْلَمَةَ ثَنَا إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَيَّبِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأُمَوِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، كَمَا فِي

«التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٨٨).

وَأَخْرَجَهُ الْخُلْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٩٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «أَوْهَمَ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي مِيمُونَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ صلوات الله وسلاماته عليه تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩٢): «وَكَانَ

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُنَكِّرُ هَذَا الْحَدِيثَ». يَعْنِي: حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

(١) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ١٦٦).

وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ». قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ: (وَهُمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَتْ خَالَتُهُ، مَا تَزَوَّجَهَا إِلَّا بَعْدَ مَا أَحَلَّ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا حَلَالًا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ هَكَذَا: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَفِي «الإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٤٢٧) وَ(ج ٥٤ ص ١٢٣)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَخَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقُرَشِيُّ فِي «الرَّفَائِقِ وَالْحِكَايَاتِ» (ص ١٩٦)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٠٣ وَ(١٢٠٤)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبُغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٣٩٣) كُلُّهُمْ؛ ذَكَرُوهُ: مَعَ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَيْضًا.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨): (هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ: فَلَا أَدْرِي أَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُهُ أَوْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ). وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١١ ص ٢٦٥): (أَظُنُّ الْقَائِلَ قَالَ سَعِيدٌ: عَطَاءً، أَوْ الْأَوْزَاعِيَّ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٥).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي ثِقَةٌ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَزْعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَكَذَبَ، وَإِنَّمَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ فَكَانَ الْحِلُّ وَالنِّكَاحُ جَمِيعًا، فَشُبِّهَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ».

وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٦)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٦ ص ٣٩٠).

وَالْحَدِيثُ أَنْكَرَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه؛ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ١٣٥).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ حَسَّنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦ ص ١١٠).

قُلْتُ: وَمَقْصُودُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ بِقَوْلِهِ: «كَذَبَ»؛ أَي: أَخْطَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ.

* وَالْآثَرُ صَحَّحَهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ (ج ٩ ص ١٦٦) - فَتْحُ

الْبَارِي، وَرِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ (ج ١ ص ٤٧٤) - التَّعْلِيقَةُ الْكَبِيرَةُ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ

الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَفِي

«التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦).

قَالَ الْإِمَامُ الْأَثَرُمُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ٩ ص ١٦٥ - فَتْحُ الْبَارِي)؛ قُلْتُ: لِأَحْمَدَ
 إِنَّ أَبَا ثَوْرٍ يَقُولُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يُدْفَعُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟ أَيُّ: مَعَ صِحَّتِهِ، فَقَالَ
 أَحْمَدُ: (اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَيْمُونَةُ تَقُولُ:
 تَزَوَّجَنِي وَهُوَ حَلَالٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُرُودِيُّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ١ ص ٤٧٤ - التَّعْلِيقَةُ الْكَبِيرَةُ):
 (أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ الْمُرُودِيُّ: إِنَّ أَبَا ثَوْرٍ قَالَ لِي: بِأَيِّ شَيْءٍ
 يُدْفَعُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ
 الْمُسَيَّبِ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٦): (وَكَانَ ابْنُ
 الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: نَكَحَهَا حَلَالًا، ذَهَبَتِ الْعِلَّةُ فِي أَنْ يَثْبُتَ مَنْ قَالَ نَكَحَهَا، وَهُوَ مُحْرَمٌ
 بِسَبَبِ الْقَرَابَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥٣٣): (وَقَدْ ذَكَرَ
 سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ مَا حَكَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ ذَلِكَ وَهَمٌّ، وَحَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ،
 وَهُوَ ابْنُ أَخِي مَيْمُونَةَ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦
 ص ١٠٨): (وَقَدْ صَرَّحَ بَنُوهِمِهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ النُّقْلِ،
 كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَيْمُونَةَ صَاحِبَةَ الْقِصَّةِ أَعْلَمُ بِشَأْنِهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَقَدْ
 أَخْبَرَتْ بِحَالِهَا وَبِكَيْفِيَّةِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ (ج ١ ص ٤٧٤ - التَّعْلِيْقَةُ الْكَبِيرَةُ)،
وَقَدْ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (هَذَا الْحَدِيثُ خَطَأً).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠):
(السَّلَفُ طَعَنُوا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا هَذِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (٣٤٦): (وَأَمَّا حَدِيثُ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ فَإِنَّمَا قَالَهُ بِظَنِّهِ، وَوَهَمَ فِي ذَلِكَ). اهـ
قُلْتُ: فَمَنْ رَوَى أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، فَقَدْ اطَّلَعَ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَأَخْبَرَ بِهِ،
لِأَنَّهُ مَعَهُ مَزِيدٌ عِلْمٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٢):
(الصَّوَابُ رِوَايَةُ مَنْ رَوَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا). اهـ

قُلْتُ: فَالَّذِي اطَّلَعَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ مَعَهُ مَزِيدٌ عِلْمٌ خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ.
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٤ ص ١٥٣): (وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا
مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرَمٌ إِلَّا عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. (١))

(١) وَقَدْ تَفَرَّدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا نَقْلُ ابْنِ حَجَرَ فِي «فَتْحِ
الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِضَعْفِ الْأَسَانِيدِ.
وَأَنْظُرْ: «الْمُسْتَدْرَكُ لِلْبَزَّازِ» (ج ٢ ص ١٦٧)، وَ«شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٢ ص ٢٦٩ و ٢٧٠)، وَ«السُّنَنِ»
لِلدَّارِ قُطَيْبِيِّ (ج ٣ ص ٢٦٣).

* وَرِوَايَةٌ مِّنْ ذَكَرْنَا: مُعَارِضَةٌ لِرِوَايَتِهِ، وَالْقَلْبُ إِلَى رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ أَمِيلٌ، لِأَنَّ الْوَاحِدَ أَقْرَبُ إِلَى الْغَلَطِ.

* وَأَكْثَرُ أَحْوَالِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنْ يُجْعَلَ مُتَعَارِضًا مَعَ رِوَايَةٍ مِّنْ ذَكَرْنَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ سَقَطَ الْإِحْتِجَاجُ بِجَمِيعِهَا، وَوَجَبَ طَلْبُ الدَّلِيلِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِهَا.

* فَوَجَدْنَا عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ»، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي لَا مُعَارِضَ لَهَا، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ وَيَفْعَلَهُ، مَعَ عَمَلِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ لَهَا، وَهُمْ: «عُمَرُ»، و«عُثْمَانُ»، و«عَلِيٌّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ «ابْنِ عُمَرَ»، وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَبَيَّنَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الْوَهْمَ إِلَى الْوَاحِدِ أَقْرَبُ مِنَ الْجَمَاعَةِ، وَأَقْلُّ أَحْوَالِ الْأَثَارِ أَنْ تَتَعَارَضَ فِيمَا بَيْنَهَا، فَتَطْلُبُ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٣ ص ٣١٢ - الْمُغْنِي)؛ بَعْدَ مَا ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَقَدْ عُدَّ هَذَا مِنَ الْغَلَطَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي «الصَّحِيحِ»، وَمَيِّمُونَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ أَنَّ هَذَا مَا وَقَعَ؛ فَالْإِنْسَانُ أَعْرَفُ بِحَالِ نَفْسِهِ، فَقَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا حَلَالٌ، بَعْدَمَا رَجَعْنَا مِنْ مَكَّةَ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢): (مَيِّمُونَةٌ أَخْبَرَتْ بِضِدِّ هَذَا، وَالْإِنْسَانُ أَخْبَرُ بِحَالِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته الله فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢): (مَيْمُونَةٌ قَدْ

أَخْبَرَتْ بِضِدِّ هَذَا، وَهِيَ أَخْبَرُ بِحَالِ نَفْسِهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩): (وَمَا أَعْلَمُ

أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ

رضي الله عنه). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٥): (رَوَى أَبُو

دَاوُدَ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ قَالَ: «وَهُمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ

مُحْرَمٌ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦): (قَالَ سَعِيدُ بْنُ

الْمُسَيْبِ: ذَهَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «دَلَالِئِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١): (وَقَدْ خَالَفَ

ابْنَ عَبَّاسٍ غَيْرُهُ فِي تَزَوُّجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَحَدِيثُ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها حُجَّةٌ عَلَى مَا بَيْنَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَكَانَ أَوْلَى

بِالتَّقْدِيمِ.^(٢)

(١) وَانظُرْ: «شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ٢ ص ٣٧٥)، وَ«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٣

ص ١٧٣)، وَ«شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ٤٤٣).

(٢) وَانظُرْ: «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٣٠).

فَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ». وَفِي رِوَايَةٍ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِرِّفٍ، وَنَحْنُ حَلَالَانِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٦١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٣٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٤)، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٥)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٩٥)، وَالْحَرَانِيُّ فِي «تَارِيخِ الرَّقَّةِ» (ص ٦٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤١٣٤)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٣)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٩٦)، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٦)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦١)، وَفِي «دَلَالِ الْنُبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَفِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥١١ و ٥١٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٣٦)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٤١٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكَلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٩)، وَفِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَابْنُ طَهْمَانَ فِي «نُسَخَتِهِ» (١٢٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٣١٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٣١٦)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ٦٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٤١٠)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٤٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي

«الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٥٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٧١٠٥)، وَالذُّوْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (٥١٦) مِنْ طُرُقٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ مُوَصَّلًا، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي، وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، وَهِيَ خَالَتُهُ - يَعْنِي: مَيْمُونَةَ -، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَهِيَ حَلَالٌ».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٠٥): (وَيَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ: لَمْ يَقُلْهُ عَنْ نَفْسِهِ، إِنَّمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥١٢): (وَرَوَاهُ كَذَلِكَ مُوَصُّوْلًا: مَيْمُونُ بْنُ مَهْرَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ صَاحِبَةُ الْأَمْرِ، فَهِيَ أَعْرَفُ بِنِكَاحِهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦١): (فَهَذَا قَوْلُ صَاحِبَةِ الْأَمْرِ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥١٦): (فَهَذِهِ مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُخْبِرُ أَنَّ تَزْوِيجَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِيَّاهَا، وَهُوَ حَلَالٌ، فَكَانَ مِنَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ لِمُخَالَفَتِهِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَدْ أَخْبَرَ فِي حَدِيثِهِ أَنَّ تَزْوِيجَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِيَّاهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُحْرَمٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦): (وَعَارَضَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ»؛ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ). اهـ

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٨): بَابُ ذِكْرِ تَزْوِيجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِحْرَامِهِ مَيْمُونَةَ، وَالْخَبَرَ الْمُعَارِضَ الْمُبِينُ تَزْوِجَهَا وَهُوَ حَالًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥٣٢): (وَمَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَعْلَمُ بِشَأْنِهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَأَخْبَرَتْ بِحَالِهَا، وَبِكَيْفِيَةِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ، وَهُوَ مِنْ أَدْلِّ الدَّلِيلِ عَلَى وَهْمِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. اهـ

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَنْهَاجِ» (ج ٣ ص ٥٦٦): (إِنَّ الْجُمْهُورَ أَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَجْوَبَةٍ: (أَصْحُهَا: أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا؛ هَكَذَا رَوَاهُ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (٣٤٦): (وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي أَفْرَادِهِ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَهُوَ حَالًا). اهـ
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨٢): (وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا). اهـ

قُلْتُ: فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَهُوَ مُعَلٌّ بِذَلِكَ، وَقَدْ أَعْلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٣)، وَأَضْفَ إِلَيْهِ حَدِيثُ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ فِي النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ.^(١)

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٢٣ و ٦٤١)، وَ«التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيحُ» لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣٠١).

فَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكَحُ»^(١)، وَلَا يَخْطُبُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٦)،
وَالْتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٨٨)، وَفِي
«الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»
(ج ١ ص ٦٤ و ٦٨ و ٧٣)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٩٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي
«الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٦ و ٢٢٧) وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٤٤)، وَابْنُ
خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٩)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٦٢٣)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي
«الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ١١٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ»
(٣٦١)، (٣٦٢)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٨٧)، وَأَبُو بَكْرٍ الْعَكْرِيُّ فِي
«الْفَوَائِدِ» (ص ٦٣)، وَالْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص ٣٧٢)،
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٧٣٨٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٧
ص ١٧٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦)، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي
«الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٥)، وَ(ج ٧
ص ٢١٠)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٤٢٤١)،
وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (١٣٦٥)، وَمُضْعَبُ الزُّبَيْرِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٥٢)،

(١) قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ رحمته الله فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص ٢٧٢): (الْأَوَّلُ): «لَا يَنْكِحُ» الْبَاءُ مَفْتُوحَةٌ،
وَالْكَافُ مَكْسُورَةٌ مِنْ: «نَكَحَ يَنْكِحُ» إِذَا تَزَوَّجَ، وَقَدْ يُقَالُ: «نَكَحَ» إِذَا جَامَعَ، وَ«أَنْكَحَ» غَيْرُهُ إِذَا زَوَّجَهُ.

وَالثَّانِي: «لَا يَنْكِحُ» الْبَاءُ مَضْمُومَةٌ، وَالْكَافُ مَكْسُورَةٌ أَيْضًا، وَهُوَ مِنْ: «أَنْكَحَ يَنْكِحُ» إِذَا زَوَّجَ غَيْرَهُ، وَمَنْ لَا
يَعْلَمُ يَرْوِيهِ: «لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ» بَفَتْحِ الْكَافِ مِنَ الثَّانِي وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ، وَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَهُ. اهـ

وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٧)، وَأَبُو مُضْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٤٦٢)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ١٢ و ١٣)، وَفِي «الْأَفْرَادِ» (ص ١٠٩)، وَفِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٦٠)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٤٩)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٣٦)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٨)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٦ و ٥٠٧)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ٥١٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٦ ص ١٤٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٧٥٦)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣١٥)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٥٦)، وَفِي «اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥)، وَفِي «السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (٤٧٨)، وَمَالِكُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٨)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٣)، وَمُكْرَمُ الْبَزَّازِ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٢٧٤)، وَابْنُ الدُّبَيْثِيِّ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٤٢٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩١)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِيِّ» (١٠٨١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٥٠)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨١)، وَابْنُ زِيَادِ النَّيْسَابُورِيِّ فِي «الزِّيَادَاتِ عَلَى كِتَابِ الْمُزْنِيِّ» (٥١٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٢٧٧)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٧٢٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ٣ ص ٨٥٣)، وَالْمُزْنِيُّ فِي «الْمُخْتَصَرِ» (ص ٢٧٧) مِنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

وَعَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ يُنْكِحَ ابْنَتَهُ طَلْحَةَ؛ بِنْتَ

شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْحَجِّ، وَأَبَانَ بْنُ عَثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَبَانَ إِنِّي قَدْ

أَرَدْتُ أَنْ أُنْكِحَ طَلْحَةَ بِنَ عُمَرَ، فَأَحَبُّ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبَانُ: أَلَا أَرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًّا^(١). إِنِّي سَمِعْتُ: عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكِحُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠٣١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٨١١)، (٣٨١٢)، (٥٣٩٠)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأَ» (٧٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٢٥٠)، وَمُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١١٠) مِنْ طُرُقٍ عَنْ نَبِيِّهِ بْنِ وَهْبٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَنْهَى النَّبِيَّ ﷺ الْمُحْرَمَ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، وَجَمُهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَغَيْرِهِمْ^(٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٢٥): (فَقَدْ عَمَلَ بِذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٢٦): بَعْدَمَا ذَكَرَ أَنَّ الصَّحَابَةَ فِي إِبْطَالِ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ: (وَهُؤُلَاءِ أَكَابِرُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لَمْ يَقْدِمُوا

(١) قَوْلُهُ: «عِرَاقِيًّا»، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «أَعْرَابِيًّا»، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِالسُّنَّةِ.

وَأَنْظُرُ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٩٤).

(٢) وَأَنْظُرُ: «الْتَمَهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٤ ص ١٥٣)، و«الاسْتِدْكَارَ» لَهُ (ج ٤ ص ١١٨)، و«الْقَبَسَ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ

(ج ٢ ص ٥٦٤)، و«التَّحْقِيقَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٦ ص ١٤٠)، و«الْمُعْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٣ ص ١٥٨)، و«الْمُفْهَمَ»

لِلْفَرَطِيِّ (ج ٤ ص ١٠٥)، و«الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٩٤)، و«شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٢٥

و٦٤١)، و«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٢٠ ص ٣١٠ و٣١١)، و«إِتْحَافَ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ» لِلزُّبَيْدِيِّ (ج ٥ ص ٣٣٨).

عَلَى إِبْطَالِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، إِلَّا بِأَمْرِ بَيْنٍ، وَعِلْمِ اِطْلَعُوهُ رَبَّمَا يَخْفَى
عَلَى غَيْرِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٤١): (إِنَّ
أَكْبَرَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، قَدْ عَمِلُوا بِمُوجِبِ حَدِيثِ عَثْمَانَ رضي الله عنه، وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَثَارُ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَظَرْنَا إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَلَمْ يُخَالَفَهُمْ أَحَدٌ مِنَ
الصَّحَابَةِ فِيمَا بَلَّغْنَا؛ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وَقَدْ عِلِمَ مُسْتَنَدُ فِتْوَاهُ.

* وَعِلِمَ أَنَّ مَنْ حَرَّمَ نِكَاحَ الْمُحْرِمِ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم يَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ
ذَلِكَ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَهُ خَفِيَ عَلَى مَنْ لَمْ يُحَرِّمَهُ.

* فَإِنَّ إِثْبَاتَ مِثْلِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ لَا مَطْمَعَ فِي دَرْكِهِ بِتَأْوِيلٍ أَوْ قِيَاسٍ، وَأَصْحَابُ
رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَأَخْشَى مِنْ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، بِخِلَافِ مَنْ
أَبَاحَهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَنَدُهُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ لَهُ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ مُسْتَنَدٌ آخَرَ مُضْطَرِبٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥): (وَعَثْمَانُ رضي الله عنه
مُتَقَدِّمُ الصَّحْبَةِ، وَمَنْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَكَحَهَا مُحْرِمًا لَمْ يَصَحْبَهُ إِلَّا بَعْدَ السَّفَرِ الَّذِي
نَكَحَ فِيهِ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها، وَإِنَّمَا نَكَحَهَا قَبْلَ عُمَرَةَ الْقُضَيْيَّةِ... وَمَعَ حَدِيثِ عَثْمَانَ مَا
يُؤَافِقُهُ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى النَّصِّ، وَتَرْكِ الْإِجْتِهَادِ عِنْدَ وُجُودِ

النَّصِّ. ^(١)

(١) وَأَنْظَرِ: «الْمُنْهَاجُ لِلنَّوَوِيِّ» (ج ٩ ص ١٩٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِدْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥): (وَاخْتَلَفَ أَهْلُ السِّيَرِ فِي تَرْوِيجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ابْنُ شَهَابٍ: أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَقَالَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عُثْمَانَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٦): (الْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عُثْمَانَ رضي الله عنه، وَإِنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ). اهـ
وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته الله فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٩): (خَبَرُ يَزِيدَ عَنْ مَيْمُونَةَ هُوَ الْحَقُّ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ مِنْهُ؛ بِلَا شَكٍّ لَوْ جُوهَ بَيِّنَةٍ:
أُولَئِكَ: أَنَّهَا رضي الله عنها أَعْلَمَ بِنَفْسِهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لِاخْتِصَاصِهَا بِتِلْكَ الْقِصَّةِ دُونَهُ؛ هَذَا مَا لَا يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ.

وَتَأْنِيهَا: أَنَّهَا رضي الله عنها كَانَتْ حِينَئِذٍ امْرَأَةً كَامِلَةً؛ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَوْمَئِذٍ ابْنُ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ وَأَشْهُرٍ؛ فَبَيْنَ الضَّبْطَيْنِ فَرْقٌ لَا يَخْفَى.
وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا فِي عُمُرَةِ الْقَضَاءِ، هَذَا مَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ، وَمَكَّةُ يَوْمَئِذٍ دَارُ حَرْبٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٢): (فَهَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالزُّهْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعَامَّةُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ، وَأَبْحَثُهُمْ عَنْهَا، قَدْ اسْتَبَانَ لَهُمْ أَنَّ الصَّوَابَ: رِوَايَةُ مَنْ رَوَى، أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا). اهـ
قُلْتُ: وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ عُثْمَانَ رضي الله عنه، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ لِأَوْجُهٍ؛ وَهِيَ:

الأول: أَنَّ حَدِيثَ عُمَانَ رضي الله عنه لَا اضْطِرَابَ فِيهِ، وَلَا مُعَارَضَ لَهُ.

الثاني: أَنَّ حَدِيثَ عُمَانَ رضي الله عنه نَاقِلٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْإِبَاحَةُ.

الثالث: أَنَّ حَدِيثَ عُمَانَ رضي الله عنه كَانَ بَيِّنَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِحَاجَةِ الْمُحْرَمِينَ إِلَى

بَيَانِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَهُوَ مُتَأَخَّرٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، لِأَنَّهُ كَانَ فِي عُمْرَةِ

الْقَضَاءِ، قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَقَبْلَ فَرَضِ الْحَجِّ، وَلَمْ تَكُنْ أَحْكَامُ الْحَجِّ قَدْ مُهِّدَتْ، وَلَا

مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ قَدْ بَيَّنَّتْ.

الرابع: أَنَّ الصَّحَابَةَ الْكِرَامَ قَدْ عَمِلُوا بِمُوجِبِ حَدِيثِ عُمَانَ رضي الله عنه، فَيَجِبُ

الْقَطْعُ؛ بِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَنِ عِلْمٍ عِنْدَهُمْ خَفِيَ عَلَى مَنْ لَمْ يُحْرِمْهُ.

الخامس: أَنَّ نَقْلَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ النَّهْيَ عَنِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ أَصَحُّ مِنْ نَقْلِ

غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، وَكَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ السَّابِقِينَ

الأَوْلَى مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أُمِرْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ.

السادس: أَنَّ الْإِحْرَامَ يُحْرَمُ جَمِيعَ دَوَاعِي النِّكَاحِ؛ مِثْلُ: الْمُبَاشَرَةِ، وَالْقُبْلَةِ،

وَالزَّيْنَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ لِكَيْ لَا يَقَعَ الْمُحْرَمُ فِي الْجِمَاعِ، وَعَقْدُ النِّكَاحِ مِنْ أَسْبَابِهِ

وَدَوَاعِيهِ، فَوَجِبَ أَنْ يُنْمَعَ مِنْهُ، وَيَعْمَلَ بِحَدِيثِ عُمَانَ رضي الله عنه.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٤٢): (وَأَهْلُ

الْمَدِينَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى هَذَا عِلْمًا وَرِثُوهُ مِنْ زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَى زَمَنِ أَحْمَدَ

وَنُظَرَائِهِ، وَإِذَا اعْتَصَدَ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، كَانَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ فِي أَصَحِّ

الْوَجْهَيْنِ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَوَاضِعَ.

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢).

* وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ اعْتَصَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانُوا قَدْ رَوَوْا هُمْ الْحَدِيثَ، فَإِنَّ نَقْلَهُمْ أَصَحُّ مِنْ نَقْلِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

* وَكَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ غَيْرِهِمْ). اهـ

قُلْتُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ رَوَى أَنَّ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمَا حَلَالَانِ أَكْثَرُ، وَأَحَادِيثُهُمْ أَثْبَتُ مَعَ ثُبُوتِ الرَّوَايَةِ عَنْ مَيْمُونَةَ وَهِيَ صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ، وَحَدِيثُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ خَالَ عَنِ الْمُعَارِضِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩): (فَإِنَّ الْأَثَارَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا أَتَتْ مُتَوَاتِرَةً... وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنِ شَهَابٍ، وَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْكِحْ مَيْمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ.

* وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ؛ وَحَدِيثُهُ بِذَلِكَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مِنْ نِكَاحِ مَيْمُونَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَارِضًا مَعَ رَوَايَةِ غَيْرِهِ... فَإِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ، وَقَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ» وَلَا مُعَارِضَ، لَهُ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي نِكَاحِ مَيْمُونَةَ قَدْ عَارَضَهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ). اهـ

قُلْتُ: فَيَسْقُطُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، لِأَنَّ مَيْمُونََةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَعْلَمَ بِنَفْسِهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَحَدِيثُهَا أَوْلَى بِالْتَّقْدِيمِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَبِيرًا، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا، وَالْكَبِيرُ أَضْبَطُ مِنَ الصَّغِيرِ^(١)، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قُلْتُ: وَقَدْ خَطَأَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ هَذَا؛ وَبَيَّنَّا أَنَّهُ وَهَمٌ بِأَدَلَّةٍ كَثِيرَةٍ، كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ.^(٢)

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٢٨): (وَإِتِّفَاقُ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْعَمَلِ بِحَدِيثِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا يُؤَيِّدُ صِحَّتَهُ، وَثُبُوتُ الْعَمَلِ بِهِ عِنْدَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، يَدْفَعُ احْتِمَالَ خَطَأِ الْحَدِيثِ أَوْ نَسْخِهِ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى خَطَأِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠): عَنِ رِوَايَةِ مَيْمُونََةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَوْجُوهٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا هِيَ الْمُنْكَوْحَةُ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِالْحَالِ الَّتِي تَرَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا هَلْ كَانَتْ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ أَوْ فِي غَيْرِهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

الثَّانِي: أَنَّ أَبَا رَافِعٍ كَانَ الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الْمُبَاشِرُ لِلْعَقْدِ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِالْحَالِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا مِنْ غَيْرِهِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُعْنِي فِي فِقْهِ الْحَجِّ» لِبَاشْتَنْغَرٍ (ص ١٢٩)، وَ«شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٣٠).
 (٢) وَأَنْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ١٦٥ و ١٦٦)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٣ ص ١٥٢)، وَ«إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ (ج ٤ ص ٢٢٨ و ٢٢٩)، وَ«صَحِيحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لَهُ (ج ٦ ص ١٠٧)، وَ«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٣ ص ١٤٧)، وَ«مَعَالِمُ السُّنَنِ» لِلخَطَّابِيِّ (ج ٦ ص ٥٣٢ و ٥٣٣)، وَ«التَّحْقِيقُ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٦ ص ١٤٥).

الثَّالِثُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ إِذْ ذَاكَ صَبِيًّا لَهُ نَحْوُ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ، وَقَدْ يَخْفَى عَلَى مَنْ هَذِهِ سُنَّتُهُ تَفَاصِيلُ الْأُمُورِ الَّتِي جَرَتْ فِي زَمَنِهِ؛ أَمَّا أَوْلَا: فَلِعَدَمِ كَمَالِ الْإِدْرَاكِ وَالتَّمْيِيزِ، وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّهُ لَا يَدَاخِلُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ وَلَا يُبَاشِرُهَا، وَإِنَّمَا يَسْمَعُهَا مِنْ غَيْرِهِ، إِمَّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ.

الرَّابِعُ: أَنَّ السَّلْفَ طَعَنُوا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذِهِ، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ». وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ: أَبِي الْحَارِثِ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: هَذَا الْحَدِيثُ خَطَأً.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ: أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ لَهُ الْمَرْوُذِيُّ: إِنَّ أَبَا ثَوْرٍ قَالَ لِي: بِأَيِّ شَيْءٍ تَدْفَعُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَيْمُونَةُ تَقُولُ: تَزَوَّجَ وَهُوَ حَلَالٌ.

* فَهَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالزُّهْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعَامَّةَ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ، وَأَبْحَثُهُمْ عَنْهَا، قَدْ اسْتَبَانَ لَهُمْ أَنَّ الصَّوَابَ: رِوَايَةُ مَنْ رَوَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَكَذَلِكَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ يَقُولُ ذَلِكَ وَهُوَ مَوْلَاهَا.

الخَامِسُ: أَنَّ الرَّوَايَةَ بِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا كَثِيرُونَ.

وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى: فَلَمْ تَرُدْ إِلَّا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَخَذُوهَا عَنْهُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١): مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَوَى عَنْهُ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ» إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ.

* وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ أَكْثَرَ نَقْلَةً وَرَوَاةً قَدَّمَ عَلَى مُخَالَفِهِ، فَإِنْ تَطَرَّقَ الْوَهْمُ وَالْخَطَأُ إِلَى الْوَاحِدِ أَوْلَى مِنْ تَطَرُّقِهِ إِلَى الْعَدَدِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْعَدَدُ أَقْرَبَ إِلَى الصَّبْطِ وَأَجْدَرَ بِمَعْرِفَةِ بَاطِنِ الْحَالِ.

السَّادِسُ: أَنَّ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهَمَّا مُحْرِمَانِ^(٢)، وَأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ كَانَ بِسِرْفٍ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا غَلْطٌ، فَإِنَّ عَامَّةَ أَهْلِ السِّيَرِ ذَكَرُوا^(٣) أَنَّ مَيْمُونَةَ كَانَتْ قَدْ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِمَكَّةَ، وَلَمْ تَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عُمَرَتِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ بِهَا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَإِذَا كَانَتْ مُقِيمَةً بِمَكَّةَ فَكَيْفَ تَكُونُ مُحْرِمَةً مَعَهُ بِسِرْفٍ؟ أَمْ كَيْفَ وَإِنَّمَا بَعَثَ إِلَيْهَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ خَطَبَهَا؟ وَهُوَ يُوهِنُ الْحَدِيثَ وَيُعَلِّلُهُ.

السَّابِعُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي عُمُرَةِ الْقَضِيَّةِ فِي خُرُوجِهِ، وَرَجَعَ بِهَا مَعَهُ مِنْ مَكَّةَ، وَإِنَّمَا كَانَ يُحْرِمُ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُشْبَهُ أَنْ تَكُونَ الشُّبْهَةُ دَخَلَتْ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ تَزَوُّجَهَا مُحْرِمًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فَإِنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فِي حَالِ إِحْرَامِهِ). اهـ
وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ».

(١) فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٣)، وَ«الإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩).

(٢) قَوْلُهُ: «وَهُمَا مُحْرِمَانِ» لَمْ يَبْتَدِ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ عَنْهُ، وَأَكْثَرُ النَّقَاتِ يَرَوُونَهُ عَنْهُ بِلَفْظِ: «وَهُوَ مُحْرَمٌ».

(٣) أَنْظَرِ: «الإِصَابَةُ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٤ ص ٢٢١).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٤٩)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٥ ص ٧٨)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٢٦)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٥٧)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (١١٤)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٦٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٥ ص ٣٥٠)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٢٨١٠)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ١١٤)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ق/٥٤/ط)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٧)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٤٩) مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ

صَحِيحًا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٥١٢).
وَتَابِعَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا يَتَزَوَّجُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى

غَيْرِهِ».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٤ - التَّمْهِيدُ) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ

بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ٣١].

مَشْكَاهُ النُّورِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُضْحَى لَا يُمَسِّكُ عَنِ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، لِمَا رَأَيْنَا أَنْ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ أَنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجَمَاعِ، وَالطَّيِّبِ، وَتُبَسُّ الْمَخِيطِ، وَالزَّوْجِ، وَهَذِهِ الْمَحْظُورَاتُ أَغْلَظُ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَفْتَلُ قَلَانِدَ هَدِيهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَتَلْتُ قَلَانِدَ بَدَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ أَشَعَرَهَا وَقَلَدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا». وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ». وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَهْدَى مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا مُقْلَدَةً».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٦)، وَ (١٦٩٨)، وَ (١٦٩٩)، وَ (١٧٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٧ وَ ٩٥٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٥٧)، وَ (١٧٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٤)،

و(٣٠٩٨)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٩٣)، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ١٠٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٦ و ٧٨)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٠٠٩)، وَ(٤٠١٣)، وَأَبُو سَهْلٍ الْقَطَّانُ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/٤/ط)، وَالذُّوْلَابِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى» (ج ٢ ص ٥٧٧)، وَابْنُ الْحَمَّامِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٢)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي «الْأَمَالِي» (ق/٢/ط)، وَالْبُوشَنجِيُّ فِي «جُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ» (٣٢)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٥٣)، وَفِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٣٧٦)، وَفِي «السِّيَرِ» (ج ٧ ص ١٤٩)، وَ(ج ٩ ص ٥٥٨)، وَأَبُو حَفْصِ الْكَتَّانِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/٣١٧/ط)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصَاتِ» (١٧٤)، وَ(١١٩٣)، وَأَبُو الْفَضْلِ الرَّهْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٣١٠)، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٤)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «الْأَسَامِي وَالْكُنَى» (ج ٤ ص ١١٢)، وَجَهْمَةُ بِنْتُ الْفَرَجِ فِي «الْمُصَافِحَاتِ وَالْمُؤَافَقَاتِ وَالْأَبْدَالِ وَالْأَحَادِيثِ الْعَوَالِي» (٢٥)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَامِرِيُّ، وَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَامِرِيُّ فِي «الْأَمَالِي وَالْفِرَاءَةِ» (٢٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٠١)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «بُلْعَةِ الطَّالِبِ الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِ عَوَالِي الْحَدِيثِ» (ص ٣٣٧)، وَفِي «الرُّوَاةِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ» (ق/٣/ط)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٦٨)، وَفِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (٦٨)، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ فِي «حَدِيثِهِ» (٦٨)، وَابْنُ السَّمَّالِ فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شُيُوخِهِ» (٦٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٧٥٣٥)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ١ ص ٢٠٧)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي

«الْمَحَامِلِيَّاتِ» (٢٧٦)، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «مُنْتَهَى رَغَبَاتِ السَّامِعِينَ فِي عَوَالِي أَحَادِيثِ التَّابِعِينَ» (٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٧ ص ٥١٧)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢١٤)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (ج ٧ ص ٩٣ و ٩٣) وَفِي «مَصَابِيحِ السَّنَةِ» (ج ٢ ص ٢٦٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢٠٨)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٣٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٩١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦) وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٨)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٣)، وَ(١٦٤٤)، وَ(١٦٤٥)، وَ(١٦٤٧)، وَ(١٦٤٨)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِزْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ٤ ص ٢٢٩)، وَالجُرْجَانِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ق/١٦٥/ط)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٧٠)، وَ(ج ٣ ص ٧٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَفِي «الْعَلَلِ» (ج ١٥ ص ٧٧)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ ص ٢٠٢)، وَ(ج ٦ ص ٣٨٨ و ٤١٧)، وَ(ج ٥٧ ص ٣٩٧)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ٢٨٢ و ٢٨٤)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٤٧٣)، وَالْحَرْبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٨٩١)، وَأَبُو مُضْعَبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَفِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ص ١٥٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١ و ٣٢١٢)، وَفِي «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ٢٥٤)، وَأَبُو بَكْرٍ السَّجِسْتَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ عَائِشَةَ» (ص ٩٤)، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمِصْبَاحِ

فِي عِيُونِ الصَّحَاحِ (ق/١٩/ط)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٢٣)، وَابْنُ
 الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ٢٩١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ١٤٨)،
 وَالطُّوسِيِّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ
 النَّصِيحِ» (ج ٢ ص ١٧٨ و ١٧٩)، وَالطَّيَالِسِيِّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤١)، وَمَالِكٌ فِي
 «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٦٩٩)، وَفِي «تَالِي
 تَلْخِيصِ الْمُشَابِهِ» (ج ١ ص ٧٧)، وَفِي «تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ٢ ص ٦٤٦)، وَفِي
 «الْمُنْفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ٣ ص ١٧٠٢)، وَفِي «الْمَوْضِحِ» (ج ٢ ص ٤٣١)، وَالْخَلْعِيُّ
 فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (٩٩٢)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (٣٦٠)، وَ(٦٦٦)، وَابْنُ
 غِيْلَانَ فِي «الْغِيْلَانِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٦٦ و ٧٦٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»
 (ص ١٥٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٨)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي
 «مَشِيخَتِهِ» (ج ١ ص ٥٢٤)، وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٢ ص ٥٢٥)، وَابْنُ خَلَّادٍ
 النَّصِيبِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١١٠)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٠٤)، وَأَبُو
 يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٨٥٢) وَ(٤٦٥٨)، وَفِي «الْمُعْجَمِ» (٩١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي
 «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٨١ و ٣٨٢)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢
 ص ٦٣٤)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١٠٨)، وَ(٢١٠٩)، وَ(٢١١٠)، وَ(٢١١٤)،
 وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُعَلَّلَةِ» (٢٥)، وَالْحَرَانِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (٢٣)، وَابْنُ
 عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٤ ص ٥١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٩٠١)،
 وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٢٥٧) وَ(٢٥٨)، وَأَبُو بَكْرٍ الْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ»
 (٥٢)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٥٠)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ»

(٣١)، وَ (٣٦)، وَ (٤٩)، وَ (٥٢)، وَالْحَدَّثَانِي فِي «الْمُوطَأِ» (ص ٤٥٣)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوطَأِ» (٤٩٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ١٠٢)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (ص ١٥٩)، وَفِي «الْفَوَائِدِ» (٣٩)، وَفِي «زِيَادَاتِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧١٩)، وَتَمَّامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٤٠٩)، وَ (٤١٠)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (١٧٨) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٨): (وَالْآثَارُ عَنْ عَائِشَةَ، بِهَذَا: مُتَوَاتِرَةٌ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُوطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٥): فِيمَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْإِحْرَامِ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، فَقَالَ: (الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي ذَلِكَ: قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، ثُمَّ أَقَامَ؛ فَلَمْ يَحْرُمْ» عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نَحَرَ هَدْيَهُ». اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ اخْتِيَارٌ لَا وَاجِبٌ؛ يَعْنِي: الْأَخْذَ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، قِيلَ لَهُ رَوَى مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ حَتَّى

(١) قُلْتُ: فَلَا يَحْرُمْ بِشَيْءٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِلَّا مِنْ أَهْلِ وَلِيِّ.

نَحَرَ الْهَدْيِ»، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفِي هَذِهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتُ، وَعَلَى أَنَّ الْمَرْءَ لَا يُحْرَمُ بِالْبِعْثَةِ بِهِدْيِهِ، يَقُولُ: الْبِعْثَةُ بِالْهَدْيِ أَكْثَرُ مِنْ إِرَادَةِ الصَّحِيَّةِ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رحمته فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٠١): (وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُحْرَمُ: الَّذِي يَتَوَجَّهُ مَعَ هَدْيِهِ يُرِيدُ مَكَّةَ، وَقَدْ سَاقَ بَدَنَتَهُ وَقَلَدَهَا^(٢))، فَهَذَا يَكُونُ مُحْرِمًا، حِينَ يَتَوَجَّهُ مَعَ بَدَنَتِهِ الْمُقْلَدَةِ، بِمَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا، وَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَلَّ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي حَنِيفَةَ رحمته. اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٢): (فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتُ، مِنْ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يُحْرَمُ بِالْبِعْثَةِ بِهِدْيِهِ). اهـ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٨٢) حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا، ثُمَّ ذَكَرَهُ مَوْقُوفًا: وَرَجَّحَهُ، ثُمَّ قَالَ: (فَهَذَا هُوَ أَصْلُ الْحَدِيثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها)، فَهَذَا حُكْمُ هَذَا الْبَابِ، مِنْ طَرِيقِ الْأَثَارِ.

* وَأَمَّا النَّظَرُ فِي ذَلِكَ فَإِنَّا قَدْ رَأَيْنَا الْإِحْرَامَ يَنْحَطِرُ بِهِ أَشْيَاءٌ، مِمَّا قَدْ كَانَتْ كُلُّهَا قَبْلَهُ حَلَالًا، مِنْهَا: الْجِمَاعُ، وَالْقُبْلَةُ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَحَلْقُ الشَّعْرِ، وَقَتْلُ الصَّيْدِ، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَحْرَمُ بِالْإِحْرَامِ، وَأَحْكَامُ ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ.

(١) أَنْزَرَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٦٧)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) التَّقْلِيدُ: جَعَلَ الْقِلَادَةَ فِي رَقَبَةِ الْبَعِيرِ.

وَالِإِشْعَارُ: أَنْ يَشُقَّ أَحَدُ جَانِبَيْ سَنَامِ الْبَدَنَةِ حَتَّى يَسِيلَ دَمُهَا، وَيَجْعَلَ ذَلِكَ لَهَا عَلَامَةً تُعْرَفُ بِهَا أَنَّهَا هَدْيٌ.

انظُرْ: «غَرِيبَ الْحَدِيثِ» لِلْحَرَبِيِّ (ج ٢ ص ٨٩١)، وَ«النِّهَائَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٤٧٩).

فَأَمَّا الْجِمَاعُ: فَمَنْ أَصَابَهُ فِي إِحْرَامِهِ، فَسَدَ إِحْرَامُهُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يُفْسِدُ إِصَابَتُهُ الْإِحْرَامَ فَكَانَ الْجِمَاعُ أَغْلَظَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُحْرِمُهَا الْإِحْرَامُ.

* ثُمَّ رَأَيْنَا مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ، أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِمَاعِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِمَاعِ، وَهُوَ أَغْلَظُ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، كَانَ أَحْرَى أَنْ لَا يَمْنَعَ مِمَّا دُونَ ذَلِكَ.

* فَهَذَا هُوَ النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ). اهـ

قُلْتُ: إِنَّ الْإِحْرَامَ مَبْنَاهُ عَلَى مُفَارَقَةِ الْعَادَاتِ فِي التَّرَفِّهِ، وَتَرَكَ أَنْوَاعَ الْإِسْتِمْتَاعَاتِ، فَلَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ اللَّبَاسَ الْمُعْتَادَ، وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَلَا يَتَزَيَّنُ، وَلَا يَتَزَوَّجُ، وَلَا يُجَامِعُ، فَلَمَّا أُبِيحَ لِلْمُضْحِيِّ الْمُقِيمِ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمُعْتَادَةَ، فَقَدْ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ أَي: فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودُهُ الْإِحْرَامَ فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةِ فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ.^(١)

(١) قُلْتُ: فَالْإِحْرَامُ يَمْنَعُ الْمُحْرِمَ الْإِسْتِمْتَاعَ بِكُلِّ حَالٍ مَنَعًا مُؤَكَّدًا فِي طُولِ الْمُدَّةِ الْمُحَدَّدَةِ فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةِ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْمُضْحِيَ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ وَهُوَ مُقِيمٌ فِي بَلَدِهِ.

* وَيَسْتَحِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَمْنَعُ الْمُضْحِيَ مِنْ أَخْذِهِ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِمَاعِ وَغَيْرِهِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ فِي الْمَنَعِ.

* وَالشَّارِعُ الْحَكِيمُ: لَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْزَى مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَيَحِلُّ بَعْضَهَا، وَيُحْرِمُ بَعْضَهَا عَلَى الْمُضْحِيِّ.

* فَمَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ لَا تَتَجَرَّأُ، فِيمَا أَنْ تُحْرَمَ عَلَى الْمُضْحِيِّ كُلِّهَا، أَوْ تُحَلَّ لَهُ كُلُّهَا، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٦): (وَهُوَ أَتْرُكٌ... - يَعْنِي: سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ - لِمَا رَوَاهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْجِمَاعِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُبَاحٌ فَحَلَقَ الشَّعْرَ، وَالْأَظْفَارَ أُخْرَى أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا). اهـ

قُلْتُ: فَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رحمته، تَرَكَ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَرِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ^(١).
* فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُضْحِي، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنْ شَعْرِهِ، وَأَظْفَارِهِ شَيْئًا، وَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ لُنُقِلَ إِلَيْنَا عَنْ طَرِيقِ صَحَابَتِهِ رضي الله عنهم.

* وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ: كَانُوا يُضْحُونَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ امْتَنَعُوا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ شُعُورِهِمْ، وَأَظْفَارِهِمْ، وَأَبْشَارِهِمْ، بَلْ ثَبَتَ عَنْهُمْ النَّكِيرُ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ، وَظْفَرِهِ شَيْئًا.

فَالصَّوَابُ: أَنَّ الَّذِي يُضْحِي لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ، أَوْ ظْفَرِهِ.
قُلْتُ: أَيُّهَا الْمُقَلِّدُ إِلَّا يَعْتَزِلُ الْمُضْحِيَّ النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ^(٢): «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ» [ص: ٥].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٣): (وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَيْضًا مِنَ الْفِقْهِ مَا يَرُدُّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ»؛ لِأَنَّ فِي هَذَا

(١) وَأَنْظُرْ: «الاسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١١ ص ١٨٦).

(٢) وَأَنْظُرْ: «السُّنَنُ الْكُبْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٤ ص ٣٣٦)، وَ«تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ» لِلْمِزْبِيِّ (ج ١٣ ص ٥٨٠٩).

الْحَدِيثِ النَّهْيِ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مِنْ ظُفْرِهِ، أَوْ مِنْ شَعْرِهِ كُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ وَالْهَدْيِ فِي حُكْمِ الصَّحِيَّةِ.

* وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ الْهَدْيِ لَمْ يَجْتَنِبْ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ، فَهُوَ مُعَارِضٌ لِأُمَّ سَلَمَةَ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ وَأَصَحُّ.

* لِأَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ تَقُولُ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ مُسْلِمٍ شَيْخَ مَالِكٍ مَجْهُولٌ، يَقُولُ فِيهِ شُعْبَةٌ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ: عَمَرُو بْنُ مُسْلِمٍ وَكَذَلِكَ قَالَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* وَقَالَ فِيهِ بَنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمَرِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ.

وَكَذَلِكَ: قَالَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ بِنِ عُمَارَةَ بِنِ أُكَيْمَةَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٥): (فَقَالَ

مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِحَلْقِ الرَّأْسِ، وَقَصِّ الْأُظْفَارِ، وَالشَّارِبِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَالشُّورِيِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢١): (تَقْلِيدُ

الْهَدْيِ لَا يُوجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ الْإِحْرَامَ، وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي سَبَقَ لَهُ الْحَدِيثُ، وَهُوَ الْحُجَّةُ عِنْدَ التَّنَازُعِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٦): (عَنْ

مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ الصَّحِيحِ: (قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ، أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا فَلَا بَأْسَ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كُنْتُ أَقْتُلُ فَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... الْحَدِيثِ). اهـ

قُلْتُ: فَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُضْحِي، وَيَحُضُّ عَلَى الصَّحِيَّةِ، وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ﷺ ذَلِكَ بِنَقْلِ صَحِيحِ الْإِسْنَادِ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ ﷺ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٨٣): (وَعَلَى

الْقَوْلِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا...؛ جُمهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَثَمَةُ الْفُتُوَى بِالْأَمْصَارِ). اهـ
قُلْتُ: وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ ﷺ وَأَصْحَابِهِ.^(١)

قُلْتُ: فَمَا شَاعَ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُقَلِّدَةِ، وَالْعَامَّةِ^(٢) مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ، وَلَوْ بَتَرَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَالْجِلْدِ.

* فَهَذَا مِمَّا لَا صِحَّةَ لَهُ إِطْلَاقًا، إِذْ لَا إِحْرَامَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ، أَوْ الْعُمْرَةَ.
قُلْتُ: لِهَذَا يَجُوزُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ أَنْ يَفْعَلَ سَائِرَ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الطَّيِّبِ، وَالْجِمَاعِ، وَاللَّبَاسِ، وَإِنْ اِحْتَجَّ إِلَى حَلْقِ شَعْرِهِ، أَوْ تَقْلِيمِ ظُفْرِهِ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، وَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ.

(١) انظر: «المنهاج» للنووي (ج ٩ ص ٧٠)، و«مشكل الآثار» للطحاوي (ج ١٤ ص ١٤٣)، و«تخفة الباري» للأَنْصَارِيِّ

(ج ٢ ص ٤١٥)، و«المعلم» للمازري (ج ٣ ص ٦٠)، و«الاستذكار» لابن عبد البر (ج ١١ ص ١٨٥ و ١٨٦).

(٢) قُلْتُ: إِنَّ الَّذِي جَعَلَ الْعَامَّةَ يَصِلُ لَهُمْ هَذَا الْجَهْلُ فِي الدِّينِ حَتَّى تَرَكَوا الطَّيِّبَ وَالرِّبَةَ فِي أَثْنَاءِ الْعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ... هُوَ كَوْنُ الْخَطِيَاءِ، وَالْوَعَاظِ وَغَيْرِهِمْ يُفْتُونَ لَهُمْ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ بِالتَّحْرِيمِ.

* فَالْبِدْعَةُ تَجُرُّ إِلَى بَدْعِهِ أُخْرَى.

* وَلَمْ يَجِدُوا مَنْ يُبَيِّنُ لَهُمْ طَرِيقَ التَّيْسِيرِ، لِكَيْ يَسْلُكُوهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي حَلْقِ الشَّعْرِ، وَقَلَمِ الظُّفْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ.

قُلْتُ: فَلَا يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِضَعْفِهِ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ لِصِحَّتِهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الْأَمْصَارِ.

* فَلَا يُمْنَعُ الْأَخْذُ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ^(١)، فَإِذَا مُنِعَ ذَلِكَ فَلِأَوْلَى الْمَنْعِ مِنَ الْوَطْءِ وَهُوَ أَغْلَطُ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، وَكَذَلِكَ الْأُخْرَى مِنْ مَنْعِ لُبْسِ الثِّيَابِ، وَالطَّيِّبِ، وَالزَّيْنَةِ، فَإِذَا لَمْ يُمْنَعِ ذَلِكَ مِنْهُ، فَأُخْرَى أَنْ لَا يُمْنَعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ^(٢)، وَاللَّهُمَّ غَفْرًا.^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١٣ ص ١٣٩): «قَالَ أَصْحَابُنَا هَذَا غَلَطٌ، لِأَنَّهُ لَا يَعْتَزَلُ النِّسَاءَ، وَلَا يَتْرُكُ الطَّيِّبَ وَاللِّبَاسَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتْرُكُهُ الْمُحْرَمُ». اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تُحْفَةِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤١٥): «مَنْ أَرْسَلَ الْهَدْيَ إِلَى مَكَّةَ لَا يَحْرُمُ بِذَلِكَ عَلَى الْمُحْرَمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِابْنِ عَبَّاسٍ». اهـ

(١) وَعِلَّةُ الْمَنْعِ عِنْدَهُمْ الشَّبَهُ بِالْحَاجِّ!، وَهَذَا غَلَطٌ.

وَأَنْظُرْ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١٣٩).

(٢) وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلأَبِيِّ (ج ٧ ص ٧٦)، وَ«مُكَمَّلُ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» لِلسَّنُوسِيِّ (ج ٧ ص ٧٦)، وَ«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٣ ص ١٣٩).

قُلْتُ: فَالْمُضْحَى لَا يَعْتَزَلُ النِّسَاءَ، وَالطَّيِّبَ، وَاللِّبَاسَ، وَالزَّيْنَةَ، وَيَعْتَزَلُ الشَّعْرَ وَالظُّفْرَ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ» [ص: ٥].

(٣) وَالْمُرَادُ بِالشَّعْرِ عِنْدَهُمْ: جَمِيعُ شَعْرِ الْبَدَنِ حَتَّى شَعْرَ الْإِطْبِ، وَالْعَانَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٩ ص ٧٠): (مَنْ بَعَثَ هَدِيَّةً لَا يَصِيرُ مُحْرَمًا، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ رحمته فِي «الْمُعْلِمِ» (ج ٣ ص ٦٠): (مَذْهَبُنَا أَنَّ الْحَدِيثَ - يَعْنِي: حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ - لَا يَلْزُمُ الْعَمَلَ بِهِ، وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا^(١) بِقَوْلِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلُ فَلَائِدَ هَدِيَّتِهِ ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ»، وَظَاهِرُ هَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ، وَلَا قَصُّ الشَّعْرِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّبِيبِيُّ رحمته فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٥ ص ٣٣٨): (وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ). اهـ

قُلْتُ: كَيْفَ وَأَنَّ تَحْرِيمَ النِّسَاءِ، وَالطَّيِّبِ، وَاللَّبَاسِ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِالْإِحْرَامِ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُضْحِيَّةِ، فَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ أَخَذَ الشَّعْرَ، وَتَقْلِيمَ الظُّفْرِ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْأُضْحِيَّةِ^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٣٤٣): (وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ اللَّبَاسُ وَالطَّيِّبُ، كَمَا يَحْرُمَانِ عَلَى الْمُحْرِمِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ، دُونَ الْحَتْمِ وَالْإِجَابِ). اهـ

(١) يَعْنِي: الْمَالِكِيَّةَ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٨ ص ٣٦٣).

قُلْتُ: حَتَّىٰ إِنَّ الشَّافِعِيَّةَ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، قَالُوا هُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ،
وَلَيْسَ بِحَرَامٍ، فَلَا بَأْسَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، حَتَّىٰ لَوْ أَرَادَ أَنْ
يُضْحِيَ^(١).

قُلْتُ: وَقَدْ شَاعَ عِنْدَ الْمُقَلِّدَةِ، وَالْعَامَّةِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ مَنْ أَرَادَ أَنْ
يُضْحِيَ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُمَسِّكَ عَنِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ كَالْمُحْرَمِ.
* وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَلَا إِحْرَامَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ، أَوْ يَعْتَمِرَ.
قُلْتُ: وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَفْقَهُ وَأَعْلَمُ بِالسُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ كَمَا
قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُضْحِي فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَمْ يُنْقَلْ
عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ شَعْرِهِ أَوْ ظْفَرِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَخْفَى.



(١) وَأَنْظُرْ: «عَوْنُ الْمَعْبُودِ» لِلْأَبَادِيِّ (ج ٧ ص ٤٩٢)، وَ«تَهْدِيبُ السُّنَنِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٧ ص ٤٩٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

مِنْ أَثَارِ السُّلَفِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَمْسَكَ عَنِ الشَّعْرِ، أَوْ الظُّفْرِ، أَوْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ؛ فَإِنَّهُ ابْتَدَعَ بِدْعَةً فِي الدِّينِ

(١) عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ: (أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ. فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ. فَقَالُوا: أَنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقَلَّدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ. قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: بِدْعَةٌ^(١)، وَرَبُّ الْكُفْبَةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «غَوَامِضِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (ج ١ ص ٤٠٨)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٥)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٥٤)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٨١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّيمِيِّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٨ ص ٢٠٢)، وَابْنُ بَطَّالٍ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ

الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٨١)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦).

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٨١): (فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبُّ الْكُفْبَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ الزُّبَيْرِ حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ بِدْعَةٌ؛ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ خِلَافَ ذَلِكَ). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٧): (وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا: أَنْ يَكُونَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ بَدْعَةٌ، إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ: خِلَافُ ذَلِكَ). اهـ.

(٢) وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ رَبِيعَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مُتَجَرِّدًا عَلَى مَنِيرِ الْبَصْرَةِ، فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ، فَلَقِيتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ؛ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: (بَدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٠)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٨٧٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦): (وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ: (أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: بَدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ).

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: عَنِ الثَّقَفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ: (أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِ عَلِيِّ رضي الله عنه مُتَجَرِّدًا عَلَى مَنِيرِ الْبَصْرَةِ فَذَكَرَهُ)؛ فَعَرَفَ بِهَذَا اسْمَ الْمُبْتَهَمِ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٨ ص ٢٠٢): (قَالَ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْهَدَيْرِ: (رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أَمَرَ بِهِدِيهِ أَنْ يُقَلَّدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ)، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ حَلْفَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه عَلَى ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ عَلَى خِلَافِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ١٧٤): (قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ: فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣): (قَدْ كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَحْلِفُ إِنْ فَعَلَ مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما فِي هَذَا الْبَابِ بِدْعَةً، وَلَا يَجُوزُ فِي الْعُقُولِ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ؛ إِلَّا وَهُوَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ خِلَافُ ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، فَهَوَ بِدْعَةٌ، وَلَا بُدَّ.

لِذَلِكَ السَّلْفُ تَرَكُوا هَذِهِ الْفُتُوَى فِي الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ:

(٣) فَعَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ رحمته الله: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى) عَنِ النَّاسِ وَبَيَّنَّ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ صلوات الله عليه.

(١) لَمْ يَتَّبِعْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا ذَلِكَ، فَتَنَّبَهُ.

(٢) قُلْتُ: فَكَشَفَتِ الْفَقِيهَةُ عَائِشَةُ رضي الله عنها: هَذِهِ الْبِدْعَةُ الْخَطِيرَةُ لِلنَّاسِ، وَبَيَّنَّتْ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي إِبَاحَةِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى، فَكَشَفَتْ رضي الله عنها الْعُمَّةَ عَنِ النَّاسِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ الْهَدْيِ، هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهَدْيِهِ مُقَلَّدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ)؛ فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ ﷺ: هَذَا أَخَذُوا بِقَوْلِهَا، وَتَرَكُوا فَتْوَى ابْنِ عَبَّاسٍ!.

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَحْيَى عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْهَيْثَمِ، ثنا أَبُو الْيَمَانِ الْحِمَصِيُّ، أَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، مِنْ نُسخَةِ: أَبِي الْيَمَانِ الْحِمَصِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦): (نَعَمْ جَاءَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فَفِي نُسخَةِ أَبِي الْيَمَانِ عَنِ شُعَيْبٍ عَنْهُ: وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا»؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ عَنْهَا قَالَ: «فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكُوا فَتْوَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ» (ج ٢ ص ٢٦٨): (وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَقَدْ خَالَفَهُ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنَسٌ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ، بَلْ جَاءَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَهُ، فَفِي نُسخَةِ أَبِي الْيَمَانِ عَنِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ كَشَفَ الْعَمَى عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ»؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْهَا.

وَقَالَ: «لَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخَذُوا بِهَ، وَتَرَكَوا فَتَوَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا». * وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ كَانَ مَهْجُورًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْخُذْ أَحَدٌ مِنْ أئِمَّةِ الْأَمْصَارِ الْمَعْرُوفِينَ بِهِ. اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رحمته الله فِي «الْإِجَابَةِ» (ص ٧٧): (وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» عَنْ شُعَيْبٍ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى ^(١) عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، وَعَمْرَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (إِنِّي كُنْتُ لَأَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَبْعَثُ بِهِدِيهِ مُقَلِّدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ)؛ فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَذَا أَخَذُوا بِهَ، وَتَرَكَوا فَتَوَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ

قُلْتُ: وَلَمْ يَمْتَنِعْ عَنِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِلَّا الْمُحْرَمُ بِالْحَجِّ، أَوِ الْعُمْرَةِ، أَمَّا الْمُقِيمُ فَلَمْ يُعْرِفْ عَنْهُ أَنَّ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ مَنَعَهُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَبَشَرِهِ،

(١) قُلْتُ: فَكَشَفَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ الْأُمَّةِ الْعُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَخَلَ لِعَبْرِ الْمُحْرَمِ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى النَّاسِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحَجَّ: ٧٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٧].

أَوْ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَلِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يُحِلُّ إِلَّا بِالرَّمِي، وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَجِّ، وَأَمَّا الْمُتَقِيمُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ يُحِلَّ؛ لِأَنَّهُ لَا عِنْدَهُ كَعْبَةٌ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ يَتَشَبَّهُ بِالْمُحْرِمِ؟، وَيُحِلُّ عَنْ إِحْرَامِهِ بِذَبْحِ أَضْحِيَّتِهِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ؟، وَهُوَ لَيْسَ بِمُحْرِمٍ، وَلَا حَاجَةَ لَهُ بِالْإِحْرَامِ وَهُوَ مُتَقِيمٌ^(١):
 ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

٤) فَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: (دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَ إِنَّ ابْنَ زِيَادٍ قَلَّدَ بَدَنَهُ فَتَجَرَّدَ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَهَلْ كَانَتْ لَهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا؟ قَالُوا: لَا قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا حَلَّ أَحَدٌ مِنْ حَجِّ، وَلَا عُمْرَةٍ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ؛ ثُمَّ قَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا فَمَا يَبْقَى، أَوْ قَالَتْ: فَمَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ).
 أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٧ ص ٢٢٧ - التَّمْهِيدُ) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَوْلُهُ: «ابْنُ زِيَادٍ»، وَهُمْ؛ إِنَّمَا هُوَ: «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، الَّذِي يُقَالُ لَهُ: «زِيَادُ بْنُ أَبِيهِ»؛ وَسَوْفَ يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ^(٢).

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٤٦ - فَتْحُ الْبَارِي) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَقِيلَ لَهَا إِنَّ زِيَادًا إِذَا بَعَثَ

(١) وَحِكْمَةُ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ فِي إِحْرَامِ الْعَبْدِ فِي الْحَجِّ مَعْرُوفَةٌ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ» لِلْعَسَاوِيِّ (ج ٣ ص ٨٤٣)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ٥٤٥).

بِالْهَدْيِ أَمْسَكَ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ، حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَوْلَاهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا!).

وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٤٦ - فَتْحُ الْبَارِي) مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ بَلَغَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ زِيَادًا بَعَثَ بِالْهَدْيِ وَتَجَرَّدَ فَقَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ لَأَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ مُقِيمٌ عِنْدَنَا مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢) مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ لَأَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ مُقِيمٌ مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ، وَكَانَ بَلَغَهَا أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَهْدَى وَتَجَرَّدَ، قَالَ: فَقَالَتْ هَلْ كَانَ لَهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا؛ فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تُحْرَمُ عَلَيْهِ الثِّيَابُ تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَتَابَعَهُ حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٣٥٨) مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ عَمْرٍو الصَّبَّيِّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِهِ.
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: (يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى

الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي الْمِصْرِ، فَيُوصِي أَنْ تُقَلَّدَ بَدَنَتَهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ مُحْرَمًا حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ، قَالَ^(١): فَسَمِعْتُ تَصْفِيْقَهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعُثُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرَّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: لِمُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ تُصَفِّقُ، وَتَقُولُ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ يَبْعُثُ بِهَا وَمَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ، مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ؛ (أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدْيًا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدْيِي، فَارْتَبَيْتُ إِلَيَّ بِأَمْرِكِ، قَالَتْ عَمْرَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُحْرَ الْهَدْيُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٦ ص ٤٣٣): (المُحَدِّثُونَ اعْتَنَوْا بِهَذَا الْحَدِيثِ، حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَرَوَوْهُ

(١) «قَالَ»؛ أَي: مَسْرُوقٌ؛ «تَصْفِيْقَهَا»؛ وَهُوَ صَرَبُهَا بِإِحْدَى الْيَدَيْنِ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْدِ الْأُخْرَى لِيُسْمَعَ لَهَا صَوْتُ، وَفَعَلْتُ هَذَا تَعَجُّبًا مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَتَأَسُّفًا عَلَى مَنْ فَعَلَهُ.

بِهَذِهِ الطَّرِيقِ، كَأَنَّهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ قَدْ اشْتَهَرَ رَأْيُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ مَنْ بَعَثَ هَدِيًّا أَمْسَكَ عَمَّا يُمَسِّكُ مِنْهُ الْحَاجُّ، فَلِذَلِكَ صَارَ النَّاسُ يَتَنَاقَلُونَ هَذِهِ السُّنَّةَ؛ لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَدْعُو إِلَيْهَا.

* وَلَعَلَّ مَاخَذَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ظَاهِرُ الْآيَةِ؛ حَيْثُ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: (وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) [البقرة: ١٩٦]؛ لَكِنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُحْرَمًا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، قَدْ يُخْطِئُ فِي الْفَهْمِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الشَّيْءِ، وَقَدْ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوَابِ، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(١). اهـ

قَالَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٩)، ح: (١٣٢١): حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَىٰ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَىٰ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَذَكَرَهُ.

هَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ: إِنَّ «ابْنَ زِيَادٍ» هُوَ الَّذِي كَتَبَ إِلَىٰ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالصَّحِيحُ: هُوَ «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، كَمَا رَوَاهُ يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ اللَّيْثِيُّ فِي رِوَايَتِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٧٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

هَكَذَا قَالَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّ «ابْنَ زِيَادٍ» كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

خَالَفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: فَرَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِيهِ: إِنَّ «زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ» هُوَ الَّذِي كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَكَذَلِكَ هُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، وَأَبِي مُضْعَبِ الزُّهْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَالْقَعْنَبِيُّ، وَرَوْحٌ، وَالشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ «زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ» كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَهَكَذَا: أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠ و ٣٤١)، وَالسَّائِي فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٨٠)، وَالْحَدَّثَانِي فِي «الْمَوْطَأِ» (٥١٠)، وَابْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠١١)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٠٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (١٨١٩)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٩٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (١٧٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٤)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٤٠)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٧١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٠٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٠٥٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٢٥٨)، وَأَبُو مُضْعَبِ الزُّهْرِيِّ فِي «الْمَوْطَأِ»

(١٠٩٦)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٣)، وَعَبْدُ الْعَزِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُصْبَاحِ فِي عُيُونِ الصَّحَاحِ» (ق/ ١٩ / ط)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوْطَأَ» (٤٩٩)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمُوْطَأَ» (ج ٢ ص ٤٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٥): (وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ: «ابْنَ زِيَادٍ» بَدَلَ قَوْلِهِ: أَنَّ «زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، وَهُوَ وَهُمْ نَبَهُ عَلَيْهِ الْغَسَانِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ). اهـ

قَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِجَابَةِ» (ص ٧٧): (قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ^(١)، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ: هَكَذَا وَقَعَ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ: «أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ»، وَوَقَعَ فِي جَمِيعِ الْمُوْطَأَتِ: «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، كَمَا وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٩ ص ٧٢): (هَكَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ نُسَخِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ» قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَانِيُّ، وَالْمَازِرِيُّ، وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ، وَجَمِيعُ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَيَّ: «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» هَذَا غَلَطٌ، وَصَوَابُهُ «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ» وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بـ «زِيَادِ ابْنِ أَبِيهِ»، وَهَكَذَا وَقَعَ عَلَيَّ الصَّوَابِ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَ«الْمُوْطَأَ»، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَلِأَنَّ: «ابْنَ زِيَادٍ»^(٢)، لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْغَسَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ٣ ص ٨٤٣): (هَكَذَا: رُوِيَ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ، مِنْ جَمِيعِ الطَّرُقِ).

(١) حُرِّفَ فِي الْأَصْلِ إِلَى: «الْمِيَّاسِيِّ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) وَابْنُ زِيَادٍ: هُوَ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ.

* وَالْمَحْفُوظُ فِيهِ: «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، وَكَذَا: وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْمُوْطَأَتِ: «أَنَّ

زِيَادًا كَتَبَ»، لَا: «ابْنُ زِيَادٍ». اهـ.

فَالصَّوَابُ: «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، فَلَيْسَ: «بِابْنِ زِيَادٍ».^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ رحمته فِي «الْمُعْلِمِ» (ج ٢ ص ١٠٤): (هَكَذَا: رُوِيَ فِي

كِتَابِ: مُسْلِمٍ، مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ.

* وَالْمَحْفُوظُ فِيهِ: «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، وَهَكَذَا: وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْمُوْطَأَتِ:

«أَنَّ زِيَادًا كَتَبَ»، لَا: «ابْنُ زِيَادٍ». اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٠): (هَكَذَا هَذَا

الْحَدِيثُ فِي «الْمُوْطَأِ»، عِنْدَ جَمِيعِ رُوَاتِهِ فِيمَا عَلِمْتُ)^(٢). اهـ

٥) وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَهْدَىٰ مَرَّةً غَنَمًا مُقْلَدَةً». وَفِي رِوَايَةٍ:

(أَهْدَىٰ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا، فَقَلَدَهَا).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)،

وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٩٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٦)، وَأَحْمَدُ

فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤١ و ٤٢)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُعَلَّلَةِ» (٢٥)،

وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٤٦٥)، وَالْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢

ص ٨٩١)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٦٣٤)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي

(١) وَانظُرْ: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ٤ ص ٤٠٩).

(٢) يَعْنِي: بِاسْمِ: «زِيَادِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ».

«الْمُسْنَدِ» (٢١٩)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٧١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٢٩٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٣)، وَ(١٦٤٥)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١١٠)، وَ(٢١١١)، وَ(٢١١٣)، وَ(٢٢٣٠)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٤٧٣)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (٢٠٦)، وَفِي «الْفَوَائِدِ» (٣٩)، وَالْحَرَّانِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (٢٣)، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٦٣٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٤ ص ٥١)، وَتَمَّامٌ فِي «الْفَوَائِدِ» (٤٠٩)، وَ(٤١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢١٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٧ ص ٥٣١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٧)، وَفِي «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ٢٥٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (٩٩٢)، وَالْحَمَّامِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٢)، وَالْبُوشَنجِيُّ فِي «جُزْءِ حَدِيثِهِ» (٣٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٦٩٩)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (٢٦٠)، وَ(٦٦٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (ج ٧ ص ٩٤)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ ص ٢٠٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (٣١)، وَ(٣٦)، وَ(٥١)، وَ(٥٢)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْمَحَامِلِيَّاتِ» (٢٧٦)، ابْنُ غِيْلَانَ فِي «الْغِيْلَانِيَّاتِ» (٦٢٦)، وَابْنُ قُرَاجَا فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٤٣٩)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٩٣)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٢٦٨) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَهَشِيمُ بْنُ بَشِيرٍ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَازِمِ الضَّرِيرِ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَأَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَالْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، وَغَيْرِهِمْ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِه.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧

ص ٩٤) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ
عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ

الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)،

وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَابْنُ

مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٢٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي

«شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَ«مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ

فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٥١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٤١٦)، وَأَبُو

عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١١٢)،

وَ(٢١١٥)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ق/١٦٥/ط)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ

الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمَهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)، وَابْنُ حَزْمٍ

فِي «الْمَحَلِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٠٢) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ، وَيَعْلَى

بْنِ عُبَيْدٍ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ،

عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (رُبَّمَا فَتَلْتُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقْلُدُّ

هَدْيَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يَقِيمُ، لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ

أَفْتَلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيَقْلُدُّ الْغَنَمَ، وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتَلُ

قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقْلُدُّ الْهَدْيَ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يَقِيمُ وَلَا يُحْرَمُ، وَلَا يَجْتَنِبُ

شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ مُقِيمٌ، لَا يُمَسِكُ عَنْ شَيْءٍ يُمَسِكُ مِنْهُ الْحَرَامُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥ و ٧١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١ و ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٩١ و ٢٥٣ و ٢٦٢)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٢٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (٦٨)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٥١)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١٠٦)، وَ(٢١٠٨)، وَ(٢١٠٩)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٦٦)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٧)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٧)، وَ(١٦٤٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)، وَأَبُو سَهْلٍ الْقَطَّانُ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/٤/ط) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَلَامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، وَأَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ، وَوَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، وَعَبِيدَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، وَإِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْتُلُ الْقَلَائِدَ لَهْدِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، فَيَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ فِينَا حَلَالًا). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، فَيَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنْ كُنْتُ لِأَفْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، لَا يُمَسِكُ عَمَّا يُمَسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٩)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٤)، وَأَحْمَدُ
فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٩٠ و ١٩١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٢)،
وَالتُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»
(ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ ص ٤١٧)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي
«مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)، وَالسَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شُيُوخِهِ عَنْ
سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ» (١٣٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَابْنُ أَبِي
حَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٧٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَالْفَضْلُ
بْنُ دُكَيْنٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كُلُّهُمْ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ
مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ
هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَنَمًا، ثُمَّ لَا يُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ،
فَيَبْعُثُ بِهَا، ثُمَّ يَمْكُثُ حَلَالًا).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤
ص ٦٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٥٠)، وَأَبُو
عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُعْجَمِ» (٩١)،
وَالتَّطَبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٠٨)، وَالتَّطْحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي
الْآثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٩)، وَفِي «مُشْكِلِ الْآثَارِ» (ج ١٤
ص ١٣٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ
الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٧)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ٤٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ
الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جِحَادَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ،

عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنَّا نَقْلُدُ الشَّاءَ، فَتُرْسَلُ بِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ حَلَّالٌ، لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ).

٦) وَعَنْ مَسْرُوقٍ؛ أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَيَجْلِسُ فِي الْمِضْرِ، فَيُوصِي أَنْ تُقْلَدَ بَدَنَتُهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ مُحْرَمًا، حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ؟ قَالَ: فَسَمِعْتُ تَصْفِيقَهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: (لَقَدْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ هَدِيَّةً إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرَّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَمَا يُمْسِكُ عَنْ شَيْءٍ، مِمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدِيَّتُهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ رَجُلًا هَاهُنَا يَبْعَثُونَ بِالْهَدْيِ إِلَى الْبَيْتِ، وَيَأْمُرُونَ الَّذِي يَبْعَثُونَ مَعَهُ بِمَعْلَمٍ لَهُمْ يُقْلَدُهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَلَا يَزَالُونَ مُحْرَمِينَ حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ؟ فَصَفَّقْتُ بِيَدَيْهَا، فَسَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، لَقَدْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، فَيَبْعَثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ، وَيُقِيمُ فِيْنَا، لَا يَتْرُكُ شَيْئًا، مِمَّا يَصْنَعُ الْحَلَّالُ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَيَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ، مَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهَا، وَيُقِيمُ، فَيَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَّالُ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَكَّةَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ الْهَدْيِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهَا، وَمَا يُحْرَمُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٤)، وَ(٥٥٦٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»

(١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥

ص ١٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٠)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١١٦)،

وَ(٢١١٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٥٤١)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٣٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٨)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٩٥)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٧٠)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «زِيَادَاتِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧١٩)، وَفِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (٩٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ١٢٠)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَابْنُ قُدَامَةَ فِي «بُلْغَةِ الطَّلَبِ الْحَثِيثِ» (٢٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٧)، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «مُتَهَيَّ رَعَبَاتِ السَّامِعِينَ فِي عَوَالِي أَحَادِيثِ التَّابِعِينَ» (٢٣)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٣٧٦)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبُعْدَادِيَّةِ» (٤٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٧ ص ٢٢٧) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَدَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ الْبَصْرِيِّ، وَزَكَرِيَّا بْنَ أَبِي زَائِدَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

(٧) وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا لَا يَعْتَرِلُ شَيْئًا وَلَا يَتْرُكُهُ؛ فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، قَالَتْ: وَلَا نَعْلَمُ الْحَاجَّ يُحِلُّهُ إِلَّا الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٥٩)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٨٣)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٧٨)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٣٤٩)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٣ ص ٨٣)، وَابْنُ عَيْلَانَ فِي «الْغِيَلَانِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٦٨) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٨)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٧ و ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١
و ١٧٣ و ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ
الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٤٦٩)، وَابْنُ رَاهَوَيْه فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٨٩)، وَ(٩٢٢)،
وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١١)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١)،
وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (٤٢٣)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٩)، وَ(١٩٥٠)،
وَ(١٩٥٢)، وَ(١٩٥٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي
«مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٩)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «حَدِيثِ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ» (٣٣)،
وَالْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٥٨)، وَابْنُ عَيْلَانَ فِي «الْعَيْلَانِيَّاتِ» (١٠٦٣)، وَ(١٠٦٦)،
وَ(١٠٧١)، وَ(١٠٧٢)، وَالْمُحَلِّصُ فِي «الْمُحَلِّصِيَّاتِ» (١٧٤)، وَ(١٧٥)،
وَ(١١٩٣)، وَ(١١٩٤)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٥٠)، وَالذَّارِقُطِيُّ فِي
«الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ٤٨٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٢)،
وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِعِ» (ج ٢ ص ٤٣١)، وَفِي «تَالِي تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ١
ص ٧٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)، وَالْمَرَاغِي فِي «مَشِيخَتِهِ»
(٣٤٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٦ ص ٣٨٨) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ،
وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَاجِشُونَ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو
الْأَوْزَاعِيُّ، وَنَافِعُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجِ الْبَاهِلِيِّ، وَعَمْرٍو بْنُ الْحَارِثِ
الْمِصْرِيُّ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
تَقُولُ: (كُنْتُ أَفْتُلُ فَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ لَا يَعْتَرِلُ شَيْئًا وَلَا يَتْرُكُهُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، وَلَا نَعْلَمُ الْحَاجَّ يُحِلُّهُ؛ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ يُحْرَمْ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَقَدْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبِعَثْتُ بِهَا، ثُمَّ لَا يُمَسِكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا أُحِلَّ لَهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَتَلْتُ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، فَلَمْ أَرَهُ تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا أُحِلَّ مِنْهُ).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ السَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٣ ص ٨٤)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٠٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٥)، وَابْنُ عِيْلَانَ فِي «الْغِيَلَانِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٦٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٤٠)، وَأَبُو بَكْرٍ الْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٥٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٧٣٩٠) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ يَعْتَزِلْ شَيْئًا، وَلَمْ يَتْرُكْهُ، إِنَّا لَا نَعْلَمُ الْحَرَامَ يُحِلُّهُ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٩٢)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٢ ص ١٨٠) مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَائِدَ بُدْنِ النَّبِيِّ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَّدَهَا وَأَشَعَّرَهَا وَأَهْدَاهَا، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أُحِلَّ لَهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٦)، وَ (١٦٩٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٣ وَ ٦٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٠ وَ ١٧٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٧٨)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٣٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٤٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣١٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٦)، وَ (ج ٢٠ ص ٢١٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١٢)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (١٦٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٥٥)، وَابْنُ عَيْلَانَ فِي «الْغِيَلَانِيَّاتِ» (١٠٦٠)، وَ (١٠٦٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٢٢)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٣ ص ٨)، وَالْأَبَّارِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي «الْأَرْبَعِينَ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق / ٢ / ط)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٠٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٣)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (٢٥٧)، وَ (٢٥٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٧)، وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٢ ص ٥٦٥)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الرُّوَاةِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ» (ق / ٣ / ط)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٩ ص ٥٥٨)، وَابْنُ الْبَخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ١ ص ٥٢٤ وَ ٥٢٥) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو الْعَقْدِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الْعَبْدِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ يَزِيدَ الْجَرْمِيُّ، وَالْفَضْلُ بْنُ نُعَيْمٍ، وَحَمَادُ بْنُ خَالِدِ الْخِطَّاطِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ

الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا^(١))، وَقَلَدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٦ و ١٨٥ و ٢٠٠)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٧٨٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٥٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٢٤٦)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٠)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٤)، وَ(١٩٤٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقَى» (٤٢٣)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ١ ص ٢٠٧ و ٤٠٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٣٥٧)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٧ ص ١٤٩)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنَ جُرَيْجٍ، وَعَمْرُو بْنَ الْحَارِثِ، وَبُرْدَ بْنَ سِنَانَ الدَّمَشَقِيِّ، وَأَيُّوبَ بْنَ مُوسَى الْمَكِّيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْبَلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُهْدِي مِنْ

(١) رِوَايَةٌ: مَعْلُولَةٌ زِيَادَةً: «وَأَشْعَرَهَا»، فَهِيَ رِوَايَةٌ: شَادَّةٌ، لَا تَصِحُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لِأَنَّهَا مِنْ رِوَايَةِ: أَلْفَحِ بْنِ حَمِيدِ بْنِ نَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَا، وَخَالَفَ: الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، فَإِنَّهُمْ: لَمْ يَذْكُرُوا: «الْإِشْعَارَ»، فِي هَذَا الْوَجْهِ، فَوَهُمْ. وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَنْ عَلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي: «التَّوَضُّحِ فِي كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ لِلْأَحَادِيثِ» (ص ٨١).

الْمَدِينَةِ، فَأَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَمْتَنِعُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، وَيُقِيمُ، فَمَا يَتَّقِي مِنْ شَيْءٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٤ و ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٥٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٢٤٦)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٩٦)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٨)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٠ و ٣٢٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٢٠)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٦ ص ١٢٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٦٥) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَيُونُسَ بْنِ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ، وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى الْمَكِّيِّ، وَشُعَيْبَ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ الْهَدْيِ، هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهِ هَدْيِهِ مُقْلَدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (١٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٩١ و ٢١٢ و ٢٢٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي

«الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٣٢١)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٥٧)، وَ(١٩٥٨)، وَ(٢١٠٢)، وَ(٢١٠٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَجَهْمَةُ بِنْتُ الْفَرَجِ فِي «الْمُصَافِحَاتِ وَالْمُؤَافَقَاتِ» (٢٥)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «حَدِيثِ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ» (٦٨)، وَفِي «مُسْنَدِ عَائِشَةَ» (٣٢)، وَ(٨٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ٥١)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (١٧٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَابْنُ طَهْمَانَ فِي «نُسَخَتِهِ» (١٥٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكِلَابِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ الْمِضْرِيِّ، وَوَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ الصَّرِيرِ، وَأَنْسِ بْنِ عِيَّاضٍ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَغَيْرِهِمْ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَفْتُلُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهَا، ثُمَّ يَقِيمُ عِنْدَنَا، وَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ الْقَلَائِدَ بَدَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِيَهْدِيَهَا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، وَلَا يَتَجَرَّدُ، وَلَا يَصْنَعُ شَيْئًا مِمَّا يَصْنَعُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَقَدْ كُنْتُ أَفْتُلُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ يَقْلُدُ الْهَدْيَ، يَبْعَثُ ثُمَّ يَبْقَى حَلَالًا، لَا يُحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنْ كُنْتُ لَأَفْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَهُوَ مُقِيمٌ، مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ).

(٨) وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الرَّجُلِ يَبْعَثُ بِهِدِيهِ أَيْمِسِكُ عَنْ

النِّسَاءِ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: (مَا عَلِمْنَا الْمُحْرَمَ يُحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٨) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: (إِذَا بَعَثَ الرَّجُلُ بِالْهَدْيِ فَهُوَ مُحْرَمٌ، وَاللَّهُ لَوْ كَانَ مُحْرَمًا، مَا كَانَ لَهُ حِلٌّ دُونَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ). قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «كَانَ يَبْعَثُ بِالْبُدْنِ^(١) مَعَ عَلْقَمَةَ، وَلَا يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ١٠٠)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٨) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ، وَلَا يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) الْبُدْنُ: جَمْعُ بَدَنَةٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِعِظَمِ بَدَنَيْهَا.

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ: كَانَ يُفْتِي بِذَلِكَ، لَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

أَثَرُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧ و ٨٨) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُمَسِّكُ عَمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

أَثَرُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَالْآثَارُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ بِخِلَافِهَا، وَأَنَّ مَنْ أَهْدَى إِلَى الْحَرَمِ هَدِيًّا، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ فِي بَلَدِهِ لَيْسَ بِحَاجٍّ وَلَا مُعْتَمِرٍ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَهُوَ مُقِيمٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى شُدُوزِ مَثْنٍ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم، إِذَا أَرَادَ الْمُضْحِيَّ أَنْ يُضْحِيَ، أَنْ يُمْسِكَ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ

عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ كَثِيرَ بَنِ أَبِي كَثِيرٍ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ يُفْتِي بِخُرَّاسَانَ - يَعْنِي: كَانَ يَقُولُ -: (إِذَا دَخَلَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَاشْتَرَى الرَّجُلُ أَضْحِيَّتَهُ، فَسَمَّاهَا، لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: قَدْ أَحْسَنَ، كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، أَوْ يَقُولُونَ ذَلِكَ).

هَكَذَا عَلَى الشَّكِّ: بِالْفِعْلِ، أَوْ الْقَوْلِ.

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤٢ ص ١٤٢) مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ كَثِيرُ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ الْبَصْرِيُّ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ^(١)، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَيُخَالِفُ الثَّقَاتِ، لِذَلِكَ لَمْ يُوثِّقْهُ إِلَّا الْعَجَلِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (ج ٢ ص ٢٢٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٣٣٢).

* فَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، وَالْأَثَرُ مُنْكَرٌ.

لِذَلِكَ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٠٩): «مَقْبُولٌ»؛ أَي: حَيْثُ

يُتَابَعُ، وَإِلَّا فَلَيْنُ الْحَدِيثِ، وَلَا يُوجَدُ لَهُ أَيُّ مُتَابِعٍ فِي هَذَا الْأَثَرِ، فَلَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٤ ص ١٥٢)، وَ«الضُّعْفَاءَ الْكَبِيرَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٤ ص ١١٧٥)،

وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٤٢٧)، وَ«بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٥ ص ٣٩٠ و ٥٢٦).

وَكَذَلِكَ: خَالَفَ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَأَحْفَظُ مِنْهُ فِي ذِكْرِهِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم، يَرَوْنَ خِلَافَ مَا ذَكَرْنَا عَنْهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَمْنَعُوا الْمُضْحِيَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، أَنَّ يُمْسِكَ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، كَمَا سَبَقَتِ الرَّوَايَاتُ فِي ذَلِكَ.

فَهُوَ أَثَرٌ مُنْكَرٌ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته الله فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ١٣ ص ٣٠٠): (كَثِيرٌ مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ: مَجْهُولٌ، وَلَوْ كَانَ مَشْهُورًا بِالثَّقَةِ، وَالْحِفْظِ لَمَا خَالَفْنَا هَذَا الْخَبَرَ، وَقَدْ أَوْقَفَهُ بَعْضُ رُوَاتِهِ عَلَيَّ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)^(١). اهـ

وَتَجْرِيحُ ابْنِ حَزْمٍ هَذَا: نَقَلَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْاِعْتِدَالِ» (ج ٣ ص ٤١٠)؛ وَأَقَرَّهُ، حَيْثُ قَالَ: (قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: مَجْهُولٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الْوَسْطَى» (ج ٣ ص ١٩٦): (كَثِيرٌ مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ مَجْهُولٌ، قَالَهُ: عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ)^(٢)؛ يَعْنِي: ابْنَ حَزْمٍ.

لِذَلِكَ: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعَتِيلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ١١٧٥)؛ لِضَعْفِهِ فِي الْحَدِيثِ.

(١) وَهَذَا يُدَلُّ أَنَّ كَثِيرَ بْنَ أَبِي كَثِيرٍ الْبَصْرِيَّ، هَذَا يُخَالِفُ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ فِي الْأَحَادِيثِ.

وَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: (فِي الطَّلَاقِ).

مِنْ رِوَايَةِ: كَثِيرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْبَصْرِيِّ، وَالْعُهُدَةُ عَلَيْهِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْثُوقٌ، كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، كَمَا فِي «السُّنَنِ» لِابْنِ مَيْدٍ (ج ٣ ص ٤٨١).

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٥٦)، ثُمَّ قَالَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لِأَنَّ فِيهِ كَثِيرٌ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ الْبَصْرِيُّ.

* وَهَذَا يُدَلُّ أَنَّهُ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ.

(٢) لِذَلِكَ لَمْ يُصِيبِ الْحَافِظُ ابْنَ الْقَطَّانِ رحمته الله فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٥ ص ٣٩٠)؛ تَعَجُّبُهُ عَلَيَّ الْحَافِظِ عَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيِّ فِي «الْأَحْكَامِ

الْوَسْطَى» (ج ٣ ص ١٩٦)؛ لِاِعْتِمَادِهِ عَلَيَّ تَوْثِيقِ الْحَافِظِ الْعَجَلِيِّ فِي «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» (ج ٢ ص ٢٢٦)؛ لِكَثِيرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْبَصْرِيِّ.

وَقَدْ أَعْلَى الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، كَمَا فِي «السَّنَنِ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٣ ص ٤٨١)؛ حَدِيثًا،

لِكَثِيرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا بِالْوَقْفِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ عِنْدَهُ فِي الْحَدِيثِ.^(١)

لِلذَلِكَ ذَكَرَهُ: الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٧ ص ٢١١)؛ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ

جَرْحًا وَتَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَهُ.

وَيُؤَكِّدُ عَلَى هَذَا: أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ ذَكَرَهُ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧

ص ١٥٦)؛ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحًا وَتَعْدِيلًا أَيْضًا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَهَالَتِهِ.

وَكَثِيرُ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ الْبَصْرِيُّ هَذَا: لَمْ يُوثِّقْهُ الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي «التَّارِيخِ»

(ج ٢ ص ٤٩٥).

وَتَابَعَهُ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ حَدَّثَنَا قَتَادَةَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: (أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ

كَانَ يُفْتِي بِخُرَاسَانَ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اشْتَرَى أَضْحِيَّتَهُ وَسَمَاهَا، وَدَخَلَ الْعَشْرُ، أَنْ يَكْفَ عَنْ

شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يُضْحَى. قَالَ قَتَادَةُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، فَقَالَ: نَعَمْ،

قُلْتُ: عَمَّنْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ).

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٤٣) مِنْ طَرِيقِ مُسَدِّدٍ حَدَّثَنَا

يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ فِيهِ كَثِيرُ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ الْبَصْرِيُّ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ سَمُرَةَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ.^(٢)

وَالخَبْرُ مُرْسَلٌ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْأَحْكَامَ الْوُسْطَى» لِعَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيِّ (ج ٣ ص ١٩٦).

(٢) أَنْظُرْ: «الضُّعْفَاءَ» لِعَلْقَمِيِّ (ج ٤ ص ١١٧٥)، وَ«السَّنَنِ الْكُبْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٥ ص ٢٥٦)، وَ«الْأَحْكَامَ الْوُسْطَى» لِعَبْدِ الْحَقِّ

الْإِسْبِيلِيِّ (ج ٣ ص ١٩٦)، وَ«التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٧ ص ٢١١)، وَ«المَحَلِّيَّ بِالْأَثَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ١٣ ص ٣٠٠).

* وَرَوَاهُ بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ نَا مُسَدَّدٌ نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ نَا ابْنُ أَبِي

كَثِيرٍ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ كَانَ يُفْتِي فَذَكَرَهُ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٦ ص ٢٨).

فَأَسْقَطَ قِتَادَةَ عَنْهُ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مُرْسَلٌ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْاضْطِرَابِ أَيْضًا.

قُلْتُ: وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ آثَارُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فِي عَدَمِ مَنَعِ الْمُضْحَى مِنَ الْإِمْسَاكِ عَنِ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحَى، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ، وَلَا يُشْبِهُ الْمُحْرَمَ، وَلَوْ كَانَ يُشْبِهُ الْمُحْرَمَ؛ لَكَانَ أَوْلَى أَنْ يُمْسِكَ عَنِ الْجِمَاعِ، وَالطَّيْبِ، وَالنِّكَاحِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.

فَهُوَ أَثَرٌ مُنْكَرٌ، لَا يَصِحُّ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

قُلْتُ: وَالخَبْرُ الْمُنْكَرُ: هُوَ الْخَبْرُ الَّذِي يَرُوبِهِ الضَّعِيفُ مُخَالَفًا لِلثَّقَةِ. ^(١)

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (ج ١٠ ص ٤٤٥) عَنْ مُسَدَّدٍ

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ قِتَادَةَ، فِي الْإِسْنَادِ هَذَا خَطَأً هُنَا، وَقَدْ تَصَحَّفَ عِنْدَهُ مِنْ طَرِيقِ مُسَدَّدٍ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ «شُعْبَةَ بْنَ الْحَجَّاجِ»، بَدَلًا: «سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ»، وَهَذَا غَلَطٌ، وَصَوَابُهُ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قِتَادَةَ، وَهُوَ عِنْدَ مُسَدَّدٍ فِي «مُسْنَدِهِ» عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ.

أَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٧ ص ٦٣ - إِيْتِحَافُ الْخَيْرَةِ) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ

زُرَيْعٍ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قِتَادَةَ بِهِ؛ وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ ذَكَرَهُ: أَبُو صَيْرِيٍّ فِي «إِيْتِحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ٧ ص ٦٣).

(١) وَأَنْظُرْ: «تَبْسِيرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَمْرٍو سَلِيمٍ (ص ٧٣ و ٧٤ و ٧٥).

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٢٢١) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْعَتَكِ فَحَدَّثَ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ يَقُولُ: (مَنْ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً فِي الْعَشْرِ؛ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ، وَأَظْفَارِهِ؛ قَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: عَنْ مَنْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ، وَهُوَ الرَّجُلُ مِنَ الْعَتَكِ، فَبَيْنَ قَتَادَةَ، وَبَيْنَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَيَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ: رَجُلٌ مُبْهَمٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ مِنْ قِبَلِ قَتَادَةَ؛ فَإِنَّهُ مُكْثَرٌ مِنَ الْإِرْسَالِ عَنْ مِثْلِ: «سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ»، وَ«يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ»، وَغَيْرِهِمَا.^(١)

لِذَلِكَ: ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٦ ص ٤٥٩) فِي «الْمُبْهَمَاتِ» مِنْ أَجْلِ هَذَا الرَّجُلِ الْمُبْهَمِ.^(٢)

فَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: (حَدِيثٌ: «جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْعَتِكِ، فَحَدَّثَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ يَقُولُ: مَنْ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً فِي الْعَشْرِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، قَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: عَمَّنْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ»).

وَإِسْنَادُهُ فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْعَتِكِ».^(٣)

(١) انظر: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رُؤَاةِ الْمَرَّاسِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥).

(٢) وَهَذَا الْأَثَرُ قَدْ اضْطُرِبَ فِي إِسْنَادِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَهَذَا يُوجِبُ ضَعْفَهُ أَيْضًا.

(٣) فَأَخْطَأَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَصْحِيحِهِ» لِإِسْنَادِ هَذَا الْأَثَرِ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٣٧٨)، مِنْ

أَجْلِ الرَّجُلِ الْمُبْهَمِ، وَالِاخْتِلَافِ فِي إِسْنَادِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَثَرِيُّ: قُلْتُ؛ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: قَتَادَةُ سَمِعَ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ قَالَ: لَا أَدْرِي، قَدْ رَوَى عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ رَجُلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ^(١).
وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (ص ٤١١): سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: (أَحَادِيثُ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَا أَدْرِي كَيْفَ هِيَ؟، قَدْ أَدْخَلَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ رِجَالٍ لَا يَعْرِفُونَ!).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٣ ص ٣٢٢): سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: (هُوَ لِأَنَّ الرُّجَالَ مَا أَدْخَلَ قَتَادَةَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، ثُمَّ ذَكَرَهُمْ).
وَقَالَ حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكِرْمَانِيُّ فِي «مَسَائِلِهِ» (ص ٤٦٥): (قَالَ أَحْمَدُ: قَدْ عَدَدْتُ عَشْرَةَ رِجَالٍ بَيْنَ قَتَادَةَ، وَبَيْنَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، يَرْوِي عَنْهُمْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ أَحَادِيثَ).

قُلْتُ: قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ قَدْ أُرْسِلَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، فَيَنْبَغِي التَّكْذُوبُ هَلْ سَمِعَ مِنْهُ، أَوْ: لَا، وَالتَّكْذُوبُ مِنْ نَقْلِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (ص ٢٢٧): سَمِعْتُ: أَحْمَدَ سَأَلَ رَجُلًا عَنْ حَدِيثٍ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: (يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ أَصْحَابٍ مِنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ، أَيُّ شَيْءٍ يَصْنَعُ بِقَتَادَةَ).

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمُرَاسِيلِ» (ص ١٤٠).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٣١٩ - التَّهْدِيدُ): سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، يُضَعِّفُ أَحَادِيثَ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ تَضْعِيفًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهَا بَيْنَ قَتَادَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: فِيهَا رِجَالٌ. قُلْتُ: وَهَذَا الْخَبْرُ لَمْ يُوَافِقْ قَتَادَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الثَّقَاتِ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ.

فَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: (كُلُّ حَدِيثٍ حَدَّثَكُمْوهُ - يَعْنِي: قَتَادَةَ - فَلَا يُوَافِقُهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لَا تَقْبَلُوهُ مِنْهُ).^(١) وَهَذَا الْأَثَرُ: قَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ قَتَادَةُ بِنُ دِعَامَةَ، فَمَرَّةً يَقُولُ: «إِنَّ كَثِيرَ بَنِ أَبِي كَثِيرٍ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ يُفْتِي بِخُرَاسَانَ»، وَمَرَّةً يَقُولُ: «عَنْ كَثِيرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ كَانَ يُفْتِي بِخُرَاسَانَ»، وَمَرَّةً يَقُولُ: «جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْعَتَاكِ فَحَدَّثَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ يَقُولُ»، وَمَرَّةً: «فَقُلْتُ: يَعْنِي الرَّجُلَ الْمُبْهَمَ - عَمَّنْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَمَرَّةً: «قَالَ قَتَادَةُ: عَمَّنْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، قَالَ: عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَمَرَّةً يَقُولُ: «قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، أَوْ يَقُولُونَ ذَلِكَ» عَلَى الشَّكِّ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ قَتَادَةَ فِي الْأَثَرِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، مَعَ ضَعْفِ إِسْنَادِهِ.

ثُمَّ إِنَّ قَتَادَةَ خَالَفَ: مَا رَوَاهُ هُوَ نَفْسُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي فَتَاوَاهُ الصَّحِيحَةِ الَّتِي وَافَقَتِ الصَّحَابَةَ ﷺ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَيْمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٣١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (لَا يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ.

* وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْإِسْنَادِ الْآخِرِ، لِأَنَّ قَتَادَةَ أَتَى بِهِ عَلِيٌّ وَجْهَهُ الصَّحِيحُ، فَهُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ.

وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَهُوَ ثَبُتٌ فِي قَتَادَةَ، وَقَدْ رَوَى السَّنَدَ

الْمَوْصُولَ عَنْهُ. ^(١)

قَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ: (كَانَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ: أَحْفَظَ أَصْحَابِ قَتَادَةَ). ^(٢)

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِحَدِيثِ قَتَادَةَ). ^(٣)

(١) وَانظُرْ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِإِمْرِيٍّ (ج ١١ ص ٩)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤ ص ١١٠)، وَ«سَيْرِ

أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٤١٣).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٦٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٦٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

* وَعُنْدَرُ ثَقَّةٌ ثَبْتُ، قَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، قَبْلَ أَنْ يَسْتَحْكِمَ فِي

الِاخْتِلَاطِ، وَلَمْ يُطَبِّقْ بِهِ.

* فَإِنَّ عَامَّةَ الرُّوَاةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ: سَمِعُوا مِنْهُ قَبْلَ اسْتِحْكَامِ اخْتِلَاطِهِ،

فَمَا كَانَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ أَخْذُوهُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا طَرَحُوهُ. ^(١)

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي عَرُوبَةَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي قِتَادَةَ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْأَثَرَ.

* وَهَذِهِ قَرِينَةٌ: أَنَّ غُنْدَرًا سَمِعَ مِنْهُ هَذَا الْأَثَرَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ الْمُسْتَحْكِمِ فِيهِ، وَمِمَّا

تَمَيَّزَ لَدَيْهِ.

قَالَ ابْنُ الْجُنَيْدِ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (ص ٢٩٠): (قُلْتُ: لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: غُنْدَرٌ سَمِعَ

مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ فِي الْاِخْتِلَاطِ أَوْ قَبْلُ؟ فَقَالَ لِي يَحْيَى: زَعَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ

إِلَّا فِي الصِّحَّةِ، وَأَنَّ أَوَّلَ مَنْ عَرَفَ اخْتِلَاطَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ: غُنْدَرٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٢٠١): (سَمِعْتُ عَبْدَانَ الْأَهْوَازِيَّ

يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ الْعَبَّاسِ يَقُولُ: كَتَبْتُ عَنْ غُنْدَرٍ حَدِيثَهُ كُلَّهُ؛ إِلَّا حَدِيثَ سَعِيدِ

بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ نَهَانِي أَنْ أَكْتُبَهُ، وَقَالَ: سَمِعَ سَعِيدًا بَعْدَ

الِاخْتِلَاطِ، ذَكَرْتُ هَذِهِ الْحِكَايَةَ: لِابْنِ مُكْرَمٍ بِالْبَصْرَةِ وَكَأَنَّهُ أَنْكَرَهُ، وَقَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو

بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: سَمِعْتُ غُنْدَرًا يَقُولُ: مَا أَتَيْتُ شُعْبَةَ حَتَّى فَرَعْتُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

عَرُوبَةَ). اهـ

* وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ بَيِّنٌ لَنَا صِحَّةَ رِوَايَةِ: غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ.

(١) وَانظُرْ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١١ ص ١٠)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١١٠)، وَ«سِيرَ

أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٤١٣).

وَقَدْ رَوَى لَهُ: مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٧٩) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

* وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ مُتَابِعَاتٍ مِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ وَافَقَ الثَّقَاتِ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُخَالَفْ.

* وَبِذَلِكَ: لَا يَبْقَى أَدْنَى شَكٍّ فِي إِثْبَاتِ صِحَّةِ رِوَايَةِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ

عَنْ قَتَادَةَ.

قُلْتُ: وَمِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ تَبَيَّنَ لَنَا، أَنَّ هَذَا الْأَثْرَ لَا عُبَارَ عَلَى صِحَّتِهِ،

وَذَلِكَ لِأَنَّ غُنْدَرًا قَدْ وَافَقَ الثَّقَاتِ: «فِي أَنَّ الْمُضْحِيَّ لَا يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ

الْمُحْرَمُ»، كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ.

* فَقَتَادَةُ قَدْ اضْطَرَبَ فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ: اضْطَرَابًا شَدِيدًا^(١)، كَمَا سَبَقَ، وَهَذَا مِنْ

دَلَائِلِ ضَعْفِهِ.

* وَقَدْ زَادَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَأَدْرَجَ فِي الْأَثْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَوَهَمَ فِي

ذَلِكَ.

وَهَذَا الْخَطَأُ؛ إِذْ وَقَفَهُ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْهُمْ خِلَافُ

ذَلِكَ: «وَأَنَّ الْمُضْحِيَّ لَا يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ»، كَمَا سَبَقَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ٩ ص ٤٦٣)

هَذَا الْإِضْطِرَابَ؛ فَمَرَّةً: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَمَرَّةً:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مَوْفُوفًا، وَمَرَّةً: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ

(١) وَهِيَ رِوَايَةٌ شَاذَةٌ مُضْطَرِبَةٌ، وَقَدْ اضْطَرَبَ قَتَادَةُ فِي إِسْنَادِهِ، وَوَهَمَ فِيهِ، وَلَمْ يَقْمَهُ، مَعَ جَهَالَةِ إِسْنَادِهِ.

وَمَا يَرُوبِهِ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ أَصَحُّ، فَسَلَّكَ فِيهِ الْجَادَّةَ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

قَوْلِهِ، وَمَرَّةً. عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ مِنْ قَوْلِهِ، وَمَرَّةً. رُوِيَ
مُرْسَلًا.^(١)

وَكَذَلِكَ خَالَفَ قَتَادَةُ: مَا قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (هَذَا

حَدِيثٌ قَدْ نُسِيَ وَتُرِكَ)^(٢)

قُلْتُ: وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أحيانًا يُنْكِرُ عَلَى أَصْحَابِهِ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ

عَنْهُ الْأَحَادِيثَ بِالْغَلَطِ.

مِثْلَ: إِنْكَارِهِ عَلَى عَطَاءِ الْخُرَسَانِيِّ.

فَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: إِنَّ عَطَاءَ الْخُرَسَانِيِّ حَدَّثَنِي

عَنْكَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ بِكَفَّارَةِ الظَّهَارِ؛ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ

الْمُسَيَّبِ: كَذَبَ عَلَيَّ عَطَاءٌ، مَا حَدَّثْتُهُ، إِنَّمَا بَلَّغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: تَصَدَّقْ تَصَدَّقْ).^(٣)

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٠٥): (وَبَعْضُ أَصْحَابِ سَعِيدِ

بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَأَلْتُ سَعِيدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كَذَبَ عَلَيَّ عَطَاءُ الْخُرَسَانِيِّ.

لَمْ أُحَدِّثْ هَكَذَا).

(١) وَأَنْظَرِ: «اللِّطَائِفَ مِنْ دَقَائِقِ الْمَعَارِفِ» لِابْنِ أَبِي عَيْسَى (ص ١٢٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٥٦٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ١٥٦٦)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٢٦٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٧٩١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(ج ١٣ ص ٢٤٠).

(٣) أَتْرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الزُّعْمَاءِ» (ص ٩٠)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الزُّعْمَاءِ» (ج ٣ ص ١٤٥).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ فَقَطُ فِي عَنَعَتِهِ قِتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِيمَا غَلَطَ فِيهِ مِنَ الْمَتَنِ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَرَوِي قِتَادَةَ عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ، كَمَا فِي حَدِيثِنَا هَذَا، فَإِنَّ قِتَادَةَ غَلَطَ فِي نَقْلِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَدْ رُوِيَ خِلَافَ ذَلِكَ.

فَقَدْ رَوَى قِتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا أَقَامَ أَرْبَعًا صَلَّى أَرْبَعًا).

يَعْنِي: فِي السَّفَرِ. ^(١)

فَإِنَّ قِتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، أَخَذَهُ عَنْ عَطَاءِ الْخُرَسَانِيِّ.

فَعَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَسَانِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: (إِذَا أَقَمْتَ بِأَرْضِ أَرْبَعًا،

فَصَلِّ أَرْبَعًا). ^(٢)

قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٠٦): (رَوَى عَطَاءُ الْخُرَسَانِيُّ، عَنْ

سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رحمته الله قَالَ: «إِذَا أَقَامَ أَرْبَعًا صَلَّى أَرْبَعًا».

وَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ خِلَافَ هَذَا.

فَعَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: (إِذَا أَرَمَعْتَ بِقِيَامِ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً

فَأْتِمِّمْ).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٩٥)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٤٣٤٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢

ص ٤٥٥) مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ، وَمَعْمَرٍ عَنْ قِتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٦٤)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٤٣٤٧) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ عَطَاءِ الْخُرَسَانِيِّ عَنْ

سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٩٥): (وَرَوَى عَنْهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي

هِنْدٍ خِلَافَ هَذَا).^(١)

قُلْتُ: فَإِنَّ قَتَادَةَ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «إِذَا أَقَامَ أَرْبَعًا صَلَّى

أَرْبَعًا»؛ مِثْلُ: مَا رَوَى عَطَاءٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ الْبُخَارِيُّ: (أَرَى قَتَادَةَ أَخَذَهُ عَنْ عَطَاءٍ). اهـ.

قُلْتُ: وَلَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ إِلَّا عَدَدًا مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَالْبَاقِي

يُرْسَلُهَا؛ يَعْنِي: أَحْيَانًا يَرَوِي مُرْسَلًا عَنْهُ.

لِذَلِكَ؛ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ: (أَحَادِيثُ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مَا أُدْرِي

كَيْفَ هِيَ؟ قَدْ أَدْخَلَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ رِجَالٍ لَا يُعْرَفُونَ).^(٢)

قُلْتُ: كَمَا هُوَ هُنَا، فَإِنَّ قَتَادَةَ يَرَوِي عَنْ رَجُلٍ مُبْهَمٍ لَا يُعْرَفُ.

وَقَدْ اسْتَنْكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ أَحَادِيثَ، رَوَاهَا قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،

لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُ.^(٣)

قُلْتُ: قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُطْلَقًا، إِلَّا بَعْضَ الْأَحَادِيثِ كَمَا

سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

* فَاعْلَمْ بِالْعَهْدِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَاسْتَبَهَ أَنْ يَكُونَ بِالْعَهْدِ عَنْهُ فَرَوَاهُ عَنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٤٣٤٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٤٥٤) مِنْ طَرِيقِ

الثَّوْرِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي «تُحْفَةِ التَّحْصِيلِ» (ص ٢٦٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (ص ٤١١).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٠٦).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَاجِي رحمته فِي «التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ» (ج ١ ص ٢٩٥): (وَقَدْ يُنْقَلُ الْحَدِيثُ ثِقَةً عَنْ ثِقَةٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ أَيْ: وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ - إِمَّا: لِإِرْسَالِ دَخَلِهِ، لِأَنَّ النَّاقِلَ لَمْ يَأْخُذْ عَنِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ عَاصِرَهُ... وَقَدْ يَكُونُ الْحَدِيثُ: يَرْوِيهِ الثَّقَّةُ عَنِ الثَّقَّةِ، وَلَا يَكُونُ صَحِيحًا؛ لِإِعْلَالِهِ دَخَلَتْهُ مِنْ جِهَةِ غَلَطِ الثَّقَّةِ فِيهِ^(١)، وَهَذِهِ أَلْوَجُوهُ كُلُّهَا لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّانِ، وَتَتَّبَعَ طُرُقَ الْحَدِيثِ، وَاخْتِلَافِ الرِّوَاةِ فِيهِ، وَعَرَفَ الْأَسْمَاءَ وَالْكُنَى). اهـ

قُلْتُ: الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، لَمْ يَرْوِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(٢)، إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ وَهِيَ^(٣):

الأوَّلُ: فَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ جَابِرِ رضي الله عنه بِهِ فِي: (بَيْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَدِيثِيَّةِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»؛ فِي كِتَابِ: «الْمَعَازِي»؛ بَابُ: «غَزْوَةِ الْحَدِيثِيَّةِ» (ج ٧ ص ٥٠٧)؛ الْحَدِيثُ رَقْمُ: (٤١٥٣).

الثَّانِي: رَوَى شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما بِهِ حَدِيثٌ: (الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»؛ فِي كِتَابِ: «الْجَنَائِزِ»؛ بَابُ: «مَا يُكْرَهُ مِنْ النِّيَاحَةِ» (ج ٣ ص ١٩١)؛ الْحَدِيثُ رَقْمُ: (١٢٩٢).

(١) مِثْلُ: الْحَدِيثِ الْمُعْلَلِ؛ كَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ هَذَا فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.
(٢) قُلْتُ: وَأَعْرَضَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَحَادِيثِ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لِمَا فِيهَا مِنْ إِرْسَالٍ، وَانْقِطَاعٍ، لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُ.
(٣) وَهِيَ يَسِيرَةٌ.

الثَّالِثُ: رَوَى شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:
(لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدُ فَلَمْ أَعْرِفْهَا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»؛ فِي كِتَابِ: «الْمَعَازِي»؛ بَابُ: «غَزْوَةِ الْحَدِيثِ»
(ج ٧ ص ٥١٢)؛ الْحَدِيثُ رَقْمٌ: (٤١٦٢).

الرَّابِعُ: رَوَى هِشَامٌ، وَشُعْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ ابْنِ
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (العَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»؛ فِي كِتَابِ: «الْهَيْبَةِ»؛ بَابُ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ
يَرْجِعَ فِي هَيْبَتِهِ وَصَدَقْتِهِ» (ج ٣ ص ٩٢٤) وَالْحَدِيثُ رَقْمٌ: (٢٤٧٨).

وَقَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ، أَوْ: يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ، أَيَحِلُّ
عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِضْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَلَمْ يُنَهَ
عَنْهُ»^(١).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا؛ فِي كِتَابِ: «الطَّبُّ»؛ بَابُ: «هَلْ يُسْتَخْرَجُ
السُّحْرُ» (ج ٥ ص ٢١٧٥).

قُلْتُ: وَالْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَرَوْا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ إِلَّا أَرْبَعَةَ
أَحَادِيثَ، وَهِيَ:

(١) طَبٌّ: سِحْرٌ.

يُؤْخَذُ: يُجْبَسُ عَنْ مُبَاشَرَتِهَا، وَلَا يَصِلُ إِلَى جَمَاعِهَا.

يُحِلُّ عَنْهُ: يُرْفَعُ، وَيُعَوَّدُ، وَيُعَالَجُ حَتَّى يَذْهَبَ مَا بِهِ مِنْ سِحْرٍ.

وَيُنَشَّرُ: مِنَ النَّشْرَةِ، وَهِيَ الرُّفْيَةُ وَالْتَعَوُّدُ.

لَا بَأْسَ: لَا مَنَاعَ مِنْ مُعَالَجَتِهِ، حَيْثُ إِنَّ فِي ذَلِكَ إِضْلَاحًا لَهُ وَتَنْفَعًا.

الأول: رَوَى شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (الْمَيْتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ).
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»؛ فِي كِتَابِ: «الْجَنَائِزِ» (ج ٢ ص ٦٣٩)؛ الْحَدِيثُ
رَقْمٌ: (١٧).

الثاني: رَوَى شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ:
(خَمْسُ فَوَاسِقَ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ).
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»؛ فِي كِتَابِ: «الْحَجِّ» (ج ٢ ص ٨٥٦)؛ الْحَدِيثُ
رَقْمٌ: (٦٧).

الثالث: رَوَى شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ: (لَقَدْ
رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدُ فَلَمْ أَعْرِفْهَا).
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»؛ فِي كِتَابِ: «الْإِمَارَةِ» (ج ٣ ص ١٤٨٦)؛ الْحَدِيثُ
رَقْمٌ: (٧٩).

الرابع: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (ذَاتَ يَوْمٍ إِنَّكُمْ قَدْ
أَحَدْتُمْ زِيَّ سَوْءٍ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الزُّورِ).
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»؛ فِي كِتَابِ: «اللِّبَاسِ وَالزِّيْنَةِ» (ج ٣ ص ١٦٨٠)؛
الْحَدِيثُ رَقْمٌ: (١٢٤).

قُلْتُ: وَرَوَايَةُ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَإِنْ عُنِنَ فِي الْإِسْنَادِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

مِنْ آثَارِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُضْحِيِّ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ وَهُوَ مُقِيمٌ، وَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ

(١) عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ: (أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ. فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ. فَقَالُوا: أَنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقَلَّدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ. قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: بِدْعَةٌ^(١)، وَرَبُّ الْكَعْبَةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَابْنُ بَشْكُوَالٍ فِي «غَوَامِضِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (ج ١ ص ٤٠٨)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٥)، وَالْحَدَثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٥٤)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٣٨١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٨ ص ٢٠٢)، وَابْنُ بَطَّالٍ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٨١)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٣ ص ٥٤٦).

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٣٨١): (فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ الزُّبَيْرِ حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ بِدْعَةٌ؛ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ خِلَافَ ذَلِكَ). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٧): (وَلَا يَجُوزُ
عِنْدَنَا: أَنْ يَكُونَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ بَدْعَةٌ، إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ:
خِلَافُ ذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٧٨): (وَأَمَّا أَهْلُ
السُّنَّةِ: فَيَقُولُونَ فِي كُلِّ فِعْلٍ، وَقَوْلٍ، لَمْ يَنْبُتْ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: هُوَ بَدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
خَيْرًا لَسَبَقُونَا إِلَيْهِ، لِأَنَّهَمْ: لَمْ يَتْرَكُوا خَصْلَةً: مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ؛ إِلَّا وَقَدْ بَادَرُوا
إِلَيْهِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «زَادَ الْمَعَادِ» (ج ٥ ص ٥٥٨): (وَنَحْنُ مُتَّحِيزُونَ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، إِلَى أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَقَائِلِينَ فِيهَا بِقَوْلِهِمْ). اهـ.
٢) وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ رَبِيعَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى ابْنَ
عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مُتَجَرِّدًا عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ،
فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ، فَلَقِيتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ؛
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: (بَدْعَةٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٠)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي
«التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٨٧٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦): (وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ: (أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقَلَّدَ قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رحمته الله، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ).

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: عَنِ الثَّقَفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ: (أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ رحمته الله وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِ عَلِيِّ رحمته الله مُتَجَرِّدًا عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ فَذَكَرَهُ؛ فَعَرَفَ بِهَذَا اسْمَ الْمُبْتَهَمِ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٨ ص ٢٠٢): (قَالَ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْهَدَيْرِ: (رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقَلَّدَ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ رحمته الله، فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ)، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ حَلْفَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رحمته الله عَلَى ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ عَلَى خِلَافِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الْإِسْتِدْكَارِ» (ج ١١ ص ١٧٤): (قَالَ رَبِيعَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ: فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٣٣): (قَدْ كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَحْلِفُ إِنْ فَعَلَ مَا رَوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ رحمته الله فِي هَذَا الْبَابِ بِدْعَةٌ وَلَا يَجُوزُ فِي الْعُقُولِ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ؛ إِلَّا وَهُوَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ خِلَافُ ذَلِكَ). اهـ

(١) لَمْ يُبَيَّنْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا ذَلِكَ، فَتَنَّبَهُ.

قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، فَهُوَ بَدْعَةٌ، وَلَا بُدَّ.

لِذَلِكَ السَّلَفُ تَرَكُوا هَذِهِ الْفُتُوَى فِي الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ:

(٣) فَعَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى^(١)

عَنِ النَّاسِ وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ

زُرَّارَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ الْهَدْيِ، هَدَى رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَبْعَثُ بِهَدْيِهِ مُقَلِّدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ) فَلَمَّا

بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَذَا أَخَذُوا بِقَوْلِهَا، وَتَرَكُوا فُتُوَى ابْنِ عَبَّاسٍ!).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَحْيَى عَبْدِ

الْكَرِيمِ بْنِ الْهَيْثَمِ، ثنا أَبُو الْيَمَانِ الْحِمَصِيُّ، أَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ

بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، مِنْ نُسخَةِ: أَبِي الْيَمَانِ الْحِمَصِيِّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٦): (نَعَمْ جَاءَ عَنِ

الزُّهْرِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فَفِي نُسخَةِ

أَبِي الْيَمَانِ عَنِ شُعَيْبِ عَنْهُ: وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى

(١) قُلْتُ: فَكَشَفَتِ الْفَقِيهَةُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذِهِ الْبَدْعَةَ الْخَطِيرَةَ لِلنَّاسِ، وَبَيَّنَّتْ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي إِبَاحَةِ الْأَخْذِ مِنَ

الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ: وَغَيْرِ ذَلِكَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى، فَكَشَفَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْعُمَّةَ عَنِ النَّاسِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ عَنْهَا قَالَ: «فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكُوا فَتَوَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا». اهـ
وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ» (ج ٢ ص ٢٦٨): (وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَدْ خَالَفَهُ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ، وَأَنْسُ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ، بَلْ جَاءَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَهُ، فَفِي نُسْخَةِ أَبِي الْيَمَانِ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ عَنْهَا.

وَقَالَ: «لَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكُوا فَتَوَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. * وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ كَانَ مَهْجُورًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْخُذْ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْأَمْصَارِ

الْمَعْرُوفِينَ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الرَّزْكَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِجَابَةِ» (ص ٧٧): (وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» عَنْ شُعَيْبِ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: «أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى»^(١) عَنِ النَّاسِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ السُّنَّةَ فِي

(١) قُلْتُ: فَكَشَفَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ الْأُمَّةِ الْعُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَخَلَ لِغَيْرِ الْمُحْرَمِ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى النَّاسِ.

قَالَ تَعَالَى: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»

[الْمَائِدَةُ: ٦].

وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» [الْحُجُّ: ٧٨].

وَقَالَ تَعَالَى: «لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ» [الْأَحْزَابُ: ٣٧].

ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، وَعُمَرَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ لَأَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَبْعَثُ بِهِدِيهِ مُقَلِّدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا حَتَّى يَنْحَرَّ هَدْيَهُ؛ فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسَ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَذَا أَخَذُوا بِهِ، وَتَرَكُوا فَتَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أ.هـ).

قُلْتُ: وَلَمْ يَمْتَنِعْ عَنِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِلَّا الْمُحْرَمُ بِالْحَجِّ، أَوِ الْعُمَرَةَ، أَمَّا الْمُقِيمُ فَلَمْ يُعْرِفْ عَنْهُ أَنَّ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ مَنَعَهُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَبَشَرِهِ، أَوْ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَإِنَّ الْمُحْرَمَ لَا يُحِلُّ إِلَّا بِالرَّمْيِ، وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَجِّ، وَأَمَّا الْمُقِيمُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ يُحِلَّ؛ لِأَنَّهُ لَا عِنْدَهُ كَعْبَةَ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ يَتَشَبَّهُ بِالْمُحْرَمِ؟، وَيُحِلُّ عَنْ إِحْرَامِهِ بِذَبْحِ أَضْحِيَّتِهِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ؟، وَهُوَ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ، وَلَا حَاجَةَ لَهُ بِالْإِحْرَامِ وَهُوَ مُقِيمٌ^(١):
 ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

٤) فَعَنْ عُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: (دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَ إِنَّ ابْنَ زِيَادٍ قَلَّدَ بُدْنَهُ فَتَجَرَّدَ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَهَلْ كَانَتْ لَهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا؟! قَالُوا: لَا قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا حَلَّ أَحَدٌ مِنْ حَجٍّ، وَلَا عُمَرَةَ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ؛ ثُمَّ قَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا فَمَا يَتَّقِي، أَوْ قَالَتْ: فَمَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٧ ص ٢٢٧- التمهيد) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

(١) وَحِكْمَةُ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ فِي إِحْرَامِ الْعَبْدِ فِي الْحَجِّ مَعْرُوفَةٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَوْلُهُ: «ابْنُ زِيَادٍ»، وَهَمٌّ: إِنَّمَا هُوَ: «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، الَّذِي يُقَالُ لَهُ: «زِيَادُ بْنُ

أَبِيهِ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ. ^(١)

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٤٦ - فَتْحُ الْبَارِي) مِنْ طَرِيقِ

هُشَيْمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَقِيلَ لَهَا إِنْ زِيَادًا إِذَا بَعَثَ

بِالْهَدْيِ أَمْسَكَ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ، حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَوْلَهُ

كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا!).

وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٤٦ - فَتْحُ الْبَارِي) مِنْ طَرِيقِ

يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ بَلَغَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ زِيَادًا بَعَثَ بِالْهَدْيِ وَتَجَرَّدَ فَقَالَتْ: (إِنْ

كُنْتُ لِأَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَهُوَ مُقِيمٌ عِنْدَنَا مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢) مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ

عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: (إِنْ كُنْتُ لِأَفْتَلُ

قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ مُقِيمٌ مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ،

وَكَانَ بَلَغَهَا أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَهْدَى وَتَجَرَّدَ، قَالَ: فَقَالَتْ هَلْ كَانَ لَهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ

بِهَا؛ فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تُحْرَمُ عَلَيْهِ الثِّيَابُ تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَقْيِيدَ الْمُهْمَلِ» لِلْغَسَانِيِّ (ج ٣ ص ٨٤٣)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٤٥).

وَتَابَعَهُ حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٣٥٨) مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ عَمْرٍو الضَّبِّيِّ

حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِهِ .

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ،

عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى

الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي الْمِصْرِ، فَيُوصِي أَنْ تُقَلَّدَ بَدَنَتَهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ مُحْرَمًا حَتَّى

يَحِلَّ النَّاسُ، قَالَ^(١): فَسَمِعْتُ تُصَفِّقُهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ

هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرَّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ،

حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: لِمُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ

بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ

تُصَفِّقُ، وَتَقُولُ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَمَا يُمَسِّكُ

عَنْ شَيْءٍ، مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ؛ (أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ

كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدْيًا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى

الْحَاجِّ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثُ بِهِدْيِي، فَارْتَبَيْتُ إِلَيَّ بِأَمْرِكِ، قَالَتْ عَمْرَةُ: قَالَتْ

(١) «قَالَ»؛ أَي: مَسْرُوقٌ؛ «تُصَفِّقُهَا»، وَهُوَ صَرَبُهَا بِإِحْدَى الْيَدَيْنِ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْدِ الْأُخْرَى لِيُسْمَعَ لَهَا صَوْتُ،

وَفَعَلَتْ هَذَا تَعْجَبًا مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَتَأَسُّفًا عَلَى مَنْ فَعَلَهُ.

عَائِشَةُ لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُجَرَ الْهَدْيُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٦ ص ٤٣٣): (المُحَدَّثُونَ اعْتَنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ، حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَرَوَوْهُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ، كَأَنَّهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ قَدْ اشْتَهَرَ رَأْيُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ مَنْ بَعَثَ هَدْيًا أَمْسَكَ عَمَّا يُمَسِّكُ مِنْهُ الْحَاجُّ، فَلِذَلِكَ صَارَ النَّاسُ يَتَنَاقَلُونَ هَذِهِ السُّنَّةَ؛ لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَدْعُو إِلَيْهَا.

* وَلَعَلَّ مَا أَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ظَاهِرُ الْآيَةِ؛ حَيْثُ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: (وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) [البَقَرَةُ: ١٧٦]؛ لَكِنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُحْرَمًا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، قَدْ يُخْطِئُ فِي الْفَهْمِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الشَّيْءِ، وَقَدْ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوَابِ، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا

كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(١). اهـ

قَالَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٩)، ح: (١٣٢١): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَيَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَذَكَرَهُ. هَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَالَ: أَنَّ «ابْنَ زِيَادٍ» هُوَ الَّذِي كَتَبَ إِلَيَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالصَّحِيحُ: هُوَ «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي رِوَايَتِهِ. هَكَذَا قَالَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّ «ابْنَ زِيَادٍ» كَتَبَ إِلَيَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

خَالَفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: فَرَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِيهِ: أَنَّ «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ» هُوَ الَّذِي كَتَبَ إِلَيَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَكَذَلِكَ هُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، وَأَبِي مُصْعَبِ الزُّهْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَالْمَعْنَبِيُّ، وَرَوْحٌ، وَالشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ

أَنَسٍ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٧٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ «زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ» كَتَبَ إِلَيَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَهَكَذَا: أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٠ و ٣٤١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي
«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي
«الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٨٠)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥١٠)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي
«الْمُسْنَدِ» (١٠١١)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٠٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»
(١٨١٩)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٩٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ»
(١٧٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٤)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»
(ج ١٤ ص ١٤٠)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٧١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٠٥)، وَأَبُو
نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٠٥٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥
ص ٢٣٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٢٥٨)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ»
(١٠٩٦)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٣)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي
«الْمِصْبَاحِ فِي عُيُونِ الصَّحَاحِ» (ق/١٩ / ط)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٤٩٩)،
وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٤٥): (وَقَعَ عِنْدَ
مُسْلِمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ: «ابْنُ زِيَادٍ» بَدَلَ قَوْلِهِ: أَنَّ
«زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، وَهُوَ وَهُمْ نَبَهُ عَلَيْهِ الْغَسَّانِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ). اهـ

قَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رحمته فِي «الْإِجَابَةِ» (ص ٧٧): (قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَزِّيُّ^(١)، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ: هَكَذَا وَقَعَ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ: «أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ»، وَوَقَعَ فِي جَمِيعِ الْمُوْطَأَتِ: «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، كَمَا وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٩ ص ٧٢): (هَكَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ نُسَخِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ» قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسَانِيُّ، وَالْمَازِرِيُّ، وَالْقَاضِي عِيَاضٌ، وَجَمِيعُ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَيَّ: «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» هَذَا غَلَطٌ، وَصَوَابُهُ «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ» وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِـ «زِيَادِ ابْنِ أَبِيهِ»، وَهَكَذَا وَقَعَ عَلَى الصَّوَابِ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَ«الْمُوْطَأِ»، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَلَا نَّ: «ابْنُ زِيَادٍ»^(٢)، لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ رضي الله عنها). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسَانِيُّ رحمته فِي «تَقْيِيدِ الْمُهْمَلِ» (ج ٣ ص ٨٤٣): (هَكَذَا: رُوي فِي كِتَابِ: مُسْلِمٍ، مِنْ جَمِيعِ الطَّرُقِ.

* وَالْمَحْفُوظُ فِيهِ: «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، وَكَذَا: وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْمُوْطَأَتِ: «أَنَّ زِيَادًا كَتَبَ»، لَا: «ابْنُ زِيَادٍ»). اهـ.

فَالصَّوَابُ: «زِيَادُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، فَلَيْسَ: «بِابْنِ زِيَادٍ»^(٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ رحمته فِي «الْمُعْلِمِ» (ج ٢ ص ١٠٤): (هَكَذَا: رُوي فِي كِتَابِ: مُسْلِمٍ، مِنْ جَمِيعِ الطَّرُقِ.

(١) حُرِّفَ فِي الْأَصْلِ إِلَى: «الْمَيَاسِي»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) وَابْنُ زِيَادٍ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٤ ص ٤٠٩).

* وَالْمَحْفُوظُ فِيهِ: «أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ»، وَهَكَذَا: وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْمُوْطَّاتِ:

«أَنَّ زِيَادًا كَتَبَ»، لَا: «ابْنَ زِيَادٍ». اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٠): (هَكَذَا هَذَا

الْحَدِيثُ فِي «الْمُوْطَّأِ»، عِنْدَ جَمِيعِ رُوَاتِهِ فِيْمَا عَلِمْتُ) ^(١). اهـ

(٥) وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَهْدَى مَرَّةً غَنَمًا مُقْلَدَةً». وَفِي رِوَايَةٍ:

(أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا، فَقَلَدَهَا).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)،

وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٩٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٦)، وَأَحْمَدُ

فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤١ و ٤٢)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُعَلَّلَةِ» (٢٥)،

وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٤٦٥)، وَالْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢

ص ٨٩١)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٦٣٤)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي

«الْمُسْنَدِ» (٢١٩)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٧١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨

ص ٢٩٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٣)، وَ(١٦٤٥)، وَالسَّرَّاجُ فِي

«حَدِيثِهِ» (٢١١٠)، وَ(٢١١١)، وَ(٢١١٣)، وَ(٢٢٣٠)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ»

(ج ٢ ص ٤٧٣)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (٢٠٦)، وَفِي «الْفَوَائِدِ» (٣٩)،

وَالْحَرَائِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (٢٣)، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٦٣٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي

«الْكَامِلِ» (ج ٤ ص ٥١)، وَتَمَّامٌ فِي «الْفَوَائِدِ» (٤٠٩)، وَ(٤١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ

(١) يَعْنِي: بِاسْمِ: «زِيَادِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ».

الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ٢١٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٧ ص ٥٣١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٧)، وَفِي «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ٢٥٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)، وَالْخَلْعِيُّ فِي «الْخَلْعِيَّاتِ» (٩٩٢)، وَالْحَمَّامِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٢)، وَالْبُوشَنجِيُّ فِي «جُزْءِ حَدِيثِهِ» (٣٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٦٩٩)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (٢٦٠)، وَ(٦٦٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (ج ٧ ص ٩٤)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ ص ٢٠٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (٣١)، وَ(٣٦)، وَ(٥١)، وَ(٥٢)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْمَحَامِلِيَّاتِ» (٢٧٦)، ابْنُ غِيْلَانَ فِي «الغِيْلَانِيَّاتِ» (٦٢٦)، وَابْنُ قُرَاجَا فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٤٣٩)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٩٣)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٢٦٨) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَهُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، وَيَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ خَازِمِ الضَّرِيرِ، وَحَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَأَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، وَالْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، وَغَيْرِهِمْ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (ج ٧ ص ٩٤) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢٦)،
 وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَابْنُ
 مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٢٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي
 «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَ«مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ
 فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٥١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٧ ص ٤١٦)، وَأَبُو
 عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١١٢)،
 وَ(٢١١٥)، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ق/١٦٥/ط)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ
 الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)، وَابْنُ حَزْمٍ
 فِي «الْمَحَلِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٠٢) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ، وَيَعْلَى
 بْنِ عُبَيْدٍ، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنِ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ،
 عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (رُبَّمَا فَتَلْتُ الْقَلَائِدَ لَهْدِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُقَلِّدُ
 هَدْيَهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ، لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ
 أَفْتَلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيُقَلِّدُ الْغَنَمَ، وَيُقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتَلُ
 قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُقَلِّدُ الْهَدْيَ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ وَلَا يُحْرِمُ، وَلَا يَجْتَنِبُ
 شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ مُقِيمٌ، لَا يُمَسِّكُ عَنْ
 شَيْءٍ يُمَسِّكُ مِنْهُ الْحَرَامُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)،
 وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥ و ٧١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)
 وَ(١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٩١ و ٢٥٣ و ٢٦٢)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»
 (٢٢٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي

«جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (٦٨)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٥١)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١٠٦)، وَ(٢١٠٨)، وَ(٢١٠٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٦٦)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٧)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٧)، وَ(١٦٤٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٩)، وَأَبُو سَهْلٍ الْقَطَّانُ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/٤/ط) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَلَامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، وَأَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ، وَوَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، وَعَبِيدَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، وَإِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْتُلُ الْقَلَائِدَ لَهْدِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، فَيَبِيعْتُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ فِينَا حَلَالًا). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، فَيَبِيعْتُ بِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنْ كُنْتُ لِأَفْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، لَا يُمَسِكُ عَمَّا يُمَسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٩٠ و ١٩١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٢)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦٤)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ ص ٤١٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)، وَالسَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شُيُوخِهِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ» (١٣٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٢)، وَابْنُ أَبِي

حَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٧٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَالْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كُلُّهُمْ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَنَمًا، ثُمَّ لَا يُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيَبِعْتُ بِهَا، ثُمَّ يَمَكْتُ حَلَالًا).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٩)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٥٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٦ ص ١٠٣٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُعْجَمِ» (٩١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٠٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٣٦)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٦٤٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٧)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ٤٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُنَيْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنَّا نَقْلُدُ الشَّاءَ، فَتُرْسَلُ بِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ حَلَالٌ، لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ).

(٦) وَعَنْ مَسْرُوقٍ؛ أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِنَّ رَجُلًا يَبِعُثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَيَجْلِسُ فِي الْمَضْرِ، فَيُوصِي أَنْ تُقْلَدَ بَدَنَتُهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ مُحْرِمًا، حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ؟ قَالَ: فَسَمِعْتُ تَصْفِيقَهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: (لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبِعْتُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَمَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرِّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ يَبِعُثُ بِهَا، وَمَا يُمَسِكُ عَنْ شَيْءٍ، مِمَّا يُمَسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): إِنَّ رِجَالًا هَاهُنَا يَبْعَثُونَ بِالْهَدْيِ إِلَى الْبَيْتِ، وَيَأْمُرُونَ الَّذِي يَبْعَثُونَ مَعَهُ بِمَعْلَمٍ لَهُمْ يُقْلِدُهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَلَا يَزَالُونَ مُحْرَمِينَ حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ؟، فَصَفَّقَتْ بِيَدَيْهَا، فَسَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، لَقَدْ كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، فَيَبْعَثُ بِهَا إِلَى الْكُعْبَةِ، وَيَقِيمُ فِيهَا، لَا يَتْرُكُ شَيْئًا، مِمَّا يَصْنَعُ الْحَلَّالُ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهَا، وَيَقِيمُ، فَيَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَّالُ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَكَّةَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَانِدَ الْهَدْيِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهَا، وَمَا يُحْرَمُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٤)، وَ(٥٥٦٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٠)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (٢١١٦)، وَ(٢١١٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٥٤١)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٣٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ» (ج ٢ ص ٢٦٥)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَنْبَاءِ» (ج ١٤ ص ١٣٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٩٥)، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٧٠)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «زِيَادَاتِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧١٩)، وَفِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (٩٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ١٢٠)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَابْنُ قُدَامَةَ فِي «بُلْغَةِ الطَّالِبِ الْحَثِيثِ» (٢٤)، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «مُتَهَيَّ رَغَبَاتِ السَّامِعِينَ فِي عَوَالِي أَحَادِيثِ التَّابِعِينَ» (٢٣)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٣٧٦)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (٤٩)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٧ ص ٢٢٧) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي

خَالِدٍ، وَدَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ الْبَصْرِيِّ، وَزَكَرِيَّا بْنَ أَبِي زَائِدَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

(٧) وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا لَا يَعْتَرِلُ شَيْئًا وَلَا يَتْرُكُهُ؛ فَلَا يَجْنِبُ شَيْئًا، قَالَتْ: وَلَا نَعْلَمُ الْحَاجَّ يَحِلُّهُ إِلَّا الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٥٩)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٨٣)، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٧٨)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٣٤٩)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٣ ص ٨٣)، وَابْنُ عِيْلَانَ فِي «الغِيَلَانِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٦٨) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٩٠٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٧ و ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١ و ١٧٣ و ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٤٦٩)، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٨٩)، وَ(٩٢٢)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١١)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقَى» (٤٢٣)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٩)، وَ(١٩٥٠)، وَ(١٩٥٢)، وَ(١٩٥٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٩)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «حَدِيثِ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ» (٣٣)،

وَالْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (٥٨)، وَابْنُ غَيْلَانَ فِي «الْغَيْلَانِيَّاتِ» (١٠٦٣)، وَ (١٠٦٦)،
 وَ (١٠٧١)، وَ (١٠٧٢)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (١٧٤)، وَ (١٧٥)،
 وَ (١١٩٣)، وَ (١١٩٤)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (١٥٠)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ فِي
 «الْأَفْرَادِ» (ج ٢ ص ٤٨٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٢)،
 وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِحِ» (ج ٢ ص ٤٣١)، وَفِي «تَالِي تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» (ج ١
 ص ٧٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١١)، وَالْمَرَاغِي فِي «مَشِيخَتِهِ»
 (٣٤٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٦ ص ٣٨٨) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ،
 وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَاجِشُونَ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو
 الْأَوْزَاعِيُّ، وَنَافِعُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ، وَحَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجِ الْبَاهِلِيِّ، وَعَمْرٍو بْنُ الْحَارِثِ
 الْمِصْرِيُّ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 تَقُولُ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ لَا يَعْتَزِلُ شَيْئًا وَلَا يَتْرُكُهُ).
 وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، وَلَا نَعْلَمُ الْحَاجَّ
 يُحِلُّهُ؛ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ يُحْرَمِ،
 وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَقَدْ كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَانِدَ بَدَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبِعَثْتُ
 بِهَا، ثُمَّ لَا يُمَسِكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا أَحَلَّ لَهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (فَتَلْتُ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ،
 فَلَمْ أَرَهُ تَرَكَ شَيْئًا مِمَّا أَحَلَّ لَهُ).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ السَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٣ ص ٨٤)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ»
 (ص ١٠٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٥)، وَابْنُ غَيْلَانَ فِي «الْغَيْلَانِيَّاتِ» (ج ٢
 ص ٧٦٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»

(ج ١٤ ص ١٤٠)، وَأَبُو بَكْرٍ الْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٥٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٧٣٩٠) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَمْ يَعْتَزِلْ شَيْئًا، وَلَمْ يَتْرُكْهُ، إِنَّا لَا نَعْلَمُ الْحَرَامَ يُحِلُّهُ إِلَّا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٩٢)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٢ ص ١٨٠) مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلَانِدَ بَدَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَدَهَا وَأَشَعَرَهَا وَأَهْدَاهَا، فَمَا حَرَمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحَلَّ لَهُ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٦)، وَ (١٦٩٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٣ وَ ٦٧)، وَفِي «الْمُعْجَبِيِّ» (ج ٥ ص ١٧٠ وَ ١٧٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٧٨)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٣٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٤٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣١٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٦)، وَ (ج ٢٠ ص ٢١٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١٢)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (١٦٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَالسَّرَاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٥٥)، وَابْنُ غَيْلَانَ فِي «الْغَيْلَانِيَّاتِ» (١٠٦٠)، وَ (١٠٦٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٢)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٣

(ص ٨)، وَالْأَنْبَارِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي «الْأَرْبَعِينَ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق / ٢ / ط)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ١٠٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٣)، وَالْمَرَاغِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (٢٥٧)، وَ(٢٥٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٧)، وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٢ ص ٥٦٥)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الرُّوَاةِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ» (ق / ٣ / ط)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٩ ص ٥٥٨)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ١ ص ٥٢٤ و ٥٢٥) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو الْعَقَدِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الْعُبَيْدِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ يَزِيدَ الْجَرْمِيُّ، وَالْفَضْلُ بْنُ نُعَيْمٍ، وَحَمَّادُ بْنُ خَالِدِ الْخِيَّاطِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (فَتَلْتُ قَلْبًا لَدَى هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا^(١))، وَقَلَّدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٦ و ١٨٥ و ٢٠٠)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٧٨٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٥٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٢٤٦)، وَالْحُمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٠)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٤)، وَ(١٩٤٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي

(١) وَهِيَ رِوَايَةٌ مَعْلُومَةٌ لَا تَصَحُّ، بِزِيَادَةِ: «وَأَشْعَرَهَا»، تَفَرَّدَ بِهَا: أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ نَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَهُمَ وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَنْ عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي: «التَّوَضُّحِ فِي كَيْفِيَّةِ إِعْلَالِ الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ لِلْأَحَادِيثِ» (ص ٨١).

«صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقَى» (٤٢٣)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ١ ص ٢٠٧ و ٤٠٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٣٥٧)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٧ ص ١٤٩)، وَالطُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصِرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ١٦١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، وَسَفْيَانَ بْنِ عَيْيَةَ، وَابْنَ جُرَيْجٍ، وَعَمْرُو بْنَ الْحَارِثِ، وَبُرْدَ بْنَ سِنَانَ الدَّمَشَقِيِّ، وَأَيُّوبَ بْنَ مُوسَى الْمَكِّيِّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَمْتَنِعُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، وَيَقِيمُ، فَمَا يَتَّقِي مِنْ شَيْءٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٩٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٦٤ و ٧٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٧١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٩٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٨٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٥٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٢٤٦)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٩٦)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٨)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٤٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢٠ و ٣٢٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٢٠)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ١٦ ص ١٢٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٦٥) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَيُونُسَ بْنَ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ، وَأَيُّوبَ بْنَ مُوسَى

الْمَكِّيِّ، وَشُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْتُلَ قَلَانِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ الْهَدْيِ، هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهِدِيهِ مُقَلَّدًا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٢١)، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «جَامِعِ الْأَحْكَامِ» (١٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٩١ و ٢١٢ و ٢٢٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٣٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٧ ص ٣٢١)، وَالسَّرَّاجُ فِي «حَدِيثِهِ» (١٩٥٧)، وَ(١٩٥٨)، وَ(٢١٠٢)، وَ(٢١٠٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٣٣)، وَجَهْمَةُ بِنْتُ الْفَرَجِ فِي «الْمُصَافِحَاتِ وَالْمُؤَافَقَاتِ» (٢٥)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «حَدِيثِ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ» (٦٨)، وَفِي «مُسْنَدِ عَائِشَةَ» (٣٢)، وَ(٨٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ٥١)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (١٧٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٦)، وَفِي «مُسْكِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٣٩٥)، وَابْنُ طَهْمَانَ فِي «نُسَخَتِهِ» (١٥٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَحَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكِلَابِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ الْمِصْرِيِّ، وَوَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ الصَّرِيرِ، وَأَنْسِ بْنِ عِيَاضٍ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَغَيْرِهِمْ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَقْتُلُ الْقَلَانِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ، فَيَبْعَثُ بِهَا، ثُمَّ يُقِيمُ عِنْدَنَا، وَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا، مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُنْتُ أَقْتُلُ الْقَلَائِدَ بَدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِيَهْدِيَهَا، وَهُوَ مُقِيمٌ بِالْمَدِينَةِ، وَلَا يَجْرُدُ، وَلَا يَضَعُ شَيْئًا مِمَّا يَضَعُ الْمُحْرَمُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ الْقَلَائِدَ لَهْدِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ يُقَلِّدُ الْهَدْيَ، يَبْعَثُ ثُمَّ يَبْقَى حَلَالًا، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنْ كُنْتُ لِأَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَهُوَ مُقِيمٌ، مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ).

٨) وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الرَّجُلِ يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ أَيُمَسِّكُ عَنِ النِّسَاءِ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: (مَا عَلِمْنَا الْمُحْرَمَ يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ).

أَثَرُ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٨) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٧ ص ٢٢٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: (إِذَا بَعَثَ الرَّجُلُ بِالْهَدْيِ فَهُوَ مُحْرَمٌ، وَاللَّهُ لَوْ كَانَ مُحْرَمًا مَا كَانَ لَهُ حِلٌّ دُونَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ). قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

٩) وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «كَانَ يَبْعَثُ بِالْبَدْنِ^(١) مَعَ عَلْقَمَةَ، وَلَا يُمَسِّكُ عَمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

(١) الْبَدْنُ: جَمْعُ بَدَنَةٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِعِظَمِ بَدَنِهَا.

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ١٠٠)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٨) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ عَلْقَمَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٠) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ، وَلَا يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ

الْمُحْرَمُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١١) وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «إِنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ: كَانَ يُفْتِي بِذَلِكَ، لَا يُمْسِكُ عَنْ شَيْءٍ

مِمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧ و ٨٨) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١٢) وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُمْسِكُ عَمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرَمُ».

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ فِي «الْمَنَاسِكِ» (ص ٩٩)؛ وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ

فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٨٧) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ

سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَالْآثَارُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ بِخِلَافِهَا، وَأَنَّ مَنْ أَهْدَى إِلَى

الْحَرَمِ هَدِيًّا، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ فِي بَلَدِهِ لَيْسَ بِحَاجٍّ وَلَا مُعْتَمِرٍ، فَلَا يَحْرُمُ

عَلَيْهِ شَيْءٌ وَهُوَ مُقِيمٌ.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١)	هَلْ مِنْ مُذَكِّرٍ..... ٥
(٢)	أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ ﷺ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ؛ فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَخْلُقَ شَعْرَهُ، وَأَنْ يُقَلِّمَ أَظْفَرَهُ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ..... ٦
(٣)	أَجْمَعَ التَّابِعُونَ الْكِرَامَ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ؛ فَإِنَّهُ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَخْلُقَ شَعْرَهُ، وَأَنْ يُقَلِّمَ أَظْفَرَهُ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ..... ٧
(٤)	فَتَوَى الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ، إِذَا دَخَلَ شَهْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ..... ٨
(٥)	فَتَوَى الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ، إِذَا دَخَلَ شَهْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ..... ٩
(٦)	أَفْتَى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ، وَالْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَالْإِمَامُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ؛ بِجَوَازِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، ١٠

وَعَيْرِ ذَلِكَ: لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ وَهُوَ مُقِيمٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ
مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ.....

(٧) فَتَوَى الْإِمَامُ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ ١٢

فِي أَوَّلِ عَشْرِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ
شَيْءٌ.....

(٨) جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ الْأَخْذِ مِنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ ١٣

يُضْحِيَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِيِّ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ مُقِيمٌ.....

(٩) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ: «الْهُدْيِ»، وَبَيْنَ: «الْأُضْحِيَّةِ» فِي ١٤

الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.....

(١٠) الْمُقَدِّمَةُ..... ٢١

(١١) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي: أَنَّ الْمُضْحِيَ لَا ٣٩

يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَظْفَرِهِ، وَجِلْدِهِ! فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِيِّ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ،
إِلَى أَنْ يَذْبَحَ أُضْحِيَّتَهُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ.....

(١٢) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُضْحِيَ لَا يُمَسِّكُ عَنِ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، لِمَا رَأَيْنَا ١١١

أَنْ مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ أَنْ ذَلِكَ لَا
يَمْنَعُهُ مِنَ الْجِمَاعِ، وَالطَّيْبِ، وَلُبْسِ الْمَخِيطِ، وَالزَّوْاجِ، وَهَذِهِ
الْمَحْظُورَاتُ أَعْلَظُ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ لَا
يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ.....

(١٣) ذَكَرَ الدَّلِيلُ مِنْ آثَارِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَمَسَكَ عَنِ الشَّعْرِ، أَوْ الظُّفْرِ، ١١٤

أَوْ مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ، وَهُوَ مُقِيمٌ؛ فَإِنَّهُ ابْتَدَعَ

بِدْعَةً فِي الدِّينِ.....

(١٤) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى شُدُودِ مَتْنِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم، إِذَا أَرَادَ الْمُضْحِي أَنْ ١٥٠

يُضْحِيَ، أَنْ يُمَسِكَ عَنِ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ.....

(١٥) ذَكَرَ الدَّلِيلُ مِنْ آثَارِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُضْحِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْ ١٦٦

الشَّعْرِ، وَالظُّفْرِ، وَعَبِيرِ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ وَهُوَ مُقِيمٌ، وَقَدْ أَجْمَعَ

الصَّحَابَةُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ.....

